احميدة النّيفر: الإرث وأسئـلة الزمن المُتَوَقِّف

ليدرز العربية

Leaders

العدد 21 • السعر : 2،5 د.ت • سبتمبر 2017

بالوثـــائـــق
هكذا ينخر الفساد
الدّولة والمؤسّسات العموميّة

أحمد اللغماني
شـاعـر المجـاهد الأكبـر
وأبو فـراس تـونـس

«سيرة مصطفي بن إسماعيل»
عندما آلت الدّولة التّونسيّة
إلى ملك عضـوض

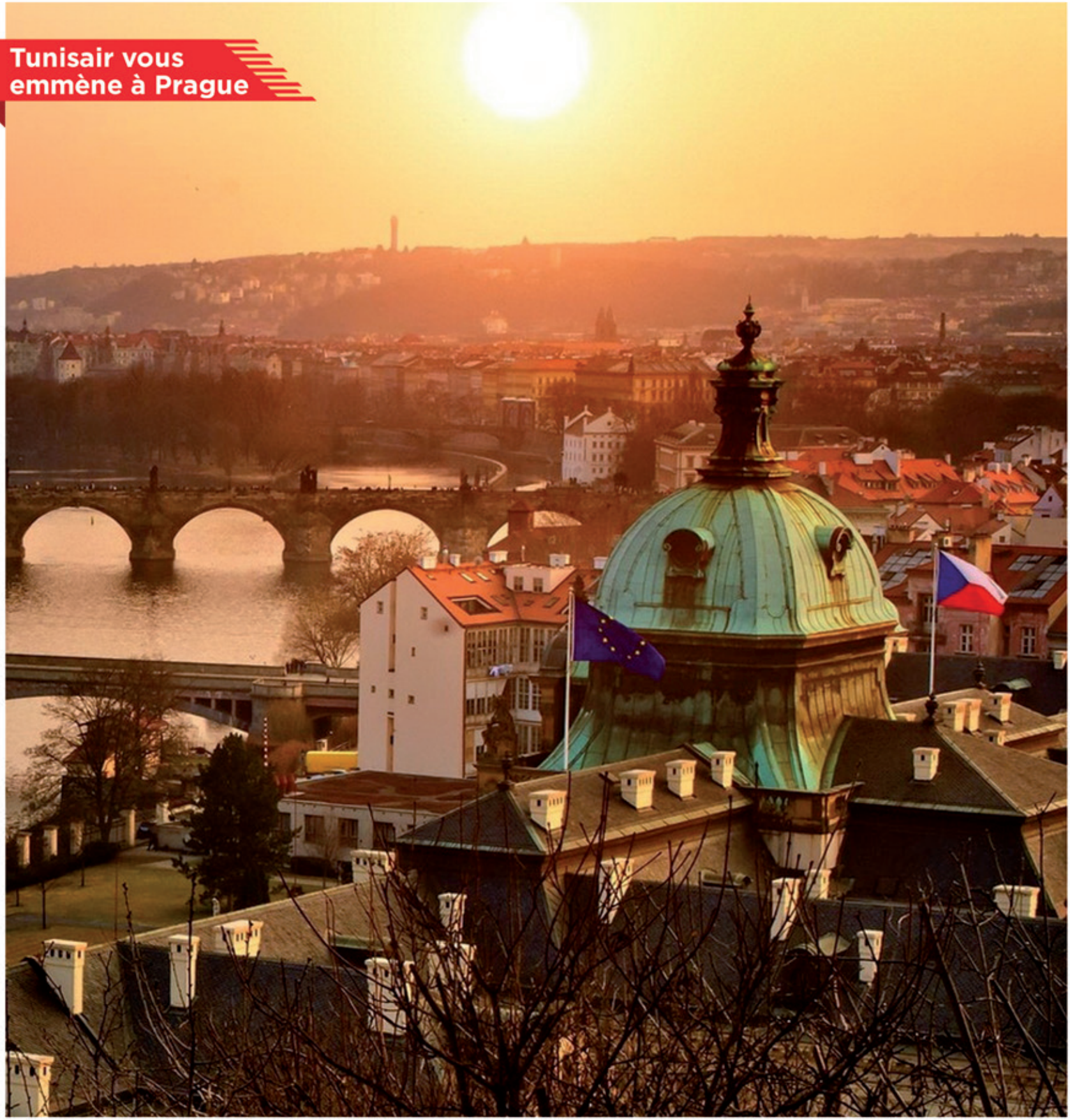

tunisair.com

GET CLOSER

الخطوط التونسية
TUNISAIR

الأبعاد الغائبة

لاشكّ أنّ من أعظم التحدّيات الماثلة اليوم أمام الحكومة والطبقة السياسيّة عامّة، فضلا عن تخطّي الأزمة الاقتصاديّة والماليّة التي تواجهها البلاد، مصالحة التونسي مع السياسة والشأن العامّ، بعد أن فقد الثقة في ممثّليه وضاق صدره ذرعا بمناورات الأحزاب وحساباتها الضيّقة وبانحراف الممارسة الديمقراطية عن مسارها الصحيح ، إذ لم يعد يرى في السياسة مجالا لتحقيق تطلّعاته إلى الرفاه والعيش الكريم.

لا يمتنع التونسي، في غالب الحالات، عن متابعة أخبار التحويرات الوزاريّة، وقد يجد متعة في الانخراط في لعبة التكّهن بقائمة الموزَّرين والمُقالين، لكن لا يهمّه في نهاية الأمر حظّ هذا أو ذاك من التحوير، بقدر ما يهمّه مدى عزم التشكيلة الحكومية الجديدة على الاستجابة لشواغله اليوميّة.

ينتظر التونسيون اليوم من يوسف الشاهد وحكومته إثر التعديل الأخير العمل على تعزيز أمن البلاد واستقرارها والمضيّ قدما في محاربة الإرهاب والفساد والتصدّي للتجارة الموازية التي تنخر أسس الاقتصاد الوطني.. ينتظرون بالخصوص الشغل والتنمية الجهويّة العادلة وتحسّن الخدمات في المرافق العامّة في قطاعات الإدارة والنقل والصحّة والحدّ من تآكل قدرتهم الشرائية وتطوير المنظومة التربويّة العموميّة حتّى لا يلجأوا إلى تعليم أبنائهم في المدارس والمعاهد الخاصّة مع ما يتطلّبه ذلك منهم من تضحيات ماليّة جسيمة.

وغنيّ عن القول إنّ الحاجة باتت ماسّة إلى خطاب سياسي يرسم الواقع بصدق ودون مواربة وينزع في الآن نفسه عن التونسيين الشعور بالإحباط ويزرع فيهم الأمل في المستقبل ويسدّ هوّة ما فتئت تتعمّق بين السلطة والمجتمع الذي تعتمل فيه روافد مبدعة لم تجد إلى الآن الأرضية المناسبة لتحرير طاقاتها.

إزاء خطاب مصطبغ بشعبوية مقيته، من ثوابته القدح والتّهريج بدل طرح المقترحات والبدائل، لم يدرك خطاب الحكومة في تقديرنا المستوى المؤمول من حيث القدرة على الإقناع وتبليغ رسائل واضحة لا تعتّم على أيّة قضية من القضايا مهما كانت درجة خطورتها.

ولا نعتقد أنّ خطاب يوسف الشاهد أمام مجلس نوّاب الشعب خلال جلسة منح الثقة للحكومة الجديدة قد تناول كلّ أبعاد العمل الذي يتطلّع التونسيون إلى أن يقوم به فريقه في ظلّ متطلّبات المرحلة على المدى القريب والمتوسّط فغابت عنه الرؤية الشاملة لمجمل المسائل المطروحة ولم يرد فيه توضيح للطرق العمليّة التي يعتزم انتهاجها لتنفيذ مخطّط دعم انتعاش الاقتصاد لا سيّما في ما يخصّ إصلاح الجباية وتنمية الموارد الجبائية ومراجعة نظام المساهمات في الصناديق الاجتماعية والتخفيض التدريجي في كتلة الأجور وإعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية وتوجيه الدعم نحو مستحقيه. وقد بدا الخطاب، في عدّة نواح منه، وكأنّه موجّه إلى صندوق النقد الدولي لاسترضائه وإقناعه بجديّة الحكومة في تطبيق الإصلاحات التي أوصى بها أكثر ممّا هو موجّه إلى الشعب التونسي. كما لم يتضمّن الخطاب أيّة إشارة إلى إصلاح المنظومة التربوية الذي يدرك الجميع أهميّته القصوى وكذلك إلى توجّهات الحكومة بشأن السياسات القطاعية وخاصّة في مجالي الفلاحة والصناعة وخطّتها لدعم القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني والنهوض بالتصدير، باعتباره أحد محرّكات التنمية.

ولعلّ ما يلفت النظر أكثر في خطاب يوسف الشاهد، هو غياب البعد الحضاري عنه، حيث أنّ ما فاض به من أرقام ومشاريع إصلاحات لم يكن يوحي بأنّه يعكس رؤية وفلسفة أو ينصهر ضمن نمط مجتمعي يحرص جانب واسع من التونسيين على أن يرتكن إلى قيم الحرية والانفتاح والحداثة والمساواة.

بعد هذا الخطاب، عديد المسائل تظلّ غائمة، وقد تزداد الأمور وضوحا عند عرض مشروعي الميزانية وقانون المالية لسنة 2018 على مجلس نوّاب الشعب. في الأثناء يأمل التونسيون أن يسعى الشاهد وحكومته إلى تسريع نسق الإنجاز تجسيما لأمانيهم، عساهم يتصالحون يوما مع السياسة.

ع.ه

• بقلم عبد الحفيظ الهرقام

الفـهـرس

الافتتاحيّة
• الأبعـــاد الغـــائبة — 2
عبد الحفيظ الهرقام

شؤون وطنية
• حكومة على مقاس الحزبين الكبيرين — 14
رشيد خشانة

• هكذا ينخر الفساد الدّولة والمؤسّسات العموميّة — 16
عبد الحفيظ الهرقام

• الدستور زمن التّعديل — 26
فاضل موسى

رأي
• الإرث وأسئلة الزّمن المتوقّف — 30
احميدة النّيفر

مجتمع
• في المساواة في الميراث بين الجنسين وزواج المسلمة بغير المسلم : البيان الثالث — 32
توفيق بن عامر

• المساواة حقّ كوني وليس مِنّةً من أحد! — 34
خديجة معلى

• يوميّات مواطن عيّاش: الشيطان الرّجيم ولا الرّيجيم! — 36
عادل الأحمر

شؤون إفريقيّة
• أمل الثّورة الخضراء في إفريقيا — 38
عبد الحفيظ الهرقام

شؤون عربيّة
• اقتراح موجّه إلى الأخ أبو مازن — 42
الشاذلي القليبي

• الأزمة اللّيبيّة : هل هي بداية التدرّج نحو الانفراج؟ — 44
محمّد ابراهيم الحصايري

شؤون دوليّة
• استفتاء استقلال كردستان العراق: مناورة سياسيّة أم خطوة جادّة لتحقيق حلم الدّولة المستقلّة — 50
حنان زبيس

أعلام تونسيّون
• أحمد اللّغماني: شاعر المجاهد الأكبر وأبو فراس تونس — 54
الشاذلي القليبي

ثقافة وفنون
• المدرسة التّونسيّة في النّقد الأدبي : الموجود والمنشود — 56
عامر بوعزّة

• المثقّف المسلم في الغرب: إشكاليّة الدّور...تحدّيات الواقع — 60
عز الدّين عناية

من التّاريخ
• سيرة مصطفى بن إسماعيل — 64
الحبيب الدريدي

إصدارات
• أحمد اللّغماني: «أنا وزماني» — 68

بطاقة
• ماذا بقي فيّ من المدرسة؟ — 76
الصّحبي الوهايبي

ص 26

إنّ مسألة تعديل الدستور من المسائل ذات الاتصال المباشر بزمن الدستور. فنظام التعديل، المنصوص عليه في الدساتير... ←

ص 42

في سياق التوجّهات البورقيبيّة، أودّ أن أتقدّم إليك باقتراح، لعلّه يمكّن القضيّة الفلسطينيّة من آلية دعم دُولي : ←

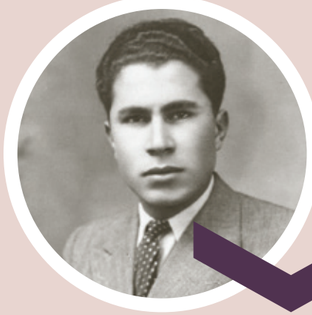

ص 54

لا أزال أذكر ذلك الرجُل، في عنفوان قوّته، واقفا بين يدي مَن يُسمّيه «القائد»، في عُكاظيّة أولى، أرادها الرئيس بورقيبة «تأصيلا لِكيان».لا أزال أذكر بَساطة محيّاه، لا مُرتجفًا أمام القائد، ولا مُتصنّعًا لصَلَف الخطباء.←

ص 64

ليدرز العربية Leaders

مجلّة شهريّة تصدر في منتصف كلّ شهر

المدير المسؤول
توفيق الحبيّب

مستشار التّحرير
الهادي الباهي

مدير التّحرير
عبد الحفيظ الهرقام

هيئة التّحرير
احميده النّيفر • رشيد خشانة • محمّد العزيز ابن عاشور • عبد اللطيف الفراتي • محمّد ابراهيم الحصايري • عزالدين المدني • محمّد حسين فنطر • منى كريم الدريدي • عادل الأحمر • منذر بالضياقي • الصحبي الوهايبي• عامر بوعزّة • الحبيب الدريدي• توفيق جابر• المختار المستيسر • العادل كمّون• العادل كعنيش • علي اللواتي • يوسف قدية• عبد الدايم الصماري • سميرة شتيلة • نجاح الخرّاز

التصور والإخراج
أحمد الشارني

موقع الواب
رايد بوعزيز

صور
ليـــدرز حقوق محفوظة

مراجعة النّصوص
احميدة الحيدري

فيديو
مروى مقني

التسويق والاتصال
جيهان واز • إيمان الشنوفي • بوران النّيفر

الإدارة والتوزيع والاشتراكات
فيصل المجّادي • حمدي المزوغي

الإسناد
شوقي الرياحي • الحبيب العبّاسي • لمياء عليّات • ليلى منيف

طباعة
سامباكت

PR Factory
مجمّع النّور، مدينة العلوم،
صندوق بريد 200، حي المهرجان 1082، تونس
الهاتف: 111 232 71 - فاكس: 333 750 71

www.leaders.com.tn
marketing@leaders.com.tn
redaction@leaders.com.tn

متوفرّة على رحـلات
الخطوط التونسية TUNISAIR

حديث حدث

في مفتتح السنة السياسية الجديدة، شكّل الحديث الذي خصّ به الرئيس الباجي قايد السبسي جريدة «الصحافة اليوم» حدثا بارزا جلب اهتمام الملاحظين في الداخل والخارج وأثار العديد من ردود الفعل لما تميّز به من صراحة وعمق في تناول أغلب القضايا المطروحة على الساحة الوطنية ومنها بالخصوص : طبيعة النظام السياسي الحالي والهيئات المستقلّة و«التوافق» مع النهضة والانتخابات البلدية والمساواة التامّة بين الجنسين. من هذا الحديث نورد المقتطفات التالية:

النظام السياسي الحالي : الجميع يؤكّد أنّ النظام السياسي المنبثق عن الدستور الحالي يشكو هنّات عدّة وهو نظام شلّ العمل الحكومي أو يكاد وطابعه الهجين لا يساعد الحكومة - أيّ حكومة- والسلطة التنفيذية عموما على القيام بواجباتها في تسيير الدولة وتحقيق التنمية في إطار مجتمع ديمقراطي تتحقّق فيه قيم الحريّة والكرامة...
الدستور أرسى نظاما تداخلت فيه الصلاحيات ليس فقط بين المؤسسات الدستورية - وهذا في حدّ ذاته أضحى عاملا معطّلا لعمل هذه المؤسسات - ولكنّه بالخصوص وسّع دائرة هذا التداخل ليشمل بعض الهيئات المستقلّة أو التي تدّعي ذلك وهو الأمر الذي ساهم في ضعف هذه المؤسسات وتآكل الدولة بشكل أصبح يهدّد وجودها واستمرارها...

الهيئات المستقلّة : في تونس نعيش في ضوء نظام سياسي «شاذّ» فيه من «الحرص» على استقلالية عمل المؤسسات حدّ التعطيل والشلل وفيه كذلك من إفراد بعض الهيئات المستقلة بصلاحيات استثنائية حدّ التغوّل على الدولة وعلى المؤسسات الدستورية ذاتها بما فيها مجلس نوّاب الشعب صاحب السلطة الأصلية والأمّ في النظام السياسي الحالي... كلّ ما يعطّل وجب النظر فيه... لذا وجب التعديل لأنّ ترك الخطإ أفضل من التمادي فيه حتّى لا تحصل نتائج أو تداعيات قد يستحيل لاحقا تداركها... وهناك سؤال لا بدّ من طرحه، ما معنى هيئات تعمل بدون أيّ رقابة وتحت عنوان الاستقلالية هي تُمارس صلاحيات مطلقة تقرّر ميزانياتها ورواتب العاملين فيها وأعضائها ومعها تحوّلت الهيئات والمؤسسات السياديّة كمجلس نوّاب الشعب إلى مجرّد أجهزة لتزكية قرارات هذه الهيئات؟ .. إنّ هذا ضرب لمبدإ فصل السلط وتعدٍّ على الدولة وبدعة لا نجد لها مثيلا خارج تونس..

«التوافق» مع النهضة : ... بقدر نجاحنا في قطع خطوات لتجميع كلّ الأطراف والحساسيات السياسية والفكر حول النموذج الحضاري التونسي المتفرّد والمتميّز لاحظنا تردّدا وتوجّسا واضحا من البعض أعاق اندماجهم الكُلّي في النسيج المجتمعي التونسي الذي يتحرّك على أرضية مشتركة هي، النظام الجمهوري والدولة المدنيّة الحداثية والمجتمع المفتوح الذي قوامه حريّة الفرد.

الانتخابات البلدية : ... مطلوب منّي دستوريا التوقيع على أمر دعوة الناخبين وإذا تمّ استيفاء كلّ الشروط الإجرائية في الآجال القانونية وتوصّلت الأطراف إلى حلّ خلافاتها في هذا الخصوص سأوقّع الأمر ...

المساواة التامّة بين الجنسين :... طرح مسألة المساواة التامّة بين الجنسين هو من صميم صلاحياتي الدستورية وهي تكريس لمبدإ دستوري لا لَبْس فيه وهو مبدأ المساواة التامّة في المواطنة وبين المواطنين ومن واجبي إثارة كلّ الشوائب القانونية التي لا تنسجم مع هذا المبدإ الدستوري والذي هو حقّ أساسي من حقوق الإنسان. أنا لا أقدّم فتاوى، أنا أطرح مبادرات مدنية وليست فقهية وهي في صميم ما هو مطلوب منّي وفي انسجام تامّ مع تراث تونس الكبير في الإصلاح .واعتبر أنّ تنزيل المسألة في إطار «ديني»هو هروب من «المحاججة المدنيّة».

التفويت في المساهمات العمومية المباشرة و الغير مباشرة في رأس مال الشركةالتونسية للصحافة و الطباعة و النشر و التوزيع و الإعلان (دار الصباح)

Le Temps
الصباح

إعلان الابداء عن الرغبة

موضوع الابداء عن الرغبة:

تعتزم شركة الكرامة القابضة التفويت بالبيع عن طريق طلب عروض في كامل مساهمات الدولة التونسية المباشرة والغير مباشرة والبالغة 79,62 % من رأس مال الشركة التونسية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (دار الصباح).

وللغرض، تم تكليف المكتب الاستشاري : **خبرة مالية واستشارة , المستشارون الماليون العرب و مكتب فرشيو وشركائه** كمساند حصري لشركة الكرامة القابضة في كامل مراحل عملية التفويت بالبيع.

ويهدف هذا الإعلان إلى إعلام كل من يهمه الأمر من مستثمرين بانطلاق هذه العملية ولتمكين الراغبين من سحب ملفات الابداء عن الرغبة.

معطيات أساسية:

تأسست الشركة التونسية للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (دار الصباح) في 01 أكتوبر 1969 وهي شركة خفية الاسم , مقرها الاجتماعي شارع محمد بوعزيزي , المنزه , تونس ويبلغ رأس مالها 880 008 1 دينار (888 100سهم بقيمة اسمية تساوي 10 دنانير للسهم الواحد).

تتولى دار الصباح إصدار العناوين التالية :

- الصباح (جريدة يومية بالعربية)
- لوطون « le temps » (جريدة يومية بالفرنسية)
- الصباح الأسبوعي (جريدة أسبوعية بالعربية)
- الصباح نيوز (جريدة يومية الكترونية بالعربية)

شروط المشاركة:

المشاركة في هذه العملية مفتوحة لكل شخص طبيعي أو معنوي تونسي أو أجنبي الجنسية.

يمكن التنصّت في شكل مجمع يترأسه احد اعضائه ويستثنى من ذلك كل الوحدات القانونية التي هي في حالة توقف عن الدفع أو تسوية قضائية أو تصفية أو تمر بحالة إعسار أو مديونية فائقة أو الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الذين صدر في حقهم حكم موضوع جنحة تمس نزاهتهم المهنية (فساد , اختلاس ,....).

مراحل إنجاز العملية:

تنقسم مراحل إنجاز عملية الإحالة بالبيع إلى مرحلتين : مرحلة انتقاء أولي للمترشحين متبوعة بمرحلة العروض المالية والمخصصة للمستثمرين المقبولين.

مرحلة الانتقاء الأولي:

يمكن للمستثمرين المهتمين سحب ملف الابداء عن الرغبة الأولي والذي يوضح مختلف شروط ومراحل عملية الإحالة وذلك بداية من تاريخ 2017/09/15 على الساعة العاشرة صباحا بمقر شركة الكرامة القابضة الكائن بنهج بحيرة أناسي، ممر بحيرة ملاوي ضفاف البحيرة، 1053 تونس.

و لسحب ملف الابداء عن الرغبة يشترط على المترشحين :

- الإمضاء على قائمة البيانات والتزام المحافظة على سرية المعطيات القانونية من قبل الممثل القانوني للمشارك الذي يمكن تنزيله من المواقع.
  - www.alkaramaholding.com
  - www.efc.com.tn
  - www.ferchioulaw.com
  - www.afc.com.tn
- دفع مبلغ 2 000 دينار غير قابلة للاسترجاع نقدا أو عن طريق صك بنكي مضمون الخلاص لفائدة الكرامة القابضة وحدد آخر أجل لتقديم العروض يوم الجمعة والموافق لـ 2017/10/16 على الساعة الخامسة مساءا على اقصى تقدير.

مرحلة العرض المالي :

يتم أعلام المستثمرين المقبولين في مرحلة الانتقاء الأولي و يوضع على ذمتهم ملف طلب العروض والمتكون من:

- مذكرة بيانات تحتوي على تقديم الشركة , محيطها الاجتماعي والاقتصادي والمجال الذي تشتغل فيه '
- تنظيم طلب العروض والذي يتضمن مشروع عقد البيع.

الأعمال الواجب إنجازها :

يمكن للمترشحين الذين تم قبولهم في مرحلة الانتقاء الأولي الولوج إلى قاعة البيانات الموضوعة على ذمتهم و ذلك حسب رزنامة و شروط مضبوطة ومدرجة بملف طلب العروض.

و للمزيد من الإرشادات بخصوص هذه العملية يمكن الاتصال بشركة خبرة مالية و استشارة

Expertise Finance Et Conseil
خبرة مالية واستشارة

92, نهج 8600 –الشرقية 1- 2035 تونس
الهاتف 350 206 71 – 341 206 71 /الفاكس 342 206 71
أو الاتصال بالسيد صالح الذهيبي - البريد الالكتروني : Salah.dhibi@planet.tn
أو الاتصال بالسيد الاسعد صمايدية - البريد الالكتروني : Lsmaidia@hotmail.fr

تعزيز الحضور التونسي في الكوت ديفوار

يبلغ عدد المؤسسات والشركات التونسية المنتصبة حاليا بالكوت ديفوار 57 مؤسسة وشركة تنشط في مجالات البناء والأشغال العامّة وموادّ البناء والتجهيزات الكهربائية والأدوات الميكانيكية والدراسات والهندسة المعمارية والصناعة والتجارة والخدمات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال . وقد ازداد العدد بصفة ملحوظة في السنوات الأخيرة حيث كانت 7 مؤسسات فقط حاضرة في هذا البلد الإفريقي قبل 14 جانفي 2011. ومن بين أسباب ذلك تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا بعد الثورة والتي دعت إلى الانتقال إلى بلد أكثر أمنا واستقرارا، فضلا عن التسهيلات الكبيرة التي يلقاها الباعثون في الكوت ديفوار لإنجاز مشاريعهم ، وموقعها المتميّز، غرب إفريقيا والذي يتيح توسيع النشاط واقتحام أسواق البلدان المجاورة.

ولا يخفي عدد من العاملين في هذه المؤسسات التقاهم مبعوث ليدرز إلى أبيدجان ارتياحهم لظروف الإقامة والعمل في هذا البلد الإفريقي، مبرزين الفرص الكبيرة المتاحة أمام الكفاءات ورجال الأعمال والمستثمرين والشبان التونسيين الراغبين في بعث مشاريع لتعاطي أنشطة مربحة في البلدان الإفريقية . وأكّدوا ضرورة التحلّي بالشجاعة والجرأة للعمل في إفريقيا جنوب الصحراء وعدم البحث منذ البداية عن الربح السريع قبل ترسيخ القدم وربط نسيج من العلاقات في بلد الإقامة.

وتعمل سفارة تونس بأبيدجان على توثيق الصلة بالتونسيين العاملين في الكوت ديفوار وتعزيز حضور بلادنا في هذا البلد. ومن الأهداف الرئيسية التي رسمها السفير نوفل العبيدي منذ تعيينه على رأس البعثة الدبلوماسية تنمية الصادرات التونسية نحو الكوت ديفوار وتوسيع مجال الشراكة الاقتصاديّة بين البلدين، إلى جانب توثيق العلاقات السياسية بينهما.

وقد بلغ حجم المبادلات التجارية بين تونس والكوت ديفوار في سنة 2016 ما يفوق 64.4 مليون دينار منها 60.673 مليون دينار قيمة الصادرات التونسية. وتتمثّل هذه الصادرات بالخصوص في الورق الصحّي والجبس والمكوّنات الإلكترونية والميكانيكية الصناعية والمواد الغذائية والأدوية والنسيج.

ما لم يقله يوسف الشاهد في خطابه أمام مجلس نوّاب الشعب

لئن عرض يوسف الشاهد في خطابه في جلسة عامّة لمجلس نوّاب الشعب لنيل الثقة إثر التحوير الوزاري الأخير الخطوط العريضة لهيكلة الإصلاحات ومخطّط دعم انتعاش الاقتصاد فإنّه لم يفصح عن الخطوات العملية التي ينوي الفريق الحكومي القيام بها لتنفيذ هذا المخطّط ولا عن الإجراءات الموجعة التي ينبغي على التونسيين تحمّل تأثيراتها وكذلك عن مدى الدعم المنتظر من الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للتجارة والصناعة والصناعات التقليدية والأمثلة عديدة في هذا الصدد.

لم يتضمّن الخطاب بيانات عن حجم التهرّب الجبائي والتدابير الضرورية لوضع الإصلاح الجبائي موضع التنفيذ، فضلا عن الطرق الكفيلة بتنمية الموارد الجبائية. هل سيتمّ الترفيع في الأداء على القيمة المضافة وفي أسعار المحروقات وبالتالي في أسعار الكهرباء والغاز وفي معلوم جولان السيارات والعربات وفي الأداء على الاستهلاك وفي الأداء على الأرباح؟ ماهي السبل المزمع اتباعها في ما يخصّ مراجعة المساهمات في الصناديق الاجتماعية والتخفيض في نسبة كتلة الأجور من الناتج الداخلي الخام من 15 % إلى 12,5 % في أفق سنة 2020؟ كيف سيتمّ التعامل مع ملفّ الشراكة بين القطاعين العام والخاصّ التي يرفضها اتحاد الشغل وكذلك مع مسألة إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية لإيقاف نزيف الخسائر الكبيرة التي يتكبّدها العديد منها؟ ما هي المقاييس الموضوعية التي ستُعتمد لتوجيه الدعم نحو مستحقيه وبأيّ وسائل عملية ومتي سيشرع في إقرار هذا التوجّه ؟ وقد يكون يوسف الشاهد فضّل الكشف عن كلّ التفاصيل عند عرض مشروعي الميزانية وقانون الماليّة لسنة 2018 على المجلس النيابي.

من بيجو 404 باشي إلى بيجو بيك آب الجديدة في إطلاق عالمي

قصّة حبّ ومسيرة نجاح وتصنيع عالي الإدماج في تونس

«لقــد عاهــدت نفســي أن لا أخلد إلى التّقاعد إلاّ بعد أن أطلق من جديد، شاحنة بيجو 404 الخفيفة، الأسطوريّة، بأحدث التّقنيات العصريّة وهو مــا يتحقـّق اليوم، في عرض عالمي ينطلق من تونس الحمّامات، فهذا أسعد يوم في حياتي المهنيّة»

بتأثّر كبيــر وسعادة عارمة، لم يخف مدير عام بيجو الدّولي، جان فيليب امبراتو، مشاعره وهو يعطي إشارة تقديم شاحنة بيجو بيك آب للصّحافة الدولية والتّونسيّة، رفقة السّيّدة سارة الخشين رئيسة مجلس إدارة شركة بيجو ستـافيم والسّيد عبد الرّحيم الزواري نائب رئيس المجلس. وأضاف أن بيجو 404 في شكلها الأوّل حقّقت مبيعات عالية في العالم، فاقت، مليون وأربع مائة مركبة وقد توقّف تصنيعها منذ 25 سنة وهاهي تعود اليوم من جديد في حلّة عصريّة جذّابة.

نفس الشّعور بالفخر والاعتزاز عبّرت عنه السّيّدة سارّة الخشين، مذّكرة بالشّراكة العريقة بين ستافيم وبيجو التي تعود إلى أكثر من 87 سنة وقالت : «إنّ ما يزيد في فرحة التّونسيّين بإطلاق شاحنة بيجو بيك آب الجديدة أن الحدث لا يقتصر على مجرّد التّسويق وإنّما يندرج ضمن مشروع صناعي كامل باستثمارات أوليّة تناهز 30 مليون دينار وإحداث لا يقلّ عن 400 موطن شغل مباشر وغير مباشر».

وبيّن السّيد عبد الرّحيم الزّواري في حديث عن تفاصيل التّصنيع، أنّه تمّ اقتناء الأرض والشّروع في التّهيئة والأشغال على أنّ يتمّ الاحتفال يوم 20 مارس المقبل بالشّاحنة الخفيفة النّموذجيّة وأن ينطلق الإنتاج المكثّف بين غرّة جوان و25 جويلية 2018، ملاحظا أنّ نسبة الإدماج بالاعتماد على المكوّنات التّونسيّة المنشأ لن تقلّ في البداية عن 30 ٪ على أن ترتفع فيما بعد إلى 40 ٪. وأضاف أنّ الإنتاج الذي سيبدأ بحوالي 1200 عربة في السّنة سيرتفع إلى 4000 عربة باعتبار التوجّه نحو التّصدير إلى الأسواق المجاورة وإلى البلدان الإفريقيّة جنوب الصّحراء.

وفي تأكيد على ترسيخ التّصنيع في تونس، صرّح مدير عام بيجو الدّولي أنّ سلسلة الإنتاج بهذا المصنع الجديد ستكون مؤهّلة لتصنيع موديلات أخرى من تشكيلة بيجو بما يوسّع آفاق صناعة السيّارات في تونس ويعزّز النّسيج الاقتصادي.

تتجدّد اليوم قصّة حبّ التّونسيين مع شــاحنة بيجــو الخفيفة 404 باشي، التّي ساهمت في تغيير وجه الأرياف وإسناد الفلاحة والتّجارة وسائر المهن ونقلت مختلف المنتوجات والبضائع وكانت حاضرة في الأفراح والأعراس وكافة المناسبات وذلك من خلال بيجو بيك آب الجديدة، التي تمّ إطلاقها من أرض تونس لتعزّز الأسواق العربيّة والإفريقيّة وسائر أنحاء العالم الأخرى في لمسة وفاء لعلاقة متينة وطالع يمن وبركة.

حكـــومة على مقـــاس الحـــزبيـــن الكبيـــرين

بدأت قصةُ التحوير الوزاري مع سقوط الحجر الأول من التشكيلة الحكومية، في أعقاب إعفاء وزير التربية السابق من مهامه، استجابة للضغوط. ثم سقط الحجر الثاني مع إقالة وزيرة المالية السابقة، بعد تصريح صحفي اعتُبر غير مناسب، قبل أن تتضعضع الواجهة بأكملها، مع اضطرار وزير الاستثمار الخارجي والتعاون الدولي السابق (وزير المالية بالنيابة) إلى تقديم استقالته، ليتمكن من المثول أمام القضاء، بالرغم مما عُرف عنه من استقامة وكفاءة.

بهذا التدرُّج تضخّمت كرة الثلج حبّة بعد أخرى، وفرضت تحويرا موسّعا شمل عددا كبيرا من الوزارات وكتابات الدولة، من بينها ثلاثا من وزارات السيادة الأربع، إلى جانب وزارات هامة مثل الصناعة والتعليم والمالية والصحة.

رُبعُ الساعة الأخير

يُفترض أن تكون حكومة الشاهد2 الأخيرة قبل الانتخابات التشريعية والرئاسية المقررة لسنة 2019 إذ لا يمكن التسلي بتغيير الوزراء في الفترة القصيرة نسبيا، التي مازالت تفصلنا عن الانتخابات القادمة. وبحسب أعضاء حكومة سابقين، يحتاج كل وزير جديد إلى ثلاثة شهور في المُعدَل، من أجل استيعاب الوضع في القطاع المسؤول عنه، وتعديل أوتاره مع أوتار أعضاء الفريق الذي يشتغل معه. وينطبق هذا الأمر حتى على الوزراء العائدين إلى وزارات شغلوها من قبل، لأنهم سيُفاجأون بتغييرات كثيرة لم يعهدوها في الماضي. وبتعبير آخر لن يبرز عطاء الوزراء الجدد إلا مع بداية السنة المقبلة.

نأتي الآن إلى سؤال تقليدي يتردّدُ مع كل تحوير وزاري، وهو التالي: هل كانت معايير التوزير مستندة على الكفاءة أم على اعتبارات أخرى؟ إذا استعرضنا الأسماء والحقائب التي أسندت لكل واحد من الوزراء، لا نشعر أن الخبرة والكفاءة هما اللذان أُخذا في الاعتبار. وقد رجَح رئيس الحكومة في نهاية المطاف كفة انتمائه الحزبي، فساير مطالب قيادة «النداء» (أو من تبقى منها)، ولم يلو العصا في يد «النهضة»، انسجاما مع التحالف القائم بين الشقين الحاكمين منذ ثلاث سنوات. وهذا ما يُفسر إسناد 13 حقيبة لـ«النداء»، مع احتفاظه بحقيبة سيادية (الخارجية).

أعصاب الاقتصاد

أما «النهضة» فحصلت على ثماني وزارات وكتابات دولة، بالإضافة إلى الوزير المستشار الاقتصادي لرئيس الحكومة، بشكل يجوز معه القول بإنها بدأت تسيطر على أعصاب الاقتصاد. وحصلت الأحزاب الأخرى المشاركة في «تحالف قرطاج»، على وزارتين أو وزارة واحدة تُبرّرُ بهما أو بها دفاعها عن أداء الحكومة. وهكذا حافظ حزب «آفاق» على حقيبة البيئة والتنمية المحلية (وهي وزارة لا يمكن الاستهانة بدورها) وحقيبة التكوين المهني (التي أسندت إلى أبرز منافسي رئيس الحزب)، فيما تُركت الفلاحة لحزب «المسار» ووزارة العلاقات مع البرلمان لـ«الحزب الجمهوري».

توحي هذه القراءة لسيرورة التحوير ومآلاته بثلاث ملاحظات أساسية كالتالي:

• الملاحظة الأولى هي أن التحوير انبنى على تقاسُم الحقائب بين الأحزاب الموقعة على «وثيقة قرطاج»، وهذا يعني أن المنهج في انتقاء أعضاء

• بقلم رشيد خشانة

الحكومة لم يكن الكفاءة بقدر ما كان الولاء الحزبي، مع بعض الاستثناءات القليلة مثل وزير الدفاع، الذي سبق أن برهن على كفاءته في تسيير وزارة غير سهلة.

• الملاحظة الثانية أن توزيع الحقائب بين حزبي «النداء» و«النهضة» تمّ بالتراضي، وهو ما يُفسر أن قيادة الحزب الثاني سارعت إلى الإعلان عن دعمها للتشكيلة الوزارية والطلب من نوابها في البرلمان منحها الثقة. وهُنا نشعر أن رئيس الحكومة لم يكن راغبا في إضاعة وقت كثير في التفاوض مع الحزبين الكبيرين، مُفضلا قبل كل شيء أن يضمن تحصيل ثقة الأغلبية في البرلمان.

• الملاحظة الثالثة تخصّ رسكلة وزراء من العهد السابق، وإدخالهم إلى الحكومة مُجدّدا، بشكل مكثف لم يسبق أن لجأت إليه أية حكومة منذ وزارة محمد الغنوشي الأولى بعد 14 جانفي 2011، وكأن الكفاءات مفقودة من البلاد. رُبما لا ينطبق هذا الأمر على وزير الدفاع الجديد القديم، الذي أظهر مقدرة لدى تسيير الوزارة في الفترة التي تلت الثورة، قبل أن تتخلص منه «الترويكا».

عشر حكومات

بعد توالي عشر حكومات على السلطة منذ الثورة إلى اليوم (حكومة محمد الغنوشي1 ثم الغنوشي2 فالباجي قائد السبسي، ثم حمادي الجبالي تلتها حكومة علي العريض، فمهدي جمعة، ثم الحبيب الصيد1 فحكومة الصيد2، تلتها حكومة الشاهد1 والآن الشاهد2)، بعد كل هذه التجارب من المفروض في كل من يُعيّن على رأس قطاع أن يكون من أهل الذكر في مجاله، وبالتالي أن يكون قادرا على صياغة خريطة طريق للقطاع، على أساسها تُسند له الحقيبة. ويتولى رئيس الحكومة ومجلس الوزراء برُمته تحديد الأهداف الكبرى، التي ستندرج فيها خرائط الطريق القطاعية. أما إذا أتى الوزير إلى الوزارة وهو خالي الوفاض وصفر اليدين، فأقصى ما سيفعله هو تطبيق المثل الشعبي عن تعلُم الحجامة في رؤوس اليتامى.

لنضرب مثلا من بلد نُتابع أخباره أكثر من سواه منذ كتاب خير الدين باشا «أقوم المسالك»، ففي فرنسا ستتخطى موازنة التربية في 2018 لأول مرة، حاجز الـ 50 مليار يورو (حوالي 145 مليار دينار)، انطلاقا من رؤية تمنح الأولوية للاستثمار في المستقبل تعليما وتكوينا، للرفع من المستوى الثقافي للقوى الحية، وكسب معركة المعرفة، مع الترفيع في الوقت نفسه من موازنة الدفاع إلى 30 مليار يورو (87 مليار دينار)، بالنظر إلى التّحديّات الأمنية الجديدة التي تواجهها البلاد. وطبعا، على كل وزير من الوزيرين الماسكين بهاتين الحقيبتين أن تكون له خريطة طريق في إطار قانون المالية لسنة 2018.

أبعد من التحوير الوزاري، الأهمّ اليوم هو التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تُواجهها تونس، فالانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني لن تتمّ إلا بتوسيع الاستثمار الداخلي والخارجي، وهي السبيل الوحيدة لإحداث مواطن الشغل للشباب، بما ينأى به عن المخدرات والجريمة والتطرف. وهذا يقتضي إصلاحات عميقة في المنظومة الجبائية وحزمة جديدة من الإصلاحات في القطاع العام والقطاع البنكي لإنعاش الاقتصاد، مع الابتعاد عن الحسابات الإنتخابية، وخاصة عن الخطاب الشعبوي، الذي تلجأ إليه بعض الأطراف السياسية لكي تُسمع صوتها!

ر.خ.

هكذا ينخر الفساد الدّولة والمؤسّسات العموميّة

شوقي الطبيب
العميد السابق للهيئة الوطنية للمحامين
ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من مارس 2016 إلى حدّ اليوم ما يناهز 200 ملفّ حول شبهات فساد إداري ومالي وتجاوزات وخروقات خطيرة للقوانين والإجراءات الجاري بها العمل، تتعلق بأفراد ومؤسسات ومنشآت عموميّة وأجهزة تابعة للدولة وذلك من بين آلاف العرائض الصادرة عن المواطنين والملفّات التي باشر التحقيق فيها جهاز التقصّي صلب الهيئة وتلقّى بشأنها ردودا مدعومة بالوثائق والمستندات من مصالح التفقّد والجهات الرقابية في الوزارات والهياكل المعنيّة.←

• إعداد عبد الحفيظ الهرقام

تقف هذه الهيئة كلّ يوم على مدى استشراء الفساد بمختلف أشكاله في تونس في السنوات الأخيرة. وامتداد أخطبوطه إلى قطاعات ومرافق عموميّة ومؤسسات عديدة ، ممّا يجعل الدولة مهدّدة في كيانها، وذلك بعد أن استغلّت لوبيات الفساد اضطراب الأوضاع في البلاد وضعف السلطة لتوسيع رقعة هيمنتها وبسط نفوذها سياسيّا واقتصاديّا وإعلاميّا.

يقول العميد السابق للهيئة الوطنية للمحامين والرئيس الحالي للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في هذا الصدد في حديث خصّ به مجلّة ليدرز العربية : « لقد هالنا ما اكتشفنا عندما بدأنا التقصّي في جملة من الملفّات ، إذ تبيّن أنّ العديد من المؤسسات والمنشآت العمومية المرصودة لها ميزانيات هامّة والتي تعاني من العجز ينخرها الفساد ... لذلك توجّهنا إلى وسائل الإعلام للتنبيه إلى أخطبوط الفساد وجذوره ولكشف وجهه القبيح وتبيان مخاطره على الدولة ومؤسساتها».

إلى جانب حديث رئيس الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد ، ننشر في هذا التحقيق عيّنات من الملّفات المحالة من قبل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى القضاء والتي تنوّعت فيها الجرائم والإخلالات والتجاوزات، وقد تمثّلت في خرق الإجراءات القانونية للصفقات العمومية من خلال الاتفاق المباشر.. والقيام بانتداب موظّف دون المرور بإجراءات المناظرة .. وإهدار المال العامّ .. وتلاعب بالفواتير وبإجراءات الشراء العام وعدم احترام مبدإ المنافسة ومخالفة التراتيب المعمول بها في مجال الطلبيّات العمومية ..وتدليس وثائق ماليّة وغشّ في وجبات غذائية لتلاميذ معهد ثانوي بتقديم لحم دجاج فاسد،.. واستيلاءات منظّمة على المال العامّ باقتناء مواد لم يتمّ إعدادها في إطعام الطلبة .. وتدليس طابع لترويج مصوغ مزوّر .. واستلام رشوة مقابل التخفيض في قيمة المعاليم الديوانية الموظّفة على بضاعة مستوردة.. ونهب أدوية في مصحّة تابعة لأحد الصناديق الاجتماعية وفي مرافق صحيّة عموميّة أخرى تقدّر قيمتها بعشرات المليارات.

شوقي الطبيب : حتّى لا يسقط يوسف الشاهد من فوق الدرّاجة

أدّى العميد السابق للهيئة الوطنيّة للمحامين شوقي الطبيب اليمين أمام رئيس الجمهورية في 12مارس 2016 إثر تعيينه رئيسا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، لكنّه سرعان ما اكتشف حجم العمل الذي ينتظره واصطدم بقلّة الإمكانيات المتاحة للهيئة آنذاك : 11 موظّفا فقط و300 ألف دينار كميزانية، منها 90 ألف ميزانية تصرّف والبقية لكراء المقرّ.

في حديث خصّ به ليدرز ذكر شوقي الطبيب أنّه رجا الرئيس الباجي قايد السبسي ورئيس الحكومة الحبيب الصيد وقتئذ عدم الإعلان الرسمي عن تسميته، إذ كانت وضعية هذه الهيئة «كارثية»، فبادر كلاهما بالعمل على الترفيع في ميزانية الهيئة ، ممّا مكّن من دعم الإطار البشري وتركيز جهاز للتقصّي صلبها، وهو لم يكن متوفّرا، في نظره، عندما تولّى سلفه الأستاذ سمير العنابي رئاسة الهيئة منذ 27 مارس 2012، حيث لم يُمنح لا الميزانية الكافية ولا الموارد البشرية الضرورية لإنجاز مهامّه، علاوة على مواجهته لصعوبات كبيرة، لعلّ من أبرزها استقواء الإدارة على السلطة السياسية .

يعرض العميد شوقي الطبيب في هذا الحديث حصيلة أعمال الهيئة منذ مارس 2016 ومدى مساهمتها في التصدّي للفساد ويدلي برأيه في الخطوات التي شرع فيها يوسف الشاهد وحكومته في ماي الماضي لمحاربة هذه الظاهرة، فضلا عن شروط نجاح الخطّة الموضوعة لهذا الغرض وديمومتها وحمايتها من مخاطر التراجع والانتكاس.

ما هي أبرز الأعمال التي قامت بها اللجنة منذ أن تولّيتم رئاستها ؟

في البدء يجدر التذكير بأنّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد المحدثة في 24 نوفمبر 2011 حلّت محلّ لجنة تقصّي الحقائق حول الفساد والرشوة التي كان يرأسها المرحوم عبد الفتّاح عمر والتي أنشئت عند قيام الثورة. ورثنا عنها قرابة 12 ألف ملفّ ظلّت مكدّسة إذ لم يتيسّر لها أن تفتحها كلّها وأن تدرسها، فلم تقدر حينئذ إلّا على النظر في جزء منها، حيث بلغ عدد الملفّات المحالة إلى القضاء 500 ملف. كما يتعيّن الإشارة إلى أنّ لوبيات الفساد استغلّت التطوّرات الخطيرة التي شهدتها البلاد في السنوات الأولى التي عقبت الثورة، ولا سيّما بروز المعطى الإرهابي وشروع تونس في الانحدار، للتمدّد في كلّ القطاعات.

وقد استضعفت هذه اللوبيات الدولة، متسلّلة من خلال ثغرات المنظومة ووهن الإدارة لبسط هيمنتها.

منذ تعييني ، تركّزت المهمّة على محورين :

• إعداد العدّة للهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، وهي هيئة دستورية ستأخذ مكان الهيئة الحاليّة، من خلال المساهمة في صياغة قانونها الأساسي،

• تفعيل مشروع الاستراتيجية الوطنية للحوكمة ومكافحة الفساد الذي ظلّ يراوح مكانه منذ إقراره من قبل المجلس الوطني التأسيسي في ديسمبر 2011. وكان بالنسبة إلينا تحدّيا كبيرا ينبغي رفعه حتّى لا يبقى المشروع حبرا على ورق.

وقد أمضت يوم 9 ديسمبر 2016، كلّ من الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ورئاسة←

ليدرز
العدد 21
سبتمبر
2017

← الحكومة والهيئة الوقتية للقضاء العدلي ونقابة الصحفيين التونسيين على الميثاق الوطني لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد(2016 - 2020) وخطّة عملها، وذلك خلال أشغال اليوم الثاني والأخير للمؤتمر الوطني لمكافحة الفساد .وكان يوسف الشاهد أوّل الموقعين على الميثاق. ويعتبر التوقيع على هذا الميثاق تكريسا للمنهج التشاركي في تجنيد كل طاقات المجتمع من أفراد ومنظّمات وقطاعات عامّة وخاصّة لإرساء مقوّمات النزاهة والشفافية، باعتماد تمشّ تفاعلي يمكّن من تبادل المعلومات بين مختلف المتدخّلين وتنسيق جهودهم للحدّ من مخاطر الفساد. بادرنا بوضع رقم أخضر للاتصال بالهيئة فجاءت الملفات من المواطنين، وتشكّل فريق تقصّ بعد دعم الإطار البشري وحلّ الإشكاليات الإدارية وضمّ الفريق أكثر من 80 موظّفا ومحقّقا وتلقّت الهيئة دعما من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والوكالة الكورية للتعاون الدولي والوكالة الألمانية GTZ.

وقد قامت الهيئة بفرز العرائض التي تقدّم بها المواطنون قصد الإجابة عنها وإحالتها سواء إلى الإدارات المعنية أو إلى العدالة أو إلى هيئة الحقيقة والكرامة. واضطلع بهذا العمل فريق من المتطوّعين، من محامين مستشارين ومستشارين للمصالح العمومية وقضاة متقاعدين .وبالتوازي مع ذلك ، شرعنا في أعمال التقصّي في جملة من الملفّات. وحتّى جانفي 2017 أحلنا إلى القضاء حوالي 200 ملفّ تتعلّق بشبهة فساد.

ماذا اكتشفتم ؟

لقد هالنا ما اكتشفنا، إذ تبيّن أنّ العديد من المؤسسات والمنشآت العمومية المرصودة لها ميزانيات هامّة والتي تعاني من العجز ينخرها الفساد، نذكر من بينها مؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية وشركة الخطوط الجوية التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه وديوان الموانئ الجوية وديوان الموانئ البحرية والصناديق الاجتماعية وعديد المؤسسات البنكية العمومية ووسائل إعلام خاصّة لها تفرّعات في علاقة بالفساد والمندوبيات الجهوية للفلاحة ومبيتات جامعية ومخابر بحث جامعية والشركة الوطنية للسكك الحديدية والشركات الجهوية للنقل وشركة فسفاط قفصة... لذلك توجّهنا إلى وسائل الإعلام للتنبيه إلى أخطبوط الفساد وجذوره ولكشف وجهه القبيح وتبيان مخاطره على الدولة ومؤسساتها.

وماذا عن الأعمال الأخرى؟

قامت الهيئة بدورات تدريبية لتنمية القدرات على مكافحة الفساد وتعزيز العلاقات مع المجتمع المدني ودعم 49 جمعية في الجهات، إضافة إلى تدريب المدرّبين في مجال الصحافة الاستقصائية وذلك بالتعاون مع المركز الإفريقي لتدريب الصحافيين والاتصاليين والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيين. كما تمّ إنشاء مركز دراسات وبحوث مهمّته إرساء قاعدة بيانات مربوط بالوسط الجامعي وإصدار نشرية تتضمّن النصوص القانونية التي لها علاقة بالفساد. وتقوم الهيئة بثلاثة أنشطة في الأسبوع تقريبا مع الحرص على تشريك المجتمع المدني والناشئة والطلبة فيها.

ومع تحسّن وضع الهيئة سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 -إذ ارتفعت الميزانية من 300 ألف دينار إلى 5 ملايين دينار- فُتحت مكاتب جهوية في صفاقس وسوسة ونابل والكاف والقصرين. وسيتمّ فتح مكتبين في القيروان وسيدي بوزيد في الأيّام القادمة.

وصفوة القول إنّ الهيئة حقّقت بعض الإنجازات، وكانت من ضمن الفاعلين الرئيسين في تحريك السواكن وفي الدفع نحو جعل مكافحة الفساد ملفًا وطنيًا. لقد ساهمنا في هذا الحراك . كنّا نعيش في ظلّ إنكار الفساد فانتقلنا إلى الإقرار به.

كيف تفاعلتم مع شروع يوسف الشاهد وحكومته في إعلان الحرب على الفساد في ماي الماضي؟

كنّا أوّل من دعّم يوسف الشاهد في الحرب على الفساد من خلال قيامه بجملة من الإيقافات، لكن كنّا من أوّل المنبهين إلى ضرورة مواصلتها دون هوادة حتّى لا يقتصر الأمر على حملة ظرفية. الإيقافات لا تكفي لأنّها لا تستهدف المنظومة.

إنّنا نحتاج إلى إصلاح تشريعي في أقرب وقت ممكن وتفعيل النصوص القانونية.

لقد رحبّنا بالقانون المحدث للقطب القضائي والمالي وبالقانون الأساسي المتعلّق بحقّ النفاذ إلى المعلومة وبالقانون الأساسي المتعلّق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلّغين غير أنّنا نحتاج إلى إصدار النصوص التطبيقية لهذه القوانين وإلى نصوص أخرى منها قانون يتعلّق بالتصريح بالمكاسب يضبط قائمة الأشخاص المطالبين بالقيام بهذا الواجب ويحرّم تضارب المصالح. كما نرى ضرورة مراجعة القوانين التي صدرت مؤخّرا، ومنها قانون الأحكام المشتركة للهيئات الدستورية والقانون الأساسي للهيئة الدستورية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، الذي مثّل خيبة أمل وانتصارا لمن لا يريدون أن يمضي قطار مكافحة الفساد بسرعة، لقد خسرنا الكثير من الوقت والجولات ونحن في حاجة إلى إجراءات استثنائية.

ما هي مآخذكم على القانون الأساسي للهيئة الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد الذي صادق عليه مجلس نوّاب الشعب يوم 19 جويلية الماضي ؟

أكرّر ما قلته في تصريح صحفي سابق : يعدّ القانون بصيغته الحالية تراجعا عن روح الدستور التونسي الذي نصّ في←

RESIDENCE LES MIMOSAS
LA MARSA

SIMPAR
ISO 9001

SIMPAR
71 840 244 / 29 921 009
www.simpar.tn
simpar@planet.tn

Localisation de la résidence

Situé à la banlieue nord de Tunis sur la Route de Gammarth, cité Erriadh, cet ensemble immobilier de haut standing est proche des divers équipements commerciaux et scolaires. En un rien de temps, vous êtes au centre de la Marsa, à Sidi bou said, à Carthage ou à Gammarth.
Il abrite 3 immeubles du type R2+ qui desservent 17 appartements et doté d'un grand parking sous-sol.
Vous découvrirez des prestations de qualité pour un vrai confort de vie.

فصله 122 على أنّ «الهيئات الدستورية تعمل على دعم الديمقراطية وعلى كافة مؤسسات الدولة تيسير عملها».

هذا القانون أعطى للهيئة الجديدة صلاحيات أقلّ من المرسوم المنظّم للهيئة الحالية من جهة، وأقلّ ممّا تضمّنه مشروع قانون الحكومة في الغرض الذي يمثّل حدّا أدنى لما يمكن منحه للهيئة، من جهة ثانية، حيث أسقط نواب مجلس الشعب الفصل 19 من مشروع القانون الأساسي المقدّم من طرف الحكومة والذي منح لرئيس الهيئة وأعضاء مجلسها صلاحيات الحجز والتفتيش والمعاينة في حالة التأكّد على أن تتمّ إحالة أعمالهم لاحقا إلى النيابة العمومية في ظرف 24 ساعة. كما تمّ في الفصل 20 من هذا القانون منح ضابطة عدلية مقيّدة بإشراف ومراقبة قضائية سابقة لأعوان جهاز مكافحة الفساد الذين هم مجرّد موظفين في الهيئة بما يعني عمليّا أنّه لن يكون مجلس هيئة منتخب من البرلمان وسيكون متكوّنا من قضاة ومحامين ليست لهم أية سلطات أو صلاحيّات.

لنعد إلى موضوع الحرب على الفساد ؟

حتّى نتمكّن من القضاء على الفساد على يوسف الشاهد توخّي مقاربة تشاركية لذلك دعونا إلى عقد مؤتمر وطني للحوكمة الرشيدة.

- عليه تنفيذ تعهداته في ما يتعلّق بالاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

- عليه دعم ونشر خلايا الحوكمة الرشيدة على مستوى الإدارة التونسية بمختلف مكوّناتها وتعزيز أجهزة الرقابة والتدقيق وأجهزة السلط الماليّة.

-عليه الدفع في اتّجاه صدور قوانين أخرى تدعم الترسانة التشريعية.

-عليه ألاّ يلتفت لا يمنة ولا يسرة وألّا يلتفت خاصّة إلى الوراء حتّى يمضي قدما في الحرب على الفساد وعليه أن يحيط نفسه وحكومته بالإطارات المؤمنة حقا بجدوى هذه الحرب وبتأثيراتها في حاضر تونس ومستقبلها.

- وليعلم أنّه في وضعية الراكب على درّاجة إن توقّف سقطت الدرّاجة وسقط هو من فوقها.

ملفّات فساد محالة إلى القضاء

منذ جانفي 2017، أحالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد إلى القضاء قرابة 200 ملفّ، بناء على عرائض تلقّتها من مواطنين تولّوا التبليغ عن شبهة فساد إداري ومالي تتعلّق بأفراد ومؤسسات ومرافق عموميّة، تمّ النظر فيها والتحرّي بشأنها، واستنادا كذلك إلى نتائج أعمال التقصّي التي قام بها فريق المحقّقين العامل صلب الهيئة حول جملة من قضايا فساد تعهّدت بها والتي غالبا ما تجـري بخصـوصها هيـاكـل التفقّد والرقابة عمليات تفقّد وتدقيق معمّقة للوقوف على مدى صحّة التجاوزات والإخلالات المنسوبة للأشخاص المشتبه بهم. وبذلك تكون الملّفات المعروضة على أنظار القضاء مدعّمـة بالحجـج والوثائق والمستندات.

ونورد في ما يلي عيّنات من هذه الملفّات :

تجاوزات في التصرّف الإداري والمالي بديوان التونسيين بالخارج

أحيل على أنظار القضاء ملفّ يتعلّق بشبهة جرائم فساد إداري ومالي منسوبة إلى عدد من الإطارات المركزية والجهويّة بديوان التونسيين بالخارج، بعد أن قام المدير العام الحالي بفتح تحقيق أثبت صحّة التجاوزات التي طالت البعض من أوجه التصرّف الإداري والمالي بالديوان. وتفيد الوقائع أنّ هذه المؤسسة اعتادت تنظيم مصائف لفائدة أبناء التونسيين بالخارج خلال العطلة الصيفيّة باعتبار ذلك من الأنشطة الثابتة المدرجة ببرنامج عملها وذلك بالتعويل على إمكانياتها الذاتيّة في الإعداد اللوجستي لهذه المصائف والتكفّل بما يترتّب عنها من مصاريف، إذ يوجد ضمن الهيكل التنظيمي للديوان إدارة مركزية تختصّ في هذا المجال، إلى جانب مندوبيات جهويّة له تشرف على أنشطته داخل البلاد.

وفي خطوة غير معتادة عدل مدير الشؤون الإدارية والماليّة بديوان التونسيين بالخارج خلال صائفة 2014 عن تكليف مصالح الديوان بتنظيم هذه المصائف وذلك بإبرام ثلاث اتفاقيّات بين المؤسسة في شخص مديرها العام السابق ورئيس جمعية تنشط في مجال الطفولة أُسند بمقتضاها لهذه الجمعية تنظيم المصائف على أساس تكفّلها بتنفيذ النشاط المبرمج لفائدة المشاركين ، بما فيها الإقامة الكاملة والرحلات الترفيهيّة والتنقّل.

ويعتبر إبرام هذه الاتفاقيّات بطريقة مباشرة - وقيمتها الجملية حوالي 162 ألف دينار- خرقا للإجراءات القانونية المتعلّقة بالخدمات نظرا لعدم التقيّد بالمبادئ المنظّمة للصفقات العمومية وخاصّة مبدإ المنافسة. وقد أخلّت الجمعية بالتزاماتها ولم تنجز البرامج المنصوص عليها في الاتفاقيات الثلاث، وهو ما انجرّ عنه إلغاء العديد من الرحلات والأنشطة وكذلك عدم تأمين المشاركين ، علاوة على تنصّل الجمعية من تعهّداتها الماليّة إزاء إدارة النزل الذي اختير للإقامة، ممّا جعل إدارة الشؤون الإدارية والماليّة تتدخّل للتكفّل بتسديد الفواتير مباشرة تفاديا لتعطيل مغادرة المشاركين وخصم هذه المبالغ من الفاتورة النهائية للجمعيّة. وواصل مدير الشؤون الإدارية والماليّة تمكين الجمعية من تسبقات ماليّة بلغت قيمتها الجملية أكثر من 71 ألف دينار، بالرغم من تنصّلها من الإيفاء بما تعهّدت به.

وقد سبق لهذا المسؤول أن استغلّ صفته وما خوّله له القانون من صلاحيات الخطّة كمندوب جهوي لديوان التونسيين بالخارج بسوسة قصد انتداب ابن شقيقته دون المرور بإجراءات المناظرة، فضلا عن أنّ المنتدب لم تكن له المؤهّلات الكافية للعمل بمصالح الديوان، وذلك قبل أن يعيّن هذا الشابّ على رأس مكتب للديوان بمدينة مساكن فُتح خصّيصا له باقتراح من خاله.

فواتير مزوّرة ولحم دجاج فاسد في الوجبات الغذائية للتلاميذ

المؤسسات التربوية لم تنج هي الأخرى من الفساد الإداري والمالي كما تؤكّد ذلك القضية المرفوعة ضدّ بعض المسؤولين بأحد المعاهد الثانوية بمدينة المنستير.

وأثبت تقرير التفقد المجرى، بالحجج والمستندات، وجود جملة من التجاوزات والخروقات ارتكبها المدير السابق للمعهد الذي كان يتلاعب بالفواتير أو بطريقة استخلاصها من خلال التظاهر باحترام مبدإ المنافسة عند التزوّد بالمواد المطلوبة. كان يمسك بمكتبه فواتير فارغة خاصّة بمزوّدين وكذلك كنّش وصولات تَسلُّم تحمل ختم أحد المزوّدين، علاوة على تعمّده تدليس وثائق ماليّة للإيهام بوجود شراء عمومي . ولم تقتصر هذه التجاوزات على المدير السابق بل شملت أيضا حافظ المخزن والمكلّف بالخلية المالية.

وقد أبدى المدير الجديد في البداية رغبة في تدارك النقائص المتعددة بالمعهد إلّا أنّه سرعان ما تغاضى عن التجاوزات المرتكبة ولم يقم بالمتابعة الضرورية لسير العمل بمخزن المواد الغذائية ولم يظهر جديّة في مراقبة المطبخ ، فضلا عن عدم الحرص على المعالجة المحاسبية للمخزون والمعروفة بمحاسبية المواد واستعمال تقنيات القيد ووسائله وطرقه وآليات المتابعة والتقويم وهي من أساليب التصرّف في المخزون لحفظه وصيانته.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ بل تعــدّاه الى ما هو أشنع إذ طال الغشّ الوجبات الغذائية المقدّمة للتلاميذ حيث تمّ اقتناء كميات من لحم الدجاج الفاسد التي كان الطبّاخ يضعها في مادّة «الجفال» لإخفاء رائحتها الكريهة ، ممّا كان يعرّض صحّة مستهلكيها إلى الخطر! واتسعت دائرة الجرائم المرتكبة بهذا المرفق العام بتعمّد مستكتبة إدارة مكلّفة بمكتب الضبط تقديم شهادة مدرسية مزوّرة لغاية انتدابها بالمعهد. وأثبت تقرير التفقّد عدم صحّتها عند الرجوع إلى سجلّ المصادقة على الشهادات المدرسية بالمندوبية الجهويّة للتربية بالمنستير، إضافة إلى عدم صحّة المعطيات الواردة بها والمتعلّقة بالمصادقة والتي تحمل توقيعا مزوّرا للمندوب الجوي السابق للتربية بهذه الولاية.

غلال البحر وفواكه جافة وموز وتمور وهدايا، اقتناءات مطعم جامعي بمنّوبة

أفضت أعمال التقصي والبحث في شبهات فساد إداري ومالي في مطعم جامعي بمنّوبة إلى الكشف عن تجاوزات وخروقات واستيلاءات منظّمة على المال العام خلال السنوات المالية 2013 و2014 و2015 منسوبة إلى المديرة السابقة لهذا المطعم وعدد من الأعوان به، وهــو

ما أكّده تقرير التفقدّ الذي أجرته التفقدية العامة لوزارة التعليم العالي.

وقد تبيّن وجود تلاعب بالفواتير أو بطريقة استخلاصها وقيدها وكذلك التلاعب بقواعد الشراء العمومي وعدم احترام مبدإ المنافسة ومخالفة التراتيب المعمول بها في مجال تفعيل المنافسة وشفافية الطلبيّات العموميّة وذلك بالتعامل مع نفس المزوّدين في إطار استشارات تميّزت بعدم احترام الإجراءات المتعلّقة بقبول العروض وطرق قيدها وتسجيلها حسب تواريخ ثابتة ومرتّبة وهي أفعال كانت ترتكبها المديرة السابقة للمطعم. وجاء بالتقرير أنّ هناك شراءات واقتناءات تتولّى إدارة المطعم خلاصها على الميزانية المخصّصة للمطعم دون أن يقوم حافظ المخزن بتسجيلها بالدفتر والإمضاء على تسلّمها ودون إعدادها ضمن الوجبات المقدّمة للطلبة، كغلال البحر والفواكه الجافّة والموز والتمور والهدايا وكريمة «الزقوقو»، علاوة على خلاص فواتير تتعلّق بمصاريف الاستقبالات خلال سنة 2015، في غياب وثائق مدعّمة لهذه النفقات ودون ذكر الإطار الذي استوجب هذه المصاريف وكذلك في غياب صفات المنتفعين بها وأسمائهم.

كما انتفت في المستندات وصولات التسلّم ووقع التلاعب بدفاتر القيد وحركة نقل المواد وإدراج معطيات خاطئة بالتقارير الشهرية للإطعام الجامعي بهذا المرفق، وذلك مقارنة بما هو مدوّن بالدفاتر.

وتواصل إهدار المال العام وتبديده بإخراج كميات هامة من المواد الغذائية التي تفوق الحاجة من مخزن المطعم، وذلك في غياب محاضر إتلاف. وقدرت قيمة المواد بحوالي 37 ألف دينار خلال السنتين الجامعيتين 2013/ 2014 و2014/ 2015، إلى جانب إخراج كميات كبيرة من المواد الغذائية دون الحاجة إليها ودون أن تكون مدرجة ضمن مكوّنات الأكلات المعدّة والتي بلغت قيمتها خلال السنتين الجامعيتين المذكورتين حوالي 35 ألف دينار.

خسائر بعشرات المليارات جرّاء نهب الأدوية

كشفت أعمال التقصّي وتقارير التفقّد المجرى في مصحّة العمران التابعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عن جملة من الإخلالات الخطيرة على مستوى التسيير المالي والإداري بها، حيث تبيّن أن العديد من أعوان هذه المصحّة تعوّدوا على الحصول على الأدوية دون وجه حقّ وذلك دون الاستظهار بوصفة طبيّة ودون دفع معلوم التسجيل والخضوع لأيّ فحص طبّي.

وكانت هذه الأدوية تسجّل في ملفّات طبيّة يمكن تصنيفها كالآتي :

- ملفّات طبيّة وهميّة
- ملفّات طبيّة لم يتقدّم أصحابها إلى المصحّة منذ مدّة طويلة
- ملفّات طبيّة يقوم أصحابها بالتداوي بالمصحّة ويقوم أعوان التسجيل بتثقيل الأدوية عليها دون علم أصحابها
- ملفّات خاصّة بأعوان المصحّة.

وقد استغلّ أعوان تسجيل الأدوية بمصلحة الصيدلية صفتهم وخصائص وظيفتهم لتحقيق فائدة لا وجه لها لأنفسهم ولغيرهم تمثّلت في الحصول على الأدوية دون وجه حقّ ممّا ألحق ضررا بالصندوق. وكانت هذه الممارسات، حسبما جاء في الملفّ المحال إلى القضاء، بعلم المسؤولين المباشرين بمصلحة الصيدليّة وبعلم متصرّف الصحّة.

وحسب هذه العيّنة التي تمّت دراستها والتي شملت السنوات من 2011 إلى 2016 فإنّ الخسائر اللاحقة بالدولة جراء نهب الأدوية تقدّر بعشرات المليارات، علما وأنّ الأدوية في أغلبها يقع توريدها بالعملة الصعبة في وقت تمرّ فيه البلاد بأسوء الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويرجّح أن تكون الخسائر الحقيقية قد تجاوزت بكثير ما تمّ الوقوف عليه خلال إنجاز مهمّة التفقّد، وهو ما أكّده تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2014 الذي أشار إلى أنّ فقدان كميات هامّة من الأدوية أصبح يقدّر بالمليارات، ممّا يتطلّب التدخّل الفوري لوقف استنزاف موارد الصناديق الاجتماعية التي باتت على حافة الإفلاس تقريبا.

عصابة بالمهديّة تروّج مصوغا مزوّرا

من بين الملفّات التي أحيلت إلى القضاء ملفّ يخصّ عصابة تتعاطى تجارة الذهب وتتولّى تزويد السوق بمصوغ مصنوع من هذا المعدن غير مطابق للمواصفات والعيار بعد أن قامت بتقليد طابع، بالتواطؤ مع بعض الجهات الأمنية وبعلم من أمين الصاغة بالمهدية، حسبما يبدو.

وكانت هذه العصابة تعرض للبيع المصوغ المزوّر صبيحة كلّ يوم جمعة، قبالة «السقيفة الكحلة» في هذه المدينة الساحلية، مستعينة في ذلك بباعة متجوّلين وكذلك بالسوق الأسبوعية بمدينة السواسي كلّ يوم أحد.

وللمزوّد أشخاص يقومون بحمايته ويراقبون تحرّكات أعوان الأمن ليعلمونه بأيّة عمليّة مداهمة للسوق يمكن أن تؤدي إلى حجز الذهب المزوّر.كما أنّه بارتباط ببعض الأمنيين الذين ينبّهونه لذلك فيقوم هو بدوره بتنبيه المتعاملين معه.

وسبق لهذا المزوّد الذي تربطه علاقات بأطراف في الديوانة أن تدخّل لفائدة شخص قصد تسريح بضاعة له احتجزتها مصالح هذا الجهاز مقابل رشوة دفعت للغرض.

وقد ألحقت هذه العصابة ضررا فادحا بالعاملين في قطاع المصوغ، إضافة إلى ما تكبّدته الدولة من خسائر جراء عدم دفع الضرائب المستوجبة.

واستعصى على الصاغة مواجهة رئيس العصابة الذي استقوى بعلاقاته بأطراف نافذة في السلطة جعلته يتصرّف بكثير من العنجهية، متحدّيا القانون.

رشوة مقابل التخفيض في قيمة المعاليم الديوانية

المظنون فيهما حسب العريضة المحالة في الأشهر الأخيرة على أنظار القضاء رئيس مدير عام شركة مختصة في خدمات النقل وإمرأة تعمل برتبة مقدّم بالمكتب الجهوي للديوانة بن عروس. ففي إطار عملية توريد لبضاعة لفائدة شركة قام المظنون فيه الأول بتقديم رشوة للمظنون فيها الثانية لتقيّم البضاعة بأقلّ من قيمتها الحقيقية حتّى تخفّض المعاليم الديوانية الموظّفة عليها.

المستند المقدّم قرص مضغوط يحتوي على شريط فيديو يظهر رئيس مدير عام الشركة داخل سيارته وهو يسلّم مبلغا ماليا لإمرأة، هي المظنون فيها كما جاء في العريضة التي أكّدت أنّه تمّ إعلام مصالح الديوانة بن عروس بالواقعة غير أنّها لم تحرّك ساكنا. وتندرج الأفعال المنسوبة للمظنون فيهما في حال ثبوتها تحت طائلة أحكام الفصل 83 (جديد) والفصل 91 من المجلّة الجزائية.

REPUBLIQUE TUNISIENNE

AL KARAMA HOLDING

CONSULTATION POUR LE CHOIX D'UN CABINET CONSEIL POUR UNE MISSION D'APPUI A LA CESSION DES PARTICIPATIONS PUBLIQUES DIRECTES ET INDIRECTES DANS LE CAPITAL DE LA SOCIETE GOULETTE SHIPPING CRUISE (GSC)

GOULETTE SHIPPING CRUISE
Cruise Terminal Management

La société Al Karama Holding lance une deuxième consultation auprès des banques d'affaires et des cabinets de conseil pour une mission d'appui à la cession des participations publiques directes et indirectes représentant 99,98% du capital de la Société GOULETTE SHIPPING CRUISE, Société exploitant le terminal de Croisière au Port de la Goulette dans le cadre d'un contrat de concession BOT.

Les soumissionnaires intéressés sont invités à retirer le cahier des charges contre le paiement d'un montant de 300 Dinars non restituable à partir du Lundi 18 Septembre 2017 à 10H00 au siège de Al Karama Holding sis au Rue du Lac d'Annecy, Passage du Lac Malawi, Les Berges du Lac 1053 Tunis-Tunisie.

La date limite de remise des offres est fixée au Mardi 10 Octobre 2017 à17H00.

الـدستـور: زمـــن التعـديـــل

إنّ مسألة تعديل الدستور من المسائل ذات الاتصال المباشر بزمن الدستور. فنظام التعديل، المنصوص عليه في الدساتير، يمكن أن يقصّر في عمر بعض الأحكام، ويمكن أن يؤبّد بعض الأحكام الأخرى. فالتعديل يطوّر الدستور زمنيًا. كما أنّ هذا يفيد أنّ الدساتير ليست محنّطة، وأنّها معرّضة للمراجعة؛ والمراجعة مطلوبة، لكن عندما تكون الأسباب موضوعيّة ومشروعة. وهذا ما يفسّر أنّ دستورا واحدا فقط، حسب المتعارف عليه، لم يقع تعديله : وهو دستور اليابان الذي تمّ وضعه سنة 1946. إنّ نظام تعديل الدستور التونسي وارد في الباب الثامن. وقد تعلّقت به تجاذبات كبيرة، ونقاشات حادّة، عند إدراج فصل، من الأغلبيّة الحاكمة في مسودّة الدستور الأولى، ينصّ على أنّ التعديل غير جائز لمدّة خمس سنوات. وكان المبرّر المعلن هو ترك الزمن لاستقرار المؤسسات الدستورية، وللممارسة ثمّ تقييمه، ويأتي بعد ذلك التعديل عند الاقتضاء وبدون تسرّع. لكن رأت المعارضة أنّ النيّة الحقيقية، والمبرّر غير المعلن لهذا المقترح، إنّما هو وضع دستور على المقاس أوّلا، وتثبيته ثانيا، للتواصل في الحكم نيابيتين متتاليتين؛ والبقية تأتي بطبيعتها بعد أن يتمّ إحكام القبضة على مفاصل الدولة، وعلى جانب كبير من المجتمع الذي شرع فيه منذ ديسمبر 2011...

بدأ الحديث مؤخّرا، من البعض، عن تعديل الدستور[1] ، وإن لم يمرّ عليه سنتان ونصف من الزمن. والمستهدف الأساسي هو النظام السياسي الذي تسبّب حسبهم في عدم استقرار الحكم، وتقهقر البلاد على كلّ الأصعدة، في حين كان الشعب ينتظر أنّ ، مع هذا الدستور، ستأتي حوكمة رشيدة ، وسيعمّ الرخاء ، ويعمّ الأمن والأمان ، وتتحسّن الخدمات الإدارية، ويتراجع الفساد و.. ا خيبة المسعى لهذا الدستور «الكبير» الذي لم يقدر على تحقيق أحسن ما حقّقة «الدستور الصغير» السابق له. ففي ثلاث سنوات استهلك «الدستور» الصغير ثلاث حكومات واستهلك «الدستور الكبير» في سنتين ونصف حكومتين، وشرع في الثالثة ؛ بدون نتائج تبعث على الارتياح والتفاؤل. هذا ما دعا إلى تحميل طبيعة النظام السياسي المسؤولية في ذلك كما ألمح رئيس الجمهورية ، في حوار صحفي ؛ ثمّ في كلام عديد الحقوقيين والسياسيين. فكانت في البداية مؤاخذات ونقد للنظام السياسي المدرج في الدستور، ثمّ تحوّل الكلام إلى دعوة لتعديل الدستور، واستبدال النظام الهجين ذي الطابع البرلماني الغالب، بنظام آخر يحقّق الاستقرار.

3 حكومات في سنتين في ظلّ هذا الدستور بعد 3 حكومات للترويكا في وقت التنظيم المؤقّت، وسبقتها 3 حكومات بعد الثورة. يعني 9 حكومات في أقلّ من 6 سنوات. هذه المواقف ، في تقديري ، غير وجيهة ، إذ أنّ الحكومات الثلاث الأخيرة كانت تتمتّع بثقة من المجلس تفوق الثلثين 166 و168 من 217 نائبا. كما أنّ الفائز في الانتخابات التشريعية والرئاسية هو نفس الحزب ؛ وإنّ هذا الحزب يترأس الدولة والبرلمان والحكومة. كما أنّه تحالف مع الحزب الثاني وحزبين آخرين، فلم يبق للمعارضة كملاذ إلا محاولات للحصول على توافقات، في أفضل الحالات . فلا أرى وجاهة في تحميل المسؤولية لطبيعة النظام المدرج في الدستور، الذي يتمتّع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات هامّة لا تتوفّر لنظرائه في الأنظمة البرلمانية ، والذي له سند سياسي كبير، وإمكانيات مبادرات مهمّة.

كما أنّه مدعوم بتوافق تامّ مع حركة كان من المفروض أن تكون في المعارضة ، ويتمتّع بتفهّم منظمات وطنية وأحزاب أخرى. فهل تعديل الدستور سيفرز لهؤلاء نظاما أفضل من هذا النظام ؟ في الحقيقة من يدّعي ذلك هو من يريد تحويل الأنظار، للتفصّي من مسؤولية الفشل في الأداء وفي الوفاء بالوعود ، ولحجب فشل القيادات السياسية للحزب الفائز في الانتخابات، التي أضاعت كلّ طاقاتها في التنافس والصراع. وهذا ما يجعلني أذكّر بكلّ أسف بالأبيات البليغة للإمام الشافعي:

«نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا
ونهجو ذا الزمانَ بغير ذنب ... ولو نطق الزمان لنا هجانا
وليس الذئب يأكل لحم ذئب ... ويأكل بعضنا بعضا عيانا

لا مجال ، في تقديري ، للتشكّي من «غدر الزمان» في وضعنا الحالي، ولا أن ننتظر أن يغيّر الله ما بالقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم.

إنّ الإشكال ليس في الدستور، ولا في طبيعة النظام السياسي، الذي وضع بالتوافق ، بعد نقاشات مضنية بين المدافعين عن النظام البرلماني، والمدافعين عن النظام الرئاسي. وأفضت هذه المواجهة إلى نظام لا يمكن إنكار أنّ فيه ضمانات الحدّ الأدنى من التوازن بين السلط، وخاصّة داخل السلطة التنفيذية. والعديد يعرف أنّ نظاما سياسيًا ممتازا، وطبقة سياسية لا تحسن الأداء، لا يضمن نجاحا

• بقلم فاضل موسى
أستاذ تعليم عال في القانون العام،
العميد الأسبق لكليّة العلوم القانونيّة والسّياسيّة

للبلاد؛ في المقابل إذا كان النظام السياسي سيّئا، والسياسيون يحسنون الأداء، يمكن تحقيق نجاح للبلاد.[2]

هذا ما زاد في اقتناعي بوجاهة، بل بضرورة بعث معهد عال للعلوم السياسية، لتكوين جيل جديد، وتأهيل تنمية مهارات الجيل الحاضر، في زمن أصبحت فيه السياسة علما ومعرفة، وليست مجرّد ارتجال وهواية، أو ملء لأوقات فراغ. هذا ما يمكن أنّ تقدّمه الجامعة، بعد أن قدّمت إحاطة كبيرة فاعلة في مرحلة الانتقال الديمقراطي ومرحلة كتابة الدستور. وأريد أن أسجّل، فيما يخصّ مسألة التعديل، إعلان رئيس الحكومة، ردًا على نوّاب مجلس الشعب، خلال جلسة منح الثقة في 26 أوت 2016، أن ليست له أي نيّة لطلب تعديل الدستور. ومهما يكن من أمر، فتعديل الدستور جائز، وإنني مطمئن ومقتنع بأنّ الفصول ممنوعة التعديل هي الضامنة لاستدامة الدستور الذي رسمنا. بل أعيد وأكرّر : لو عُدّلت كلّ الفصول بما فيها التوطئة، يمكن لتونس أن تعيش في نظام عصري ومتوازن بالفصلين الأوّل [3] والثاني [4]، والفصل 49 فقرة أخيرة التي تنصّ : «لا يجوز لأيّ تعديل أنّ ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة في هذا الدستور»، والفصل 75 رمز ديمقراطية الحكم يحجّر محاولة «سلطنته» بالترسيخ القاطع للتداول السلمي على السلطة[5].

إنّ دستور تونس الجديد، رغم قابليته للتعديل وهو أمر مشروع عند توفّر الشروط ، محمول على الاستدامة لتوازنه ، والتوافق الذي حصل حوله. وأذكر أنّ هذا الدستور ليس من صنع المجلس التأسيسي وحده، بل هو دستور شارك فيه، أو أثّر على صياغته ، بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، ممثّلو المجتمع المدني والأحزاب والمنظّمات الراعية للحوار الوطني والخبراء وعديد الحقوقيين والجامعيين. كلّ هؤلاء الذين تجنّدوا مع الجماهير الشعبية لتصحيح المسار بعد اغتيال النائب الشهيد محمّد البراهمي بعد الشهيد شكري بلعيد رحمهما الله، ولإعادة الوعي للأغلبية الحاكمة ومناصريها. ومحقّ من لقّبها بالثورة الشعبية الثانية (15 جويلية/ 15 أكتوبر) ضدّ محاولة الالتفاف على أهداف ثورة 17 ديسمبر/14 جانفي. محقّ من رأى فيها ثورة سلمية، تصحيحية، كلّلت بدورها بالنجاح بعد «اعتصام الرحيل» وأرجعت الرأي السداد والعقل الرشاد وأثنت عن نهج الوغى والجلاد، وإيقاف السيل الهباء لدماء الأبرياء وإن كان إلى حين ، وأنقذت الدستور والمسار الانتقالي. وهكذا انتهى سنّ هذا الدستور الذي كرّس ضمانات استدامته برسم ثوابت الجمهورية التونسية المدنيّة، القائمة على المواطنة وإرادة الشعب وعلويّة القانون، والمعتزّة بانتمائها الثقافي العربي الإسلامي وبتفتّحها وتنوّعها، والساعية لإثراء الحضارة الإنسانية ولتحقيق العدالة الاجتماعية والتميز الإيجابي والتنمية المستدامة والديمقراطية التشاركية والحقوق والحريات والكرامة الإنسانية وإقامة العدل باستقلالية القضاء. هذه أسس الدستور الجديد لتونس. هذا الدستور الذي تمّت المصادقة على نسخته الأخيرة ، بعد رحلة متعثّرة وشاقّة (6) ، في الليلة الفاصلة بين 26 و27 جانفي 2014 ، بأغلبية ساحقة لا أحد كان يتوقّعها. نعم، إنّ دستور تونس الجديد في تقديري، وخاصّة بفصوله الدائمة ليس بدستور الزمن الحاضر، فحسب، بل هو قابل أن يكون مستداما، لتجاوب مبادئه وأحكامه الأساسية مع التطلّعات المشروعة لجيل زمن اليوم ولأجيال الزمن القادم ، الزمن الجميل لتونس.

ف.م.

1 - السبسي يفتح معركة تعديل الدستور مبكّرا. الموضوع في «منتدى الأخبار» بتاريخ *2* أفريل *2016*. تونس

2 -أذكر مثال إيطاليا التي بنظامها البرلماني عرفت *62* حكومة في *70* سنة ورغم ذلك أصبحت إيطاليا من بين الدول الثماني العظمى. فيجب أن ننسّب هذه العلاقة بين الإخفاق الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وطبيعة نظام الحكم المدرج في الدستور.

3 - الفصل الأوّل : «تونس دولة حرّة، مستقلّة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، والجمهورية نظامها. لا يجوز تعديل هذا الفصل».

4 - الفصل *2* : «تونس دولة مدنيّة، تقوم على المواطنة، وإرادة الشعب، وعلـويّة القـانون. لا يجوز تعديل هذا الفصل».

5 - الفصل *75* فقرة أخيرة : «.. ولا يجوز تولّي رئيس الجمهورية لأكثر من دورتين كاملتين، متّصلتين أو منفصلتين. وفي حالة الاستقالة تعتبر تلك المدّة مدّة رئاسيّة كاملة. لا يجوز لأيّ تعديل أن ينال من عدد الدورات الرئاسيّة ومددها بالزيادة».

6 - انطلقت عملية صناعة الدستور من ورقة بيضاء، وأفرزت ثلاث مسودّات فمشروع غرّة جوان *2013*. ثمّ دخل هذا المشروع في زمن المراجعات والبحث عن التوافقات وأدخل بعدها إلى الجلسة العامة النهائية للمصادقة، لكن وقع من جديد تعديل فصول ثمّ التوافق في شأنها وحتّى المصادقة عليها في الجلسة العامة النهائية : كالفصل *6* والفصل *13* والفصل *106*..عملا بالفصل *93* فقرة *3* من النظام الداخلي

شركة عقارية قمرت
شركة خفيّة الإسم رأس مالها 000 000 1 دينار
مقرّها الاجتماعي: عمارة الكرامة القابضة بحيرة أناسي
ممرّ بحيرة الملاوي ضفاف البحيرة 1053 تونس
425194L/P/M/000 المعرّف الجبائي:
الهاتف: 218 962 71 216+ أو 100 960 71 216+
الهاتف الجوال: 000 910 98 216+ الفاكس: 175 962 71 216+
www.gammarth-immobiliere.tn
Contact@gammarth-immobiliere.tn

GAMMARTH IMMOBILIERE

إعلان بيع

طلب عروض عدد 29 لسنة 2017

تعتزم شركة «عقارية قمرت»، شركة على ملك الدّولة خاضعة لأحكام القانون التونسي، الإعلان عن طلب عروض للتفويت رضائيا لحساب الدولة وبتوكيل منها في عدد 05 عقارات كائنة ببومهل -بن عروس و بحمام سوسة (أقساط مستقلّة) :

القسط	الإقامة	الرّسم العقاري	الموقع	المكونات	مساحة العقار	المساحة المغطاة
I	الفرح	3447 بن عروس 3448 بن عروس 3449 بن عروس 3450 بن عروس	بومهل-بن عروس، قرب شركة «مون بلون» ومحاذي للطريق السيارة تونس- سوسة وعلى بعد 15 دقيقة من وسط العاصمة تونس	فيلا رئيسية مساحتها المغطاة 127 1 م² وفضاء ترفيه (155م²) مسبح مغطى وحمام (144 م²) ومسبح غير مغطى (116 م²) وعدد 03 ورشات عمل (341 م²) (*)عرفت آثار التخريب	10 987 م²	1 623 م²

القسط	العقار	الرّسم العقاري	المكونات / الموقع	المساحة موضوع التفويت
II	الزيتون 1	67542 سوسة	أراضي فلاحية مشجرة زيتون ، المنطقة الفلاحية لحمام سوسة، على بعد 01 كلم من الطريق السيارة تونس- سوسة وعلى بعد 15 دقيقة من مطار النفيضة ومن منطقة القنطاوي سوسة	8 016 م²
III	الزيتون 2	67543 سوسة		9 382 م²
IV	الزيتون 3	67494 سوسة		2 258 م²
V	الزيتون 4	67495 سوسة		1 028 م²

يمكن الإطلاع على الأمثلة الموقعيّة للعقارات على الرابط www.gammarth-immobiliere.tn أو مباشرة بالمقر الاجتماعي لشركة «عقارية قمرت».

كل الرّسوم العقارية والمنقولات موضوع طلب العروض **خالية من الرّهون أو التحملات ما عدى العقار موضوع القسط I** وترجع بالملكية إلى الدّولة التونسية(ملك الدولة الخاص). هذه الملكية التي إكتسبتها الدولة بمقتضى قرارات المصادرة تطبيقا للمرسوم عدد 13 لسنة 2011.

المهتمون بطلب العروض مدعوون عند الإقتضاء إلى ربط الصلة بالجهات الإداريّة المحليّة والمصالح الفنية المختصّة لمزيد التثبت من صبغة العقارات ووضعيتها قبل المشاركة.

يتعلق البيع بالعقارات و المنقولات و التجهيزات على الحالة التي هي عليها وكما تقع معاينتها من قبل المشاركين ومستشاريهم وتحت مسؤوليتهم وتضمن عقارية قمرت والدولة التونسية للمشتري استحقاق المبيع وتمنعان عنه كل شغب مادي أو قانوني مصدره الغير وتكونان متضامنتان معه قضائيا في حال نشوب نزاع لاحق بسبب انتقال الملكية اليه.

يمكن لكل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في المشاركة في طلب العروض الحالي زيارة ومعاينة الأقساط الموضوعة للبيع. وتجرى الزيارات بمواعيد مسبقة طيلة الفترة الممتدة من **11 سبتمبر إلى18 اكتوبر2017**. ويتمّ تحديد الموعد عن طريق طلب يقدّم إلى «عقارية قمرت» طبقا للشروط المحددة بكراس الشروط وبعد سحبها مقابل خلاص مبلغ غير قابل للاسترجاع قدره مائة دينار (100 د) نقدا أو بواسطة صك يسلّم إلى القسم المالي للشركة أو بفرعها الكائن قبالة مفترق سهلول سوسة خلال التوقيت الإداري.

يمكن المشاركة حسب الاختيار في قسط أو أكثر وترسل العروض في ظروف مغلقة ومختومة عن طريق البريد مضمون الوصول أو البريد السريع أو تودع مباشرة مقابل وصل في الاستلام لدى مكتب الضبط لشركة عقارية قمرت. ويحمل الظرف الخارجي وجوبا التنصيصات التالية:

المرسل إليه : شركة «عقارية قمرت»

العنوان : نهج بحيرة أناسي – ممر بحيرة الملاوي عمارة الكرامة القابضة ضفاف البحيرة 1053 تونس

الموضوع: المشاركة في طلب العروض عدد29 لسنة 2017

« لا يفتح من قبل مصالح مكتب الضبط»

يتكونّ ملف العرض المضمّن بالظرف الخارجي من جميع الوثائق الإدارية والمالية المرتّبة من «أ» إلى»ح» والمنصوص عليها بالفصل 8 المتعلق بمحتوى العروض بما في ذلك ضمان المشاركة طبقا لمقتضيات كراس الشروط والمحدد جزافيا بمبلغ ثلاثون ألف دينار **(30.000 د)** بالنّسبة للقسط I و ألفي دينار **(2.000 د)** بالنسبة للأقساط من **II إلى V**.

حدّد آخر أجل لقبول العروض ليوم الخميس **19 أكتوبر 2017** على السّاعة الرابعة بعد الزوال (16س00). ويعتمد ختم مكتب الضبط لشركة عقارية قمرت كمرجع وحيد لإثبات تاريخ وصول العروض. وتنعقد جلسة فتح العروض العلنية في نفس اليوم على الساعة الرابعة والنصف بعد الزوال (16س30) بالمقر الاجتماعي للشركة بحضور عدل تنفيذ والعارضين أو من يمثلهم (مصحوبين بإثبات هوية وبتوكيل). ويبقى المشاركون ملزمين بعروضهم **لمدة مائة وخمسون (150) يوما** بداية من اليوم الموالي للتاريخ الأقصى المحدد لقبول العروض.

لمزيد الإرشادات يرجى الإتصال بالمصلحة التجارية للشركة أو بفرعها الجهوي الكائن قبالة مفترق سهلول سوسة على الأرقام:
(+216 98 910 000 أو +216 73 369 037 أو +216 71 960 100).

رأي

الإرث وأسئلة الزمن المُتَوَقِّف

1- ما أن أنهى رئيس الجمهورية خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الوطني للمرأة حتى انطلق جدال واسع حول قضية مساواة المرأة بالرجل في الإرث ومسألة زواج التونسية المسلمة بغير المسلم.

إن كان الخطاب الرئاسي قد اتّسَم بتطلّع لإقرار العدالة والمساواة فقد حرص على قدر من التنسيب والتوازن الواضحين. فمع الإعلان عن المُضيّ نحو المساواة في جميع الميادين بما فيها الإرث نجد تأكيدا على عدم مخالفة الدين أو مصادمة مشاعر الشعب. في ذات التوجه شددّ الرئيس على أنّ تونس، وفق دستورها الجديد، دولةٌ مدنية لشعب مسلم وأنّ العقل القانوني التونسي سيجد الصيغ الملائمة التي لا تتعارض مع الدين والقانون.

2- اللافت في الردود التي تلت الخطاب الرئاسي هو العودة إلى الاستقطاب المُتشنّج الذي شقّ البلاد بعد الثورة ولم يهدأ إلاّ مع المصادقة على الدستور مطلعَ سنة 2014. تمثّلت هذه الرّدود في مواقف سياسية وحزبية مختلفة وتصريحات لمثقّفين ونخب مع ما انتظم من اتفاق عموم الخطب الجُمَعية في رفض التوجه الرئاسي واجَهَهُ مفتي الجمهورية بصمت ثقيل لم يُخفِّف من دلالته بيان ديوانه المؤيد للتوجه . بمتابعة هذا المشهد الوطني بمكوّناته المختلفة وتوجّهاته المتناقضة ندرك أن التاريخ يُعيد نفسه وأن الماضي لم يَمْضِ ولم ينقضِ وأنه حاضر مترصّد بحدّة. لهذا وجدنا إعلانا للبعض أن تصريحات الرئيس تُخرجه من الملّة وأنّه إن لم يعلن توبته فلا يُصلّى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين. موازاةً لهذا طالب آخر مجلسَ نواب الشعب بسحب الثقة عن الرئيس لخرقه الفصل الأول من الدستور مع معاضدة بيانٍ يُدين زواج التونسية المسلمة بالأجنبي غير المسلم إذ لا يرى فيه سوى «علاقة زنا».

3- بالمقابل صرّح مسؤول مقرّب أنّ من يرفض التوجه التقدمي الرئاسي المتعلق بالمساواة وبزواج المسلمة بغير المسلم فعليه أن يلتحق بداعش. مسؤول سياسي آخر لا يقل أهمية عن السابق آزر موقف نظيره قائلا إنه سيفرض حرية المرأة وحقوقها بقوّة القانون.

من جهة المثقفين طالبَ جامعيّ التوقف عن الدوران في حلقة مفرغة بعد انخراط التونسيين في مسار الديمقراطية والمساواة وحقوق الإنسان وتأكيهم ذلك بعد الثورة فلا حاجة لتأويل النصوص الدينية بل ليس هناك سوى تطبيق المساواة.

4- من هذا الغيض من فيض التدابر يتبيّن أنّنا نعيش زمنا مُتَوَقِفًا تسوده حالة التنافي التي جُربت بعُقمها ودمارها. فهل كُتب علينا في قضية الحال ومثيلاتها من القضايا الثقافية - الاجتماعية أن نمضي مسارعين إلى الاحتراب؟ أليس هناك سوى خيار الفرض أو الرفض: فرض ما يراه بعضُنا تقدّما ومساواة أو رفضِ أي مراجعة باعتبارها مسّا بالنص الديني وآياته المحكمة؟

للإجابة عن هذا السؤال الأول ودون الدخول في تفاصيل قضية «المساواة في الإرث» فإن ارتدادات الخطاب الرئاسي أكدت أننا نواصل في موقف تبادل للإقصاء الإيديولوجي. ينكر الطرف الأول «اللامساواة في الإرث» في تونس الحديثة مستندا إلى الدستور وإلى نصّ مرجعي أُمميّ لا يضاهيه في تقديره أي نص آخر، يقابله بالرفض طرفٌ ثانٍ مرجعيتُه الدستور أيضا وقداسةُ المرجع الديني بنصوصه قطعية الدلالة التيً لا تحتمل التأويل. للتذكير فقد طَرحت قضيةَ «المساواة في الإرث» لجنةٌ من رجال القانون المدني التونسي سنة 1981 على الرئيس بورقيبة الذي لم يقبل تعديل مجلة الأحوال الشخصية بهذا الخصوص. قد تكون وراء رفض الرئيس آنذاك اعتبارات سياسية وطنية أو عربية لكن من المتعذر قبول دعوى «المساواة» لالتباسها فضلا عن فتحها أبوابا يعسر سدُّها. فهل كان ليغيبَ عن الرئيس بورقيبة أن المطالبة بالمساواة فيها تجاهل للطبيعة المتكاملة لمنظومة المواريث في التشريع الإسلامي ولجملة الاعتبارات التي تنتظمها في توزيع منابات الورثة والتي لا صلة لها بتميّز الرجال على النساء؟ ثم كيف القبولُ بدعوى المساواة التي إن مَسَّتْ عنصرا من منظومة المواريث فإنها ستطيح بالبقية فارضة إقامة منظومة مغايرة تقرُّ «المساواة في الإرث» وتستتبع ضرورةَ المساواة في الإنفاق بين الرجل والمرأة.

5- ينضاف إلى سؤال لماذا المواصلة في تبادل الإقصاء الإيديولوجي سؤالٌ ثانٍ أشدُّ إحراجا متعلق بالمنظومة الأممية لحقوق الإنسان ذاتها. في هذا الشأنً كيف تستقيم المطالبة بفرض حقّ المساواة في الإرث وحقّ زواج المسلمة بغير المسلم على اعتبار أنهما من حقوق الإنسان مع الإعراض عن حقّ ثالث تكفلُه نفس المنظومة الأممية وهو الحقّ في حرية الاعتقاد؟ على هذا، هل من دواعي الديمقراطية وحقوق الإنسان أن ننكر على الطرف المخالف جزءًا من اعتقاده الديني بأن نفرض عليه المساواة في الإرث وأن نلزمه بإلغاء المنشور 73 مخالفةً لما وقع الإجماع على تحريمه في خصوص زواج المسلمة؟

أليس في هذا، إضافةً إلى محظور الإقصاء الإيديولوجي، مغالطةٌ للنفس بالتناقض مع الذات في اعتمادها المرجعية الأممية لحقوق الإنسان؟ وكيف يمكن فك الارتباط بين حَقّين من حقوق الإنسان: الحقّ في المساواة والحقّ الأممي «في حرية الفكر والوجدان والدين ... وحقّ عدم التعرض لإكراه من شأنه أن يخلّ بحرية الفرد في اعتناق دين أو معتقد». ينجم عن هذا سؤالٌ ثالثٌ يقتضيه هذا الزمن الذي تريده نخبٌ أن يظل مُتعَطّلا. ما جدوى مواصلة الاستقواء بالدولة لفرض ما نعلم أنه مخالف لعموم الرأي السائد؟ وهل من فائدة تُرْجى من إرغام الجموع على دخول «جنة التقدم» بالسلاسل؟ ثم أليس في هذا إضعاف لحياد الدولة وصدقيتها؟

6- في هذا السياق يصدع جامعي وحقوقي معروف بأن الإصلاح الاجتماعي في تونس لا يتطلب إصلاحا دينيا البَتّة. مؤدى هذا أن تبقى الدولة بنخبها الداعمة لاختيارها التحديثي الخاص وبقدرتها على الفرض والإلزام هي الأعلم بما يصلح للمجموعة الوطنية من قوانين وقرارات واختيارات في المجال الديني خاصة.

في الزمن المذهول الذي يَصْدُق عليه المثل القائل «كأنك يا أبَازَيد ما غَزيت» تتواصل الدعوة لاحتكار الدولة باب الاجتهاد والفهم والتوجيه. يتكرّر هذا مع أنّ التحديث في تونس حوّل الدعوة للاجتهاد إلى إيديولوجية سياسية غايتها فرض «إجماع» سياسي بما فاقم من التَشَظّي المجتمعي ونتائجه الوخيمة على الشباب وعلى مؤسسات الدولة نفسها. يبقى سؤال خاصّ بالمكانة والتأثير اللذين نريدهما لتونس في تشريعاتها الجديدة الخاصة بالأسرة والمرأة والأحوال الشخصية والحريات الفردية. فهل نعتبر في هذا المستوى العمقَ الاستراتيجي لتونس أم أنّنا لا نرى ولا نُبالي بما تؤدي إليه اختياراتنا من عزلة أو انبتات عن ذلك المجال الحيوي؟ هل نقدّر حجم المكاسب أو الخسائر الناجمة عن قبولنا أو تخلّينا عن رهان أن نكون النموذج المقنع والفاعل على الصعيد العربي الإسلامي خاصة في مشاغله التجديدية الحارقة؟

7- محصلة أسئلة هذا الزمن القَلِق تتّجه في الختام لأن تتحدّد من خلال بِنية متكاملة ثلاثية العناصر : مفهومٌ وإجراء وبديلٌ. للخروج من معضلة حَدَيْ الرفض والفرض وما ينجرُّ عنها من التباسات يكون من المتاح التوجه نحو «التعايش» الديمقراطي تأكيدا لاحترام الرأي الآخر وقطعا مع أيّ إقصاء. يتولّد عن مفهوم «التعايش» إجراء «الاختيار» الذي يسمح عمليا في قضية الإرث بقيام نظامين متعايشين أولهما مُتَّسِقٌ مع مجلة الأحوال الشخصية في اعتمادها منظومة الفقه الإسلامي والثاني اختياري يسمح بالمساواة في ميراث الأبناء.

يمثّل هذان العنصران توجّها ممكنا تتضح نجاعته بالممارسة لكنه يبقى رهين إنشاء «البديل» القادر على معالجة التحديات التجديدية في تونس وخارجها. يُعَدّ هذا البديل قضية شائكة لكنها حيوية ومستقبلية إذ تتطلب أن نجمع لها من وعينا وكفاءاتنا وإرادتنا إسهاماً في بناء المرجعية الدينية لتونس ومؤسّستها الجامعة والمعاصرة التي تُعْوِزُها.

قضية الإرث ومسألة زواج المسلمة وغيرها من المسائل المستجدّة وما يُقترَح لها من معالجات وبدائل تتجاوز جهد الأفراد أو الفئات أو الجهات الرسمية. إنها إذ تتطلب تعددا في مسالك التفكير والحوار المجتمعي والمراجعة فهي تظل بحاجة إلى مؤسسة مرجعية مختصّة بعلمها وبحثها واجتهادها في قضية القيم عامة والشأن الديني خاصّة. ذلك أنّ من السمات الرئيسية للحداثة السويّة إقامة المجتمع المؤسَّسي المستوعب لنشاط الأفراد والجماعات والمتمثّل لتطلعاتهم وبدائلهم ليصوغ منها القرارات الأكثر تسديدا.

بهذا تكون المساهمة في تحريك زمننا المُتَلَكِئ بما يمكّن لتونس ريادةً منشودة في مجالها الحيوي الباحث في حيرة عن التطور والتّجديد.

ا.ن.

• بقلم د. احميده النيفر
رئيس رابطة تونس للثقافة والتعدّد

في المساواة في الميراث بين الجنسين وزواج المسلمة بغير المسلم : البيان الثالث

• بقلم د. توفيق بن عامر

بعد اطّلاعنا على محتوى البيانين الصادرين تباعا عن السيد عباس شومان وكيل الأزهر المصري ثم عن السادة علماء وشيوخ جامعة الزيتونة بتاريخ 19 أوت 2017 بخصوص مبادرة الرئيس التونسي بالنظر في موضوع المساواة بين الجنسين في الميراث وإلغاء المنشور عدد 73 المتعلق بمنع زواج المسلمة بغير المسلم نتقدم في هذا الإطار بالملاحظات التالية :

أوّلا - نعتبر أنّ لا فرق بين البيانين المشار إليهما أعلاه وأنّهما في تعاملهما مع النص القراني يشتركان في مرجعية واحدة، هي المنظومة الفقهية الأصولية التقليدية . فهما يعيدان إنتاج تلك المنظومة حرفيا مع التبني الكامل لنظرتها إلى النص الديني ومنهجها في تحديد مجال الاجتهاد دون أية محاولة نقدية لتلك المنظومة ودون الاعتراف حتى بما طرأ عليها من تعديلات عبر مسيرتها التاريخية الطويلة وهو من الأمور التي نستغربها لاسيّما من قبل علماء وشيوخ الزيتونة، تلك المؤسسة الدينية العريقة في مجال الاجتهاد والتي خطت به خطوات إلى الأمام وعملت على تطويره وتجديده في عدة مناسبات ومراحل من تاريخها ولذلك نستغرب ممّن يمثّلها اليوم كيف يعود أدراجه القهقرى ويتراجع عن مكاسب تلك المسيرة التي تميز بها الفكر التونسي والمغاربي بصفة عامة عن توجهات الفكر الديني في مناطق أخرى من العالم الإسلامي. وليس أقل غرابة من ذلك موقف دار الإفتاء التونسية المتذبب بين الموقف الأصولي التقليدي والرؤية الاجتهادية التونسية الحديثة ممّا يدل على وجود مخاض لم يستقر بعد بين قراءتين للنص الديني وأنّ الحدود بينهما لم يتم إرساؤها بصورة نهائية ممّا يسمح للبعض بالمراوحة بين الموقفين وبالمدّ والجزر حسب الظرف والحاجة .

ثانيا - نعتبر أنّ القاعدة الأصولية التي مفادها أنّ «لا اجتهاد مع النص» هي قاعدة قابلة للنقد والمراجعة لاسيّما أنّ الممارسات الاجتهادية السابقة تاريخيا لنشأة المنظومة الأصولية واللاحقة أيضا قد تجاوزتها في أكثر من مناسبة فعديدة هي الأحكام التي اعتبرت من وجهة نظر أصولية من المحكمات والثوابت والقطعيات ومع ذلك وقع الاجتهاد فيها دون أن ينظر إلى ذلك على أنّ فيه مساسا بجوهر الدين. فاذا لم نجتهد في النص ففيم نجتهد إذن ؟ ثم كيف يدعو القرآن إلى تدبّر آياته ثم نمنع الاجتهاد فيها على أساس أنّها من القطعيات المحكمات التي لا مجال لتدبّرها عقليا ؟

ثالثا - إنّ تأسيس مفهوم « النصية» ومبدأ «قطعية الدلالة» على مجرد وضوح المعنى اللغوي للنص هو تعامل حرفي مع الخطاب الشرعي وقد بينت علوم النص الحديثة أنّ مسالة الدلالة ليست خاضعة للظوابط اللغوية فقط بل توجد دلالات أخرى للنص الواحد من بينها على سبيل الذكر لا الحصر الدلالة السياقية لبنية الخطاب والدلالة التاريخية المتصلة بظروف التنزيل وبمطابقة المقال للمقام ومن بينها أيضا الدلالة المقاصدية التي تتنزّل ضمنها البيانات والأحكام التفصيلية ، فضلا عن الموقع الثقافي لقارئ النص عبر الزمان والمكان وغير ذلك من الدلالات التي ينبغي تضافرها لمقاربة النص وتحقيق الفهم. لكن المنظومة الأصولية في محاولتها تقنين الفهم لم تراع تلك الدلالات ولم تستحضر المقاصد الشرعية بقدر ما راعت الدلالة الحرفية للآيات التفصيلية في الوقت الذي كان من الضروري النظر فيه إلى الخطاب الشرعي من جميع جوانبه واستكناه معنى النص القراني في شموله ومراعاة الكليات في صلتها بالجزئيات ضمن رؤية متكاملة لروح الرسالة في عمومها.

رابعا - من الواضح في قضية الحال أنّ المجتهد إذا ما راعى كل تلك الضوابط الدلالية المشار إليها آنفا أدرك بما لا يدع مجالا للشك أنّ هدف الشارع هو التشوّف إلى تحقيق المساواة باعتباره مقصدا أساسيا من مقاصد الشرع وأنّ الحكم الشرعي المنصوص عليه في الآية 11 من سورة النساء هو إجراء جزئي لإنجاز درجة في اتّجاه تحقيق تلك المساواة وفق ما كانت تتيحه ظروف عصر التنزيل الاجتماعية التي كانت المرأة تُحرم فيها من الميراث بل كانت تورث كسائر الأمتعة ناهيك أنّ الصحابة أنفسهم لم يتقبل بعضهم ذلك الإجراء بسهولة. فنزول آية الميراث حدث في سياق إنصاف المراة بالوسائل المتاحة إذّاك وعلى اعتبار أنّه الحد الأدنى الذي لا يبيح الشارع النزول دونه لأنّه فريضة من الله على من كانوا يحرمون الأنثى من الإرث بإطلاق .

خامسا - إنّ الشارع قد راعى الظروف الاجتماعية للمرأة زمن التنزيل لكن الفكر الأصولي بمنهجه في قراءة النص وتقنينه للفهم قد عمل على تكريس الوضع الاجتماعي المحايث لعملية التنزيل ولم يراع تطور الأوضاع الاجتماعية وتغير العلاقات والمسؤوليات بين الجنسين وهو ما نشهده اليوم بشكل ملموس في نطاق الأسرة والمجتمع .إنّ الحكم الشرعي «للذكر مثل حظّ الأنثيين» مرتبط حتما بمسالة «الولاية والقوامة ، وقد اعتبر الأصوليون أنفسهم أنّ من أهمّ الضوابط المحددة للميراث ضابط المسؤولية، أي مسؤولية الإنفاق فهل هذه المسؤولية التي نعتبرها منوطة بعهدة الرجل فقط هي اليوم كذلك عمليا ؟ وهل المراة اليوم معفاة من أعباء تلك المسؤولية؟ أليس من العدل أن يرتقي نصيبها من الميراث إلى مستوى حظّها المتنامي من تلك المسؤولية؟

سادسا - ولا يختلف أمر المساواة في الميراث عن قضية حقّ المسلمة في الزواج بغير المسلم لأنها تتعلق أيضا بمسالة المساواة مع الرجل من ناحية، وبمسالة تطور البنى الاجتماعية من ناحية اخرى. فالتمييز هنا في الفقه الإسلامي ينبني على مبدإ الولاية، أي ولاية الزوج على زوجته وهي ولاية لا تجوز لرجل غير مسلم على إمراة مسلمة بينما هي ولاية جائزة لرجل مسلم على إمراة غير مسلمة بناء على أنّه لا ولاية لغير مسلم على مسلم وعلى أنّ الإسلام يعلو ولا يعلى عليه. ولا جدال في أنّ هذا الأمر يثير مسألة المساواة بين الجنسين من جديد وإذا ماكانت المساواة في الميراث تستدعي مراجعة النظر في مبدإ القوامة فإنّ زواج المسلمة بغير المسلم يستوجب النظر في مبدإ الولاية سعيا إلى تحقيق التساوي في المسؤوليات مقابل المساواة في الحقوق. هذا بالاضافة إلى أنّ العلاقات الاجتماعية في عالم اليوم شعوبا وأوطانا لم تعد قائمة كما كان شأنها في الماضي على اعتبارات دينية فالبنى الاجتماعية المعاصرة لا تنبني على أسس عقائدية وإنّما تنبني على مفهوم المواطنة فتفصل بين الدين والدولة وتستعيض عن سيادة الأديان بسيادة الأوطان وحقوق الإنسان.

سابعا - من واجب المجتهد اليوم أن يستحضر كل ذلك في إطار مقاربة جديدة للخطاب القرآني تحاول أن تنظر في ثوابته ومتغيراته بأسلوب جديد يحفظ للمسلم المعاصر إيمانه ويمكّنه في الآن نفسه من أن يواكب التطور وأن يساهم فيه باجتهاده الفكري. إنّ الفكر الإسلامي في أشدّ الحاجة اليوم إلى إعادة النظر في مقاييس «الثبات» و«التغير» في النص الديني لأنّ المقاييس التي ضبطها الأصوليون للتمييز بين «الثوابت» و «المتغيرات» لم تعد تفي بالحاجة لأنّها تعاملت مع النص الديني تعاملا شكلانيا واختزلت مفهومي الثبات والتغير في الدلالة الحرفية فضيّقت من مجال الاجتهاد الذي يحتل مكانة مركزية في النص القرآني، بينما يخضع المفهومان لمقتضيات الزمان والمكان فالأصل في التمييز أن يُنظر فيما هو مطلق وما هو نسبي وفق تغير الأوضاع. والثوابت الحقيقية هي القادرة على مطاولة الزمن وعلى مواكبة التطور. فالإشكال لا يتعلق بالنص القراني في حد ذاته بل بأسلوب مقاربته ومنهجية التعامل معه وكيفية قراءته وفهمه وهي مسائل اجتهادية وغير مقدّسة يمكن إعادة النظر فيها لتطوير المنظومة الاجتهادية وتأهيلها لتوظيف النص لمعالجة قضايا العصر.

ت.ب.ع

المساواة حقّ كوني وليس مِنّة من أحد!

• بقلم خديجة معلّى

هل لا زلنا نحتاج أن نُذكِّر أن حقوق الإنسان، علاَوة على أنها كونية، فهي لا تتجزأ. وبالتالي حق المساواة بين الرجل والمرأة هو حق كوني لا يَمكن فصله عن كل الحقوق الأخرى المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

نتساءل عن أَحقّية المرأة في المساواة في الميراث أو حقها أن تتزوج مِن مَن تختاره هو تناقض فاضح وانفصام في الشخصية لبعض المواطنيين الذين لم يفهموا معنى المواطنة بعد، إذ لا يمكن للحقوق أن تمارس في ظل دكتاتورية البعض ولو كانت بحُجة تطبيق الدين.

المواطنة تقتضي الفصل بين ما هو خاص و ما هو عام. والدين ينتمي الى مجال حياتنا الخاصة في حين أن السياسة بنظامها وكل مؤسساتها و قوانينها تنتمي الى المجال العام ولا يمكن أن نضمن المواطنة إلاَّ في ظل مجتمـع يحترم حقوق وحريّـات الجميـع ويفصل فصلا تاما وصريحا بين المجـال العام والمجـال الخاص.

من الجدير التذكيرأن محاولة إدخال مجال الدين الخاص في مجال السياسة العام بدأت منذ أواخر السبعينيات والجيل الذي أنتمي اليه عَايَشَ هاته التجربة وكان شاهدا على هذا التغلغل السرطاني في كل مجالات الحياة والتغيير المجتمعي الذي انجر عنه بما في ذلك استيراد ثقافات دخيلة،هجينة، لا تمت بصلة للثقافة التونسية والتحضر والتمدن والرقي الذي وصلت اليه آنذاك.

فعلا، فلقد ارتآى فَصِيل سياسي السطو على الدين واستغلاله كأصل تجاري يبيع و يشتري فيه الذمم والضمائر، ضاربا عرض الحائط بثقافة شعب منفتح على العالم، محب للعلم والعمل ومتشبع بهوية بحر متوسطية احتضنت العديد من الثقافات التي أغنت مخيالها وارتقت بها إلى مستوى يفوق العديد من ثقافات دول أخرى اختارت الانغلاق على نفسها والانطواء في كهف ماضٍ مظلمٍ كئيب و حزين.

تغلغل هذا الفصيل الذي ما كفّ عن تغيير اسمه وهويته و أشكاله و ألوانه، شجع على ظهور الانتهازية السياسية والزيف والنفاق في التديّن والإفراط في إظهار مظاهر خارجية من علامات تديّن ليس فيها أيّ روحانيات و بعيدة كل البعد عن الدين الحقيقي الذي تربى عليه جيلنا وجيل آبائنا وأجدادنا و كُنّا نتمنى أن نُورِّثَه لأحفادنا. وأصبح التخوين والتكفير والترهيب خبزنا اليومي في مجتمع لم يعد يُشعر كهولَه بمسؤولية أن يكونوا قدوة لشبابه. والتداعيات واضحة وجَلِيّة ومخزية الى أبعد حد: فلقد أصبح جلُّ شبابنا نافرًا من الحياة وأصبح يُجلُّ ثقافة الموت بشتى الطرق: سواء انتحارا، أوغرقا في زوارق الموت أو بالمخدرات أو بالانضمام إلى عصابات الإرهابيين المرتزقة.

مشروع الإسلام السياسي خَدع بعض شبابنا وعبث بأحلامهم و مستقبلهم و أذاق أهاليهم طعم المهانة والذل والحزن الذي لا يوصف. وعِوَضَ أن يوفِّر

لهم الشغل والكرامة والعدالة الاجتماعية مثلما طالبوا بذلك بأعلى حناجرهم في شتى الميادين، فقد سفَّرعددا كبيرا منهم لدول شقيقة كي يمتهنوا فنَّ القتل والإجرام و جهاد الفحش ضد شعوب شقيقة و صديقة.

واليوم يطلع علينا نفس هذا الفصيل بفكرة وجوب تطبيق نصوصٍ لا يفقهونها أصلا وأحقية حرمان المرأة من المساواة أوحقّها في اختيار شريك حياتها. بل وأدهى من ذلك بدأت بعض أبواق دعايته للتهديد بتعدد الزوجات وإرساء الأحباس بعد 60 سنة من الاستقلال.

فَلْيَعلَم هؤلاء أن من حقّ التونسيات العيش في هذا الوطن كمواطنات كاملات الأهلية القانونية والتمتع بالكرامة والمشي في الشوارع مرفوعات الرأس دون الخوف من العنف مهما كان مصدره أوتِعِلَّتَهُ. ناهيك وأن المرأة تحملت مسؤولياتها كاملة في كل المجالات وبرهنت على تفوقها وأدائها لكل واجباتها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون كلل أو ملل.

تونس كانت رائدة منذ البداية في رفضها الصريح للفكر الوهابي و رفضها لإقفال باب الاجتهاد منذ القرن الثالث عشر وتكفير إبن تيمية لإبن رشد. وتونس كانت رائدة حين طالبت مناضلاتها البواسل الزعيم بورقيبة، فجر الاستقلال، أن يضمن لهن كل الحقوق الإنسانية الكونية. وإن حقّ المرأة في المساواة الكاملة وحرية اختيار حياتها و مستقبلها هو آخر حلقة في مسلسل المطالبة بالحقوق وقد حصلت عليه بعد تحرك جماهيري أظهرت فيه حرايرتونس عزيمتهنّ وقوّتهنّ على فرض الخيار الأنسب كلما لَزِمَ الأمر ذلك ومستعدّات لمواصلة الالتزام به.

حرايرتونس لا يطالبن بأكثر حقوق من الرجل لكنهن لن يقبلن بأقل حقوق، لأن الدين لله والوطن للجميع والمواطنون والمواطنات متساوون أمام القانون ودون ذلك تفقد المواطنة كلّ مقوّماتها والوطنية كل معانيها و يُصبح الوطن غُربَة!.

خ.م.
دكتورة في القانون الدولي

يوميّـــات مـــواطن عيـــــاش

الشيطان الرجيم ولا الرّيجيم !

• بقلم عادل الاحمر

في أواخر شهر ماي كنت مع جماعة في مقهى الحي، نتكلّم في كل شيء وفي حتّى شي، عندما دخل علينا العيّاش مرتديا بدلة رياضية، وعلى كتفه حقيبة تحمل شعار ماركة عالمية، فتعجبت من هذا «اللّوك» الجديد، وأنا الذي أعرف أنّ العيّاش عن ممارسة الرياضة بعيد. فهو لا يعرف من الملاعب إلّا المدارج، حيث يرابط يوم الأحد ليشجّع ويهارج، وهو من عقلو خارج، ولا يجري إلا في الحالات القصوى من الاستنفار، للحاق بالمترو أو بالكار، عندما يضرب بكلّ جسارة، عن استعمال السيارة، احتجاجا على ارتفاع أسعار المحروقات، لكن إضرابه لا يستغرق إلّا أيّاما معدودات، فيعود العيّاش إلى هوايته الفريدة، ورياضته الوحيدة، وهي سياقة السيارة، رياضة يعتقد أنه فيها صاحب شطارة، لا تقلّ عن مهارة شوماخر، أو أيّ بطل آخر، من المتألّقين على الساحة العالمية، في الرياضات الميكانيكية.

وعندما سألت العيّاش عن سرّ هذا المظهر الجديد، أجابني: «أنا مقدم على ريجيم من حديد، فالصيف قادم بعد قليل من الأيام، وأخجل من أن أدخل البحر وكرشي قدّامي. ثم إنّ المرا ولولاد مرجوني برشة موش شوية، وركبوا لي عقدة نقص بسبب سوء لياقتي البدنية. لذلك قررت الالتحاق بصالة سبور من أحسن الصالات، ثمّاش ما نطيّح شوية كيلوات، وها أنا أستعد لهذه التجربة الجديدة، والمعركة العنيدة، والتي ستصحبها حمية غذائية، لا مجال فيها للتمخميخ لا من غادي ولا من هونيّة».

فرثيت لحال العيّاش، وأنا الذي أعرف نهمه الخرافي، وميله إلى ما تجود به الصحون والصحافي، فقلت له : «ربي يكون في عونك يا أعز أصحابي، ويصبرك على الكسكسي والملوخية والهرقمة واللبلابي، وغيرها من شهواتك الكثيرة، التي أثمرت هذه الكـــــرش الكبيرة». فغادرنا العيّاش دون تعليق وكأنه خائف من أحيي فيه شهوات، كان ينوي قتلها بالريجيم والحركات.

وبعد أيّام لقيت العيّاش في سهرة رمضانية، فوجدته في نفس بدانته العادية، بل لعلّ كرشو زادت خرجت شوية، ورأيت حولــه أصنــافا شتى من الحلويات، تختلط فيها وذنين القاضي بالبوزة والبريوات، فلم أتمالك عن إظهار عجبي مما أرى، فأجابني العياش : «ولم العجب يا ترى؟ إنّنا في شهر رمضان الكريم، والصيام هو في حد ذاته رياضة وريجيم...وخسارة الفلوس في صالة علاش، بينما الريجيم في شهر الصيام بوبلاش؟ لذلك أجلت الالتحاق بالصالة إلى ما بعد العيد». فلم أرد إزاء تفاؤل صديقي العنيد، أن أعلّق على حميته العظيمة، وهو يتجوّل في سهرته بين الزلابية والمخارق والكريمة، وآثرت الانسحاب، حتّى لا أغرق مثله في بحور ما لذّ وطاب.

وبعد أن مرّ عيــد الفطــر بأيام، دعــاني العيّاش إلى قعدة وطعام، فاستغربت الأمر من صاحبي الكريم، لكنّني قلت في نفسي : «لعلّها هدنة أعطاها لنفسه في خضم الريجيم، والله بعباده رحيم، فهل يكون البشر على نفسه أقل رحمة، خاصّة إذا تعلّق الأمر بكأس ولحمة ؟».

وعندما دخلت على العيّاش في مطعمنا المعتاد، لاحظت أنه لا نقص ولا زاد، فقلت له بعد السلام: «أهلا بالبطل الهمام ! يبدو يا صديقي أن الريجيم ما مشاش معاك، وأن مولى الصالة يئس من شفاك». فأجابني العيّاش : «ريجيم ماذا وأيّ رياضة يا رجل؟ قل إنّها الأشغال الشاقة ولا وجل ! صدقني يا صديقي ودعك من العتاب، لقد قررت الانسحاب، بعد أسبوع واحد من العذاب، ياخي أنا توّه متاع برودو سبيطار، وماكلة باسلة بلاش فلفل حار، وكل شي بالميزان حتى خبز رب العالمين، ولاحلو ولا شحم ولا مرق ولا عجين؟ وزادت عليّ الحركات الرياضية، عذاب ربّي ولا هي، خوك كل يوم نروّح إنوس، كإنّي ماكل طريحة وزايد عليها الفلوس. وفي الثنية للدار نحس الجوع قتلني، نولّي نمشي نعمل ضربات في أول مطعم يعرضني...وهكذا زاد الميزان بدلا من أن يقل، فقلت في نفسي : «هذا موش حل»، وقرّرت تطليق الرياضة والريجيم، والعودة الى العيش الكريم».

وعبثا حاولت مع العيّاش أن يعدل عن هذا القرار المتسرّع، لكنّه أبى وتمنّع، ثم قال : «يعمل الله، أما توّه جاينا الصيف وقعداتو، والعيد الكبير ولحماتو، لذا دبّر على روحك يا سيد، أمّا أنا نحب كيف الناس نعيّد...وهاو نقولك برجولية، وبكــامل الأريحيـــة : «أنا توّه عندي الشيطان الرجيم، ولا هذاكة لي تسميوه ريجيم !».

ع.ل

• أبيدجان - من مبعوث ليدرز
الخاصّ عبد الحفيظ الهرقام

أمل الثّورة الخضراء في إفريقيا

خلال القمّة الإفريقية المنعقدة في مابوتو بالموزمبيق في سنة 2003 التزم قادة دول القارة بتخصيص نسبة لا تقل عن 10 % من ميزانيات بلدانهم للفلاحة ، من زراعة وتربية حيوانية وصيد بحري، اعتبارا لما لهذا القطاع من دور حيوي في تحقيق الأمن الغذائي ودفع النمّو الاقتصادي وخلق مواطن الشغل .منذ ذلك التاريخ، تنامى الاهتمام بشؤون الفلاحة والعالم الريفي قاريّا، وجاء إعلان مالابو الصادر عن القمّة التي استضافتها جمهورية غينيا الاستيوابية في سنة 2014 ليؤكّد هذه الإرادة السياسية المعلنة في أعلى مستوى قيادي، قصد العمل على توفير شروط تحقّق ثورة خضراء في مختلف أرجاء القارّة. وفي سياق هذه العناية المتزايدة بالفلاحة، بُعث في سنة 2010 المنتدى حول الثورة الخضراء في إفريقيا وقد أضفي عليه طابع مؤسّسي بإحداث «التحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا» الذي مُكّن من جهاز تنفيذي يوجد مقرّه في نيروبي يرعاه ويدعمه معنويّا عدد من الرؤساء الأفارقة السابقين من بينهم أولوسيغون أوباسنجو (نيجيريا) وجون كيفور (غانا) وجاكايا كيكويتي (تانزانيا). ومن سنة إلى أخرى تتأكد أهميّة المنتدى على المستويين الدولي والقارّي باعتباره إطارا للتلاقي وأرضية للحوار حول أقوم المسالك الكفيلة بجعل الفلاحة أداة رقيّ اجتماعي ونهوض اقتصادي شامل في البلدان الإفريقية.←

تحدّ

شعار: «تسريع مسيرة إفريقيا نحو الازدهار: الفلاحة رافعة النموّ الاقتصادي الشامل والتشغيل» انتظمت من 4 إلى 8 سبتمبر 2017 بأبيدجان الدورة السابعة لهذا المنتدى، وحضر فعاليتها قرابة 1300 مشارك، وهم شخصيات رفيعة المستوى ووزراء وممثلون عن منظّمات دولية وإقليمية من بينها البنك الإفريقي للتنمية، أحد الأطراف الأساسية المساهمة في تمويل المنتدى، وخبراء وفلاحون وأصحاب مؤسسات تعمل في القطاعين العام والخاص في مجالات الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية ونشطاء في المجتمع المدني وقادة رأي .وبلغ عدد المتدخلين في جلسات الحوار والملتقيات الموازية والموائد المستديرة -وعددها 60 -ما يناهز 300 متدخّل.

توصيف المشهد

مكّن هذا المنتدى مرّة أخرى من توصيف المشهد الفلاحي الإفريقي واستحضار التحدّيات التي ينبغي مواجهتها لإدخال إصلاحات جذريّة على القطاع الأكثر أهميّة في اقتصاديات البلدان الإفريقية. فالفلاحة تمثّل 16 % من الناتج الداخلي الخام لهذه البلدان وتشغّل 60 % من سكّانها، وفي عدد منها تعدّ مصدر نمّو ونهوض بالعالم الريفي، كما هو الشأن بالنسبة إلى الكوت ديفوار.

كما أنّ 65 % من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المتستغلّة في العالم موجودة في إفريقيا، في حين تستورد دولها سنويّا موادّ غذائية بما قيمته 35 مليار دولار، ومن المنتظر أن يرتفع هذا الرقم إلى 100 مليار في سنة 2030. ومن ضمن الإشكاليات الأخرى التي يجدر التذكير بها تأثيرات التغيّرات المناخيّة السلبية على قطاع هشّ كالفلاحة والأضرار التي تلحق الغابات جرّاء تقليع الأشجار العشوائي لاستخدامها وقودا أو في صناعة الخشب وضعف المردود الزراعي واستمرار أنماط استغلال تقليدية لا تُستعمل فيها أحدث التقنيات، في وقت تشهد فيه التكنولوجيات الحديثة تطوّرات مذهلة ومتسارعة. ولا يُعتمد كذلك في ظلّ هذه الأنماط إلاّ قليلا على وسائل إخصاب الأرض وحماية النّباتات والمزروعات من الأمراض والطفيليات بغية تحسين الإنتاج والإنتاجية ، علاوة على نقص الاستثمارات العمومية والخاصة في مجالي الطاقة والبنية التحتية من طرقات ومسالك فلاحية وشبكات اتصالات.

ولا شكّ أنّ من أكبر التحديات الماثلة أمام إفريقيا حاضرا ومستقبلا توفير مواطن الشغل لشبابها، إذ أنّ 60 % من سكّان القارّة تقلّ سنّهم عن 35 عاما، ومعظمهم لا يحظى بأوضاع اقتصادية مستقرّة، علما وأنّ 240 مليون إفريقي تتراوح أعمارهم بين 15 و35 سنة. وسيبلغ عدد طالبي الشغل 300 مليون شابّ خلال السنوات الخمس عشرة القادمة، ممّا سيشكّل ضغطا على قطاع اليد العاملة الفلاحية.

ولمّا كان المعدّل الحالي لسنّ الفلاحين الأفارقة 60 عامًا فإنّ أعظم رهان يتعيّن كسبه يكمن في تشبيب الفلاحة ومعالجة ظاهرة عزوف الشباب عن الاستثمار في هذا المجال والعمل فيه، وذلك بجعله أكثر جاذبيّة من خلال تحسين ظروف العيش في الوسط الريفي وفتح سبل النفاذ إلى مصادر التمويل أمامهم.

ومن القضايا المركزيّة التي عكف المشاركون في المنتدى على تمحيصها جلب اهتمام الشباب للفلاحة وتوظيف قدراته في النهوض بأوضاعها ، والسعي إلى استثمار هذه الطاقات الشابّة في تنمية بلدان القارة والحيلولة دون تهميشها حتّى لا تتحوّل إلى قنابل موقوتة أو تواصل البحث عن الهجرة إلى أوروبا بكلّ الطرق.

التزامات ماليّة بمليارات الدولارات

وقد أوضح الرئيس الإيفواري الحسن واتارا وهو يفتتح المنتدى أنّ تطوير الفلاحة في إفريقيا يتطلّب إرادة سياسية وإصلاحات جريئة وجهدا تمويليا موصولا وبنى أساسية مناسبة. وبيّن أن حاجيات القارة إلى التمويل ضخمة، إذ تقدّر بـ 400 مليار دولار خلال السنوات القادمة، ممّا يستوجب البحث عن شركاء ومانحين جدد. وما يسترعي الانتباه في حفل افتتاح المنتدى وفي عدد من الجلسات المنعقدة في إطاره تعهّد عدد من الشركاء الإقليميين←

والدوليين ومن بينهم الاتحاد الأوروربي ومؤسسة بيل غايتس بتخصيص مبالغ ماليّة هامّة لمساعدة البلدان الإفريقية على دعم القطاع الفلاحي . وتنضاف هذه التعهّدات إلى ما التزمت به في السابق مؤسسات ماليّة وجهات مانحة من دعم سخيّ وبرامج خصوصيّة للمساهمة في تعصير الفلاحة الإفريقية وتأهيلها حتّى تكون مصدرا لخلق الثروات وإحداث مواطن الشغل.

وكان النيجيري أكينوني أبيسينا رئيس البنك الإفريقي للتنمية صرّح بمناسبة انعقاد الجلسات العامة السنوية للبنك بأحمد أباد في الهند في ماي الماضي تحت شعار: «تطوير الفلاحة لخلق الثروة في إفريقيا» أنّه ينبغي اكتساب القدرة على تمويل الفلاحة للدفع نحو تصنيعها وتحرير طاقاتها وجعلها قطاعا نشيطا على صعيد القارة. كما أعلن أنّ البنك سيستثمر، في نطاق استراتيجيته «توفير الغذاء لإفريقيا» 24 مليار دولار في الفلاحة وفي الصناعات الغذائية خلال السنوات العشر المقبلة، ممّا يمثّل زيادة بـ 400 % مقارنة بمستوى التمويل الحالي والبالغ 600 مليون دولار سنويا.

وأوضح من جهة أخرى أنّ من محاور الاستراتيجية الأساسية تخصيص 700 مليون دولار لبرنامج «تقنيات من أجل تطوير الفلاحة في إفريقيا» والرامي إلى تحسين التقنيات الفلاحية التي ستشمل ملايين الفلاحين في القارة في السنوات العشر القادمة. والجدير بالذكر أنّ البنك الإفريقي للتنمية يسعى من خلال برنامجه المتعلّق بتمكين الشباب (Enable Youth Program) إلى إيجاد بيئة ملائمة لتوفير الشغل الكريم للشبّان وربط الصلة بين حاملي الشهائد العليا وبين مؤطّرين يحتضنونهم ويوجّهونهم، لتمكينهم من تلقّي تكوين في مختلف تقنيات العمل الفلاحي وتأهليهم لبعث مؤسّسات. ويتركّز هذا التكوين على المجالات الثمانية عشر المدرجة ضمن إحدى الأولويات الخمس الواردة في استراتجية البنك للارتقاء بالفلاحة الإفريقية (2016 - 2025). ومن أهداف البرنامج أيضا تيسير النفاذ إلى مصادر التمويل من خلال آليات لتقاسم المخاطر وتعزيز قدرات المؤسسات المالية في مجال تصوّر مشاريع لفائدة الشباب. وتتمثّل خطة البنك في هذا الصدد في تخصيص 15 مليارا لتمويل المؤسسات وخلق مواطن الشغل للشباب والنساء من خلال الاستثمار في 31 بلدا إفريقيا. وقد صادق البنك على ستّة مشاريع تنسجم مع البرنامج المتعلّق بتمكين الشباب بقيمة جملية قدرها 774 مليون دولار وأدرج 15 مشروعا آخر، في نطاق البرنامج نفسه، ضمن احتياطي المشاريع للفترة 2017 - 2019.

غياب لافت

لا تفوتنا الإشارة إلى غياب وزراء الفلاحة وممثّلين في مستوى رفيع للبدان العربية الإفريقية عن هذا المنتدى ، من موريتانيا إلى السودان ، مرورا بالمغرب الكبير ومصر. كما أنّ برامج جلسات الحوار والأنشطة الموازية لم تتضمّن ولو مداخلة واحدة لشخصية بارزة أو خبير من هذه البلدان. وعندما سألنا مسؤولة في الأمانة التنفيذية للتحالف من أجل الثورة الخضراء في إفريقيا عن سرّ هذا الغياب اللافت ذكرت أنّ السبب في ذلك قد يعود إلى عدم وجود مكاتب إقليمية للتحالف في هذا الجزء من القارّة. ولعلّ السؤال الذي يفرض نفسه هو : هل هو تقصير من المنظّمين أم أنّ الدول العربية الإفريقية لم تُبْد رغبة في المشاركة، معتبرة أنّ لا فائدة يمكن جنيها من وراء ذلك. لكنّ الأمر المؤكّد أنّ وزارة الفلاحة في تونس تلقّت دعوة للمشاركة، وإنّ تعذّر على الوزير أو كاتب الدولة تلبيتها ارتأت إيفاد مديرة التخطيط والدراسات لتمثيلها في هذا المنتدى. مرّة أخرى يفوّت العرب على أنفسهم فرصة حضور محفل هامّ كهذا لتعزيز العلاقات العربية الإفريقية سياسيًا واقتصاديًا ولتوسيع نسيج الفوائد المتبادلة مع البلدان الإفريقية من خلال شركات وبرامج تعاون، فضلا عن عرض تجاربها في مجالات الفلاحة والصناعات الغذائيّة والتنمية الريفية.

خلاصة القول إنّ الثورة الخضراء في إفريقيا أضحت ضرورة ملحّة لسدّ العجز الغذائي لعديد بلدان القارة وتسريع وتيرة نموّها الاقتصادي والترفيع في نسبته وإيجاد مواطن الشغل لطالبيه، ولا سيّما في صفوف الشباب. وإن اختلفت أوضاع الفلاحة من بلد إلى آخر، فإنّ النهوض بهذا القطاع وتصنيعه يتطلّبان في كلّ الحالات سياسات ناجعة ومتناسقة وشراكات فاعلة بين القطاعين العامّ والخاصّ، فضلا عن خطط تمويل ذات بال تتيح بعث المشاريع وتعصير وسائل الإنتاج لتطويره كمّا ونوعا، وإيفاء الأطراف المانحة والمؤسسات الماليّة بالتزاماتها حتّى لا تكون هذه الثورة مجرّد شعار خادع يُرفع في القمم والمحافل الإفريقية أو غايةً تُطلب فلا تُدرك.

ع.هـ.

ASSURANCE
Construction

Promoteurs immobiliers... et professionnels du secteur du bâtiment

Pour assurer la réalisation de vos projets en toute sérénité...

des solutions adaptées à chaque besoin !

Nos +++

• un savoir-faire et une expertise reconnue,
• un accompagnement personnalisé pour vous guider dans vos projets...

GARCICOM

تأمينات سليم
ASSURANCES SALIM
Groupe banque de l'habitat

Siège Social : Immeuble Assurances SALIM Lot AFH BC 5-
Centre Urbain Nord - Tunis 1003
Tél.: (+216) 71 184 200 - Fax : (+216) 71 184 299
E-mail : commercial@salim-ins.com
Site Web : www.salim-ins.com

• بقلم الشاذلي القليبي

اقتـــراح مـــوجّـه إلى الأخ أبو مـــازن

في سياق التوجّهات البورقيبيّة، أودّ أن أتقدّم إليك باقتراح، لعلّه يمكّن القضيّة الفلسطينيّة من آلية دعم دُولي :

فبما أنّ قضيّة شعبنا الفلسطيني لم يعُد الاهتمام بها مقصورا على كُتلة مُعيّنة من الدُول، بل أصبحت تُقِضّ المضاجع، في سائر القارات، فإنّي أرى لَو تفكّر القمّة العربيّة في إنشاء صيغة عمليّة، تُخرج القضيّة من الإطار الثنائي، العربي الإسرائيلي، وتضمن لها قيام حراك دُولي، واسع ومُجد، من شأنه أن يجعل إسرائيل في صراع مع دُول ذات المصالح الثنائيّة معها، وفي مواجهةٍ مع دُول مختلفة المبادئ السياسيّة، بيَدها العديد من المنافع العالميّة.

ويكون ذلك بتشكيل هيئة متركّبة – إلى جانب ممثّلي منظّماتنا السياسيّة والقطاعيّة – من ممثّلي سائر المنظّمات الإقليميّة في العالم التي تقبل مشاركتها في هذا العمل ؛ ويكون عنوان الهيئة «قضيّة آخر شعب محروم من حقّه في تقرير مصيره» ؛ ومهمّتها أن تضطلع، كُلّما اقتضت الحاجة، بمسؤوليّة استصدار القرار المناسب، من مجلس الأمن الدُولي، سواء لردع عنف مِن إسرائيل، أو لإيقاف تصرّفات غير شرعيّة من طرفها.

واعتقادي أنّ هذه الصيغة، من النّضال الدُولي، قد تُعطي قضيّتنا آليات من شأنها أن تجعلها فعلاً من مسؤوليات الضمير الدُولي.

ش.ق.

الأزمة الليبية

هل هي بداية التدرّج نحو الانفراج؟

إن قراءة الوضع الراهن في ليبيا ومحاولة استشراف مآلاته الممكنة ليستا بالأمر السهل، فهو وضع متحرّك بلا انقطاع، كرمال الصحراء الليبية مترامية الأطراف... وقد ضاعفت من وتيرة تحرّكه، علاوة على تعدّد أطراف الصراع وكثرة الفاعلين الإقليميين والدوليين فيه... جملة التطورات التي شهدتها الأشهر الأخيرة وبالتحديد الصائفة الماضية سواء على المستوى الداخلي أو على المستويين الإقليمي والدولي...←

• بقلم محمّد ابراهيم الحصايري

في الداخل، شهدت الأشهر القليلة الماضية تمكّن المشير خليفة حفتر من إحكام قبضته على مدينة بنغازي وقيام قواته، أي «قوات الجيش الوطني الليبي» بمحاصرة مدينة درنة...

كما شهدت، في التاسع من شهر جوان 2017، إطلاق سراح سيف الإسلام القذافي، بعد أن ظل محتجزًا لمدة ست سنوات...

أما على الصعيد الإقليمي فقد شهدت انطلاق الحرب على «الدولة الإسلامية في العراق والشام»...

كما شهدت في مطلع شهر جوان 2017 اندلاع الأزمة بين الرباعي الخليجي المصري وبين دولة قطر...

وأما على الصعيد الدولي فقد شهدت الصائفة الماضية عدّة أحداث هامة كان أوّلها موافقة مجلس الأمن في 20 جوان 2017، على تعيين الأستاذ الجامعي ووزير الثقافة اللبناني الأسبق، غسان سلامة، مبعوثا جديدا للأمم المتحدة إلى ليبيا خلفًا للألماني «مارتن كوبلر»... ومن ناحية أخرى انعقد في 25 جويلية الماضي اللقاء الذي جمع بين المشير خليفة حفتر ورئيس الحكومة فائز السراج في فرنسا بمبادرة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون...

وإلى ذلك، تحتضن برازافيل عاصمة الكونغو في التاسع من الشهر الجاري القمّة التي ستعقدها لجنة الاتحاد الإفريقي رفيعة المستوى المعنية بليبيا بمشاركة الجهات الرئيسية الفاعلة الليبية، وذلك لمحاولة الإسهام في إيجاد حلّ للازمة الليبية.

ومن بين مجمل هذه التطورات التي ميزت الصائفة المنقضية توقّف الملاحظون بصفة خاصة عند لقاء باريس الذي اختلفت الآراء بشأنه وبشأن النتائج التي أفضى أو يُحتمل أن يُفضي إليها مستقبلا...

فلقد اعتبره المتفائلون من المحلّلين مؤشّرا على بداية مرحلة جديدة في مقاربة الدول الغربية للمسألة الليبية، فهو كما يرون يدلّ على أن هذه الدول ربما تكون قد قرّرت وضع حدّ لطور الفوضى والانفلات المدمّرين في ليبيا، وتدشين طور جديد هو طور إعادة الاستقرار إلى ربوعها تمهيدا لعملية إعادة إعمارها التي ستؤمّن لها، حتما، جني مغانم كبيرة وكثيرة من الموارد الهائلة التي سترصد لهذه العملية...

ثمّ إنّ البيان الصادر عن اللقاء أكّد أن «حلّ الأزمة الليبية لا يمكن أن يكون إلا حلًّا سياسيًّا، يمرّ عبر مصالحة وطنية، تجمع بين الليبيين وكافة الجهات الفاعلة المؤسساتية والأمنية والعسكرية»، وهو ما اعتبروه بمثابة خارطة طريق لانطلاق تسوية سياسية وشيكة، تبدأ باتفاق الطرفين على وقف إطلاق النار بشكل كامل، وتكتمل بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في أقرب وقت ممكن.

أما المحللون المتشائمون أو الأقل تفاؤلا فإنهم يرون أن التحرك الفرنسي ليس منزّها أو بريئا، وأنه جاء في هذا التوقيت بالذات لخدمة أجندة فرنسية معيّنة، فهو، أوّلا وقبل كل شيء، يشكّل «حملة علاقات عامّة» أطلقها الإيليزيه لإبراز الرئيس الفرنسي الشاب إيمانويل ماكرون بعد ثلاثة أشهر فقط من توليه الرئاسة في صورة فاعل سياسي مؤثّر على الساحة الدولية...

أما الهدف الأبعد من ذلك، فهو ضمان مصالح فرنسا وتوسيع نفوذها لا سيما في جنوب ليبيا حيث ما فتئت فرنسا التي تتعاون وتنسّق أمنيًّا مع حكومتي التشاد والنيجر، تسعى إلى تأمين موطئ قدم لها في الجنوب الليبي يمكّنها من تعزيز وجودها العسكري في منطقة الساحل الإفريقي التي تشكّل أهمية جيو - سياسية وجيو - استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة إليها.

ثمّ إنّ نفس المحلّلين يرون أن التحرّك الفرنسي ليس إلا واحدا من التحركات العديدة التي تقوم بها أطراف دولية وإقليمية مختلفة، وهو ما يدلّ على أنّ هذه الأطراف لم تتمكّن حتّى الآن من الاتفاق على خطّة موحّدة لحل الأزمة الليبية...

ومثلما نبّه إلى ذلك وحذّر منه غسان سلامة، في الكلمة التي توجه بها إلى مجلس الأمن الدولي، فإن «تعدّد المبادرات السياسية لتسوية الأزمة في ليبيا تربك جهود المنظمة الدولية الرامية إلى مساعدة الليبيين على تخطّي أزمتهم»، ومع أنه اعرب، ربّما من باب المجاملة، عن تقديره لجهود جميع الحكومات والمنظمات العاملة على تعزيز السلام والمصالحة بين الليبيين، فإنّه اعتبر «أنّ تزايد المبادرات الرامية إلى التوسط يفضي على نحو ما إلى الوقوع في خطر إرباك المشهد السياسي».

وهم يستدلّون على صحة ما يذهبون إليه بأن التحرك الفرنسي الذي اتّسم بـ«الانفرادية» قد زاد الأمور تعقيدا... حيث أنه، على عكس المؤمّل منه، أثار حفيظة الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية وخاصة منها إيطاليا التي لم تخف امتعاضها بل غضبها منه، وهو ما عبَّر عنه وزير خارجية إيطاليا في العديد من تصريحاته. ومعلوم أن الرد الإيطالي على التحرّك الفرنسي جاء سريعا، إذ بادرت إيطاليا إلى دعوة كل من المشير خليفة حفتر ورئيس المجلس الرئاسي فائز السراج، لزيارتها، مباشرة بعد انتهاء لقاء باريس، ولئن تجاهل المشير خليفة حفتر هذه الدعوة فان فائز السراج لبّاها فتحول من باريس إلى روما حيث اتّفق مع الجانب الإيطالي على تفعيل الاتفاق الليبي الإيطالي المبرم بين الطرفين منذ سنة 2008، والذي ينصّ على تقديم البحرية الإيطالية لنظيرتها الليبية الدعم الفني والمساعدة في مجالي الصيانة والتدريب.

وقد جاء تفعيل هذا الاتفاق الذي اعتبره فائز السراج «نصرا سياسيا» ليهدّد ما تمّ الاتفاق عليه في باريس حيث أنّه «استفزّ» المشير خليفة حفتر حتّى أنّه هدّد بضرب أيّة سفينة تدخل المياه الإقليمية الليبية...

والحقيقة أن التّفعيل لم يستفز المشير خليفة حفتر وحده، وإنّما استفزّ أيضا بعض أعضاء المجلس الرئاسي نفسه، كما أثار أيضا حفيظة أنصار النظام السابق، وأدى إلى خروج مظاهرات في مدن طرابلس وطبرق وبنغازي وسبها، وحرق العلم الإيطالي احتجاجا على قيام إيطاليا بإرسال قطعتين بحريتين إلى الشواطئ الليبية، وهو ما اعتبره المتظاهرون انتهاكًا صارخًا للسيادة الليبية، وعودة مفضوحة للاستعمار الإيطالي إلى ليبيا تحت غطاء ما يسمّى بمكافحة الهجرة غير الشرعية.←

وهكذا يمكن القول إن هذا التفعيل شكّل أوّل امتحان لمدى قابلية الاتفاق الذي تمّ توقيعه في باريس للتنفيذ...

وإذا جئنا الآن إلى محتوى الاتفاق فإنّنا نلاحظ أن المسار الذي رسمته النقاط العشر التي نصّص عليها يتّسم بالعمومية والإفراط في التفاؤل، وهو يثير مشكلة كبرى لأنه يقفز على حقائق الساحة الليبية، ويتناسى أنّ المشير خليفة حفتر ممثّل «الشرعية العسكرية»، وفائز السراج ممثل «الشرعية السياسية» كما وصفهما الرئيس الفرنسي، ليسا الطرفين الوحيدين في ليبيا... ولقد ثبت بالتجربة أنّ من أهمّ أسباب فشل اتفاق الصخيرات في الوصول بليبيا إلى برّ الأمان هو غفلته عن تشريك جميع مكوّنات الشعب الليبي، واقتصاره على بعض المكوّنات دون سواها.

ويخشى البعض أن يتكرّر هذا الأمر مع اتفاق باريس الذي اختزل ليبيا في المشير خليفة حفتر وفائز السراج ولم يوسّع نطاق البحث عن حلّ للأزمة الليبية إلى أطراف هامّة أخرى فاعلة ومؤثّرة في المشهد الليبي قبل الإطاحة بالعقيد معمر القذافي وبعد الإطاحة به. لكلّ ذلك ودون إنكار أهمية مخرجات التحرك الفرنسي في تحريك عملية التسوية السياسية للأزمة، فإن نجاح هذا التحرك في تجسيم مخرجاته على الأرض ينتظر ان يُواجَهُ بمجموعة من العراقيل، لعلّ أهمّها بالإضافة إلى التحفظ الإيطالي الذي سبق أن تطرقنا اليه، هي التالية:

1 - مواقف القوى والتنظيمات الإسلامية الداعمة لحكومة الوفاق الوطني، والمسيطِرة فعليًّا على الأرض في غرب ليبيا حيث إنها ترفض فكرة إشراك المشير خليفة حفتر في السلطة، وتعتبره امتدادًا للثورة المضادة.

2 - احتمال عدم التزام طرفي الأزمة الليبية ببعض بنود البيان المشترك الصادر عن لقائهما بفرنسا. وقد ظهرت بوادر ذلك في تصريح للمشير خليفة حفتر حيث أكّد لصحيفة «الشرق الأوسط» الصادرة في 27 جويلية 2017 أنّه «ليس كلّ الأمور التي وردت في بيان باريس يمكن أن تتحقق...».

3 - صعوبة تنفيذ عدد من بنود البيان المشترك على الأرض، خاصّة فيما يتعلّق بالترتيبات الأمنية، نظرًا لوجود العديد من الميليشيات المسلحة التي يصعب السيطرة عليها، وكذلك فيما يتعلّق بتنظيم الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظلّ تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية في ليبيا.

4 - عودة أنصار النظام السابق الذين يقدّرون بما يقارب نصف الشعب الليبي إلى الظهور من جديد في طيف المشهد السياسي الليبي، وسيكون من الضروري أن يؤخذوا بعين الاعتبار في أي تسوية قادمة... ويرى البعض أن خروج سيف الإسلام القذافي من السجن وتطلعه إلى لعب دور سياسي في ليبيا قد يؤدّيان الى إعادة خلط أوراق اللعبة السياسية من جديد...

5 - المصالح والقوى التي خلقتها حالة «الفوضى المستقرّة» في ليبيا منذ أكثر من ست سنوات والتي لن يكون من السهل السيطرة عليها أو اقتلاعها...

وينطبق ذلك على الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية العابرة للحدود التي تتخذ من الساحل والصحراء مسرحا لنشاطها، وعلى المرتزقة وتجار الأسلحة والشبكات العاملة في التهريب بمختلف انواعه وخاصّة منه تهريب النفط والاتجار بالبشر والهجرة غير الشّرعية.

وممّا يعقد الوضع أنّ سلسلة الانتصارات العسكرية على الجماعات المسلحة، على طول الساحل الليبي على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك تفكّك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا أجبرت مئات إن لم يكن الاف المسلّحين، على البحث في صحاري ليبيا الشاسعة عن ملاذ لإعادة تنظيم صفوفها والتجنيد والتدريب، وربما التخطيط للعودة.

ولذلك ودون التقليل من شأن مخرجات لقاء باريس يمكن القول إن جميع هذه العناصر تجعل آفاق التسوية السياسية التي دعا إليها غائمة، إلا إذا أشفع الاتفاق الحاصل بين المشير خليفة حفتر وفائز السراج بجملة من الجهود الإضافية التي ينبغي بذلها متضافرة مع بعضها البعض من أجل تحقيق بداية انفراج حقيقي في الوضع الليبي...

ويأتي في مقدمة هذه الجهود المطلوبة، الجهود الذاتية الليبية اذ يحتاج الليبيون الذين أنهكهم تردّي الأوضاع الأمنية والاقتصادية والذين يعانون من فقدان أبسط مقوّمات الحياة اليومية من مياه للشرب وصحة وتعليم وطبابة أن يدركوا أن الحلّ لن يأتي من الخارج وإنّما يجب أن يكون منتجا محليا... «بقيادة ليبية وبملكية ليبية»، مثلما أكّد ذلك غسان سلامة في كلمته إلى مجلس الأمن.

ومن هذا المنطلق فإن الشعب الليبي مدعو إلى ممارسة كل ما بوسعه من ضغوط للدفع في اتجاه الحل الوحيد الممكن وهو إطلاق عملية إعادة بناء مؤسسي تستند إلى الاتفاق السياسي الليبي كمرجع، ولكنها تحرص حرصا شديدا على أن تشرك في كل خطواتها جميع الجهات الفاعلة، بل جميع الليبيين، أيّاً كان وضعهم أو مواقفهم السابقة أو الحالية، وعلى رأسهم التكتلات الثلاثة الكبرى المعروفة وهي تكتل الشرق الليبي وتكتّل المجلس الرئاسي وتكتّل أنصار النظام السابق.

وربما كان من المهم أن يستغلّ الشعب الليبي الظرفية الإقليمية والدولية المواتية بفعل العناصر الأساسية التالية:

1 -ظهور إدارة فرنسية جديدة طموحة في الإليزيه لها رؤية تختلف عن الإدارة السابقة.

2 -بوادر استعادة روسيا لدورها ونفوذها في ليبيا من خلال انفتاحها على المشير خليفة حفتر وتعاونها المتنامي معه وهو ما يهيّئها للمساهمة في تعزيز فرص التوصل إلى حلّ للأزمة الليبية...

3 - انعكاسات أزمة الخليج المحتملة على ليبيا خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الدور الذي تلعبه كلّ من الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر مع كل من شرق ليبيا وغربها... فانشغال دولتي الإمارات وقطر بالأزمة الناشبة بين الرباعي الخليجي المصري وبين الدوحة، وانحسار سطوة تيارات الإسلام السياسي وتحديدًا حركة الإخوان المسلمين التي باتت مصنفة كحركة إرهابية في السعودية والإمارات والبحرين ومصر من شأنهما أن يُغيرا بعض مواقع وأدوار الفاعلين السياسيين في المشهد الليبي.

على أنّه سيكون من الضروري أن ترفد الجهود الذاتية الليبية جهود أممية حثيثة ومكثفة تمكّن من التوفيق بين سياسات الفاعلين الدوليين والإقليميين في الصراع الليبي وربّما توحيدها حتّى لا تظلّ مساعي التسوية عرضة للفشل والإخفاق بسبب تضارب المصالح فيما بينها، غير أن ذلك لن يتأتى إلّا إذا وضع غسان سلامة نصب عينيه أنه المبعوث الأممي السادس إلى ليبيا منذ بدء أزمتها، وأن عليه أن يعمل في صمت وألا يبالغ في التفاؤل وفي الثقة بالنفس كما فعل في تصريحاته الأولى حيث أكّد أنه ما كان ليقبل بالمهمة لو لم يكن واثقا من نجاحه في إنجازها...

ومن ناحية أخرى فإنه من الضروري أن تثابر تونس التي كانت وستظل محطة رئيسية لتحرّكات معظم الفاعلين في المشهد السياسي الليبي على مواصلة العمل من أجل تقريب ساعة الحل السياسي في ليبيا وذلك من خلال الحرص على الاستمرار في تهيئة الظروف الملائمة لإنجاح مبادرتها المشتركة مع كل من الجزائر ومصر رغم التعثرات التي عرفتها أو قد تعرفها مستقبلا...

كما إنّ تونس مدعوّة إلى إحكام وتدعيم التنسيق مع الجزائر لا سيما فيما يتعلّق بموقفهما من المشير خليفة حفتر إذ أنّهما وبالرغم ممّا قد يخامرهما من الهواجس والمخاوف من خططه ونواياه، وبالرغم من نقاط الاستفهام التي يثيرها تفضيله الطيران إلى باريس وقبلها إلى أبو ظبي والقاهرة على زيارتهما، ينبغي أن تضعا في حسابهما الموقع الذي بات يحتله في السّاحة الليبية وعلى الصعيد الدولي... وربما أن تعملا على التوصل إلى حدّ أدنى من التفاهمات معه لأنه بات من الواضح، بالخصوص بعد لقاء باريس الأخير، أن أسهمه ارتفعت عند القوى الغربية، وأنه لا بدّ من ردم الهوّة بينهما وبينه حتّى لا ينغمس أكثر فأكثر في المربع المصري الإماراتي وحده.

ومهما يكن من أمر وخلاصة القول في رأيي هي أن الأزمة الليبية تقف اليوم على عتبة بداية انفراج تدريجي نتيجة تضافر عاملين اثنين أوّلهما أنّ ليبيا باتت مهيّأة للبدء في السير على طريق المصالحة الوطنية والتسوية السياسية، وثانيهما أن المجتمع الدولي ممثّلًا في الرباعي الراعي للاتفاق السياسي في ليبيا (الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي) بات بدوره مهيأ لدفعها ومرافقتها في هذا الاتجاه...

وغني عن القول إن من حقّ دول الجوار الليبي ومن واجبها في آن واحد ان تضطلع بدور محوري في تيسير التسوية المأمولة وتحقيقها.

م.ا.ح.

استفتاء استقلال كردستان العراق

منـــاورة سيـــاسية أم خطـــوة جـــادّة لتحـــقيـــق حلـــم الـــدّولة المستقلّة؟

• بقلم حنان زبيس

تزدان الشوارع في أربيل وخاصّة حول قلعتها التاريخية بأعلام كردستان العراق وبالبافطات التي تدعو إلى المشاركة في الاستفتاء حول استقلال إقليم كردستان. والبعض من السكان ذهب إلى حدّ تزيين سيارته بلافتات تدعو إلى الإجابة «بنعم»، حتى ترى دولة كردستان المستقلة النور أخيرا.←

حلم الاستقلال يداعب مخيّلة كلّ الأكراد ولكنّ جميعهم لا يوافقون على التوقيت الحالي لاجراء الاستفتاء، كما أنّ هناك ضغوطا دولية كبيرة لمنع حصوله، في حين تبقى حكومة الإقليم مصرّة على المضيّ قدما في قرارها.

حرب كلامية بين بغداد وأربيل

تشتعل الحرب الكلامية بين بغداد وحكومة كردستان العراق حول الاستفتاء المزمع تنظيمه في 25 سبتمبر من الشهر الحالي لتقرير استقلال الإقليم عن باقي العراق. فبغداد تعتبر الاستفتاء «غير دستوري» حسب تصريحات رئيس الحكومة، حيدر العبادي، في حين يصرّ مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان على إجرائه، مشدّدا على حقّ أكراد العراق في تقرير مصيرهم. ومع اقتراب الموعد المحدّد لهذا الاستفتاء يتزايد الضغط الدولي من قبل الجيران المباشرين كإيران وتركيا ومن قبل القوى الدولية (أمريكا، روسيا والاتحاد الأوروبي) لعدم إجرائه، في تمسّك واضح بالمحافظة على وحدة العراق.

يقف مسعود بارزاني كالفارس الوحيد في مواجهة ساحة دولية ترفض بشدّة تقسيم العراق، خاصّة في هذا التوقيت المتزامن مع تواصل الحرب ضدّ داعش في العراق وسوريا. ولا يفهم المجتمع الدولي سرّ إصرار حكومة كردستان على إجراء الاستفتاء ولم يتم بعد القضاء على التنظيم، ولم تضع الحرب أوزارها. ولكن يبدو أنّ أكراد العراق يحاولون الاستفادة من النتائج الإيجابية التي حقّقوها خلال هذه الحرب والمشاركة الهامة لقوات البشمركة الكردية في دحر التنظيم وطرده من سهل نينوى ومحيط الموصل، ويرغبون في اغتنام الفرصة لفرض واقع جديد على الأرض. لكن حكومة بغداد ومن ورائها إيران تستشعران الخطر من هذا المشروع الانفصالي الذي سيحطّم الوحدة الترابية للعراق ويشرّع لمشروع تقسيمه إلى ثلاث دويلات: سنية وشيعية وكردية، كما أنّه سيخلق على حدود إيران دولة سنية جديدة إلى جانب تغذية الميول الانفصالية لأكرادها. لذلك لا تنفكّ الحكومة الإيرانية ترسل موفديها للضغط على بارزاني للتراجع عن قرار الاستفتاء، واعدة بالتوسط لدى الحكومة العراقية لحلّ الإشكالات العالقة بينهما منذ ثلاث سنوات.

ويُذكر أن العلاقات ساءت بين بغداد وأربيل بعد تشكّي الحكومة المركزية من بيع الأكراد لنفطهم مباشرة لتركيا دون المرور ببغداد، وعلى إثر ذلك، قرّرت التوقف عن إرسال نصيب الإقليم من ميزانية العراق والذي يبلغ 17 %. ولم تفد اللقاءات المتواصلة والمشاورات وحتّى التعاون في الحرب ضدّ داعش في دحر هذه الخلافات، لينتهي الأمر بإعلان حكومة إقليم كردستان عن نيّتها في الاستقلال.

ضغوط كبيرة وتحرّك دولي لمنع حصول الاستفتاء

وعلى الرّغم من قرب موعد الاستفتاء، لا تزال الجهود الدولية حثيثة لدفع حكومة بارزاني للتراجع عن قرارها. فالولايات المتحدة الأمريكية أعلنت عن طريق المتحدّث باسم البنتاغون، إيريك باهون، عن نيّتها إيقاف المساعدات لقوات البشمركة الكردية في حال أصرّت حكومة اللإقليم على تنظيم الاستفتاء. وروسيا أكّدت عن طريق نائب وزير خارجيتها، ميخائيل بوغدانوف، أنّها تدعم «وحدة وسلامة أرض العراق وتدعو إلى الالتزام بالدستور». في حين أعلنت تركيا خلال زيارة وزير خارجيتها، مولود جاويش اوغلو، في أواخر الشهر الماضي إلى أربيل أن «انقرة تنتظر من الأكراد إلغاء الاستفتاء» لأنّها تعتبره «مخالفا للدستور العراقي». وفرنسا من جهتها، أرسلت وزيري دفاعها وخارجيتها لإقناع حكومة الإقليم للبقاء ضمن العراق الموحّد. أمّا الجامعة العربية فقد أوفدت يوم 9 سبتمبر أمينها العام، أحمد أبو الغيط إلى العراق في محاولة لدعم استئناف الحوار المقطوع بين بغداد وأربيل وتفادي تنظيم الاستفتاء.

بارزاني يمضي إلى الأمام

أمام هذا الضغط الدولي، حافظ مسعود بارزاني على قراره وصرّح، خلال لقاء في بداية هذا الشهر مع كتاب وصحفيين في أربيل، أنه «رغم الضغوط من أجل تأجيل الاستفتاء، إلا أنّنا مصرّون على إجرائه في موعده المحدّد».

وحسب مصدر أمني رفيع المستوى، فإنّ «الاستعدادات حثيثة لإجراء الاستفتاء في أحسن الظروف». كما أنه صرّح لنا أن حكومة الإقليم قامت بكل التدابير لإعلان الدولة الكردية، حيث قامت بإعداد نموذج لجواز سفر جديد ولنشيد رسمي جديد للدولة المستقلة، بالإضافة الى تسميتها تسمية مغايرة وهي «الفيدرالية الديمقراطية الكردستانية». وحول سبب اختيار هذه التسمية، أجاب المصدر أن الدولة الجديدة لن تشمل فقط الأكراد وإنما أيضا الأقليات مثل المسيحيين والتركمان والشبك والإيزيديين.

وكانت الحملة الدعائية للاستفتاء قد انطلقت منذ أيام، كما أعلنت المفوّضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان أن 5.5 ملايين شخص يحقّ لهم الإدلاء بأصواتهم وسيشمل الاقتراع المناطق المتنازع عليها بين الإقليم والحكومة المركزية ومنها كركوك.

انقسام داخلي

العديد من المراقبين يرون في إصرر البارزاني على رأيه، عملية انتحارية، فلا وضع الإقليم السياسي ولا الاقتصادي يسمحان بمثل هذه الخطوة الجريئة، حيث يعيش الإقليم منذ سنتين أزمة سياسية حادّة نتيجة عدم اتفاق الأحزاب السياسية حول رئاسته←

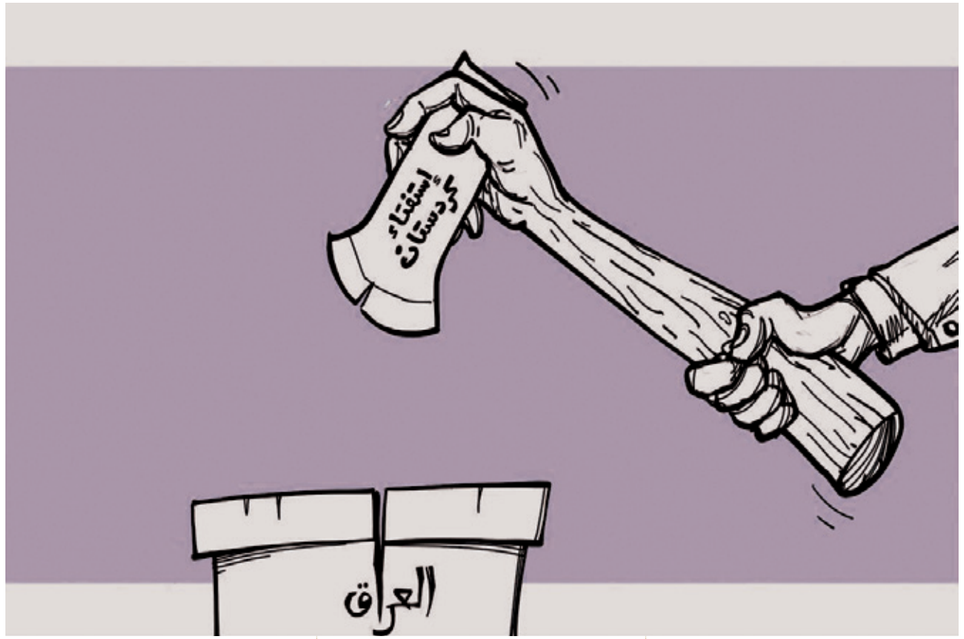

وقــد انتهت المدّة الرئاسية للبــارزاني ولا يمكنــه قانونيا التجــديد، كما أنّ البرلمان معطّل أيضــا منذ سنتين، وسط خلافات حادّة بين الأحــزاب الثلاثة الرئيسية وهي الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكــردستاني وحــركة التغيير. ويضاف إلى الأزمــة السيــاسيــة، وضــع اقتصادي خانق تسبّب فيه الخلاف مع حكومة بغداد وقطــع حصّة الإقليــم مــن ميــزانية العراق، وكــذلك الحرب على داعش وما استنزفته من موارد، ممّا أدّى بحكومة الإقليم إلى التخفيض في رواتب الموظّفين.

ومن جهة أخرى، فإن الاستفتاء لا يثير الإجماع داخل الإقليم نفسه، فالأكراد منقسمون بين من يريد الاستقلال عن بغداد وبين من يفضل البقاء في العراق الموحّد.

عدنان، موظّف في إدارة المرور، يرى أنّ «الأكراد عانوا كثيرا من ظلم الأنظمة العربية التي حكمت العراق وحتّى بعد سقوط نظام صدام حسين، لم يحصل الأكراد على كلّ حقوقهم» لذلك يرى أنّه آن الأوان لهم أن ينعموا بالاستقلال في ظلّ دولة خاصّة بهم.

في حين، يرى سامان نوح وهو محلل وكاتب صحفي، أن «الاستفتاء هو قرار شخصي من مسعود بارزاني يريد من خلاله أن يخلّد اسمه كأول رئيس للدولة الكردية المستقلة ولا يهمّ إن كانت الدولة الجديدة ستُخلق ضعيفة وخاضعة اقتصاديا لتركيا»، حيث لا يخفى أنّ اقتصاد الإقليم مرتبط كليا بتركيا وهي المنفذ الوحيد لبيع النفط الكردي، كما أن البضائع التركية تغرق السوق الكردستانية وتكاد تقضي على البضائع المحلية.

انقسام الشارع الكردي، يتراءى جليا من خلال الحملات الدعائية في الشارع بين المؤيدين للاستفتاء ويوجدون خاصّة في أربيل ودهوك، حيث يسيطر الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، والمعارضين له وخاصة في السليمانية، معقل الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير.

الساحة الحزبية أيضا منقسمة، فعدا الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، أبدت الأحزاب الأخرى تحفّظها على تنظيم الاستفتاء ودعت إلى تأجيله، على غرار حركة التغيير والجماعة الإسلامية. أمّا الاتحاد الوطني الكردستاني فقد وافق على إجراء الاستفتاء بشرط إعادة تفعيل البرلمان كي يكون الاستفتاء دستوريا.

وترى الأحزاب المعارضة للحزب الحاكم أنّ البارزاني الذي لا يجد حلاّ للخروج بالإقليم من الأزمتين السياسية والاقتصادية يريد لعب ورقة الاستفتاء للهروب نحو الأمام وتعزيز شعبيته. لذلك يحاول معارضوه تعطيل حصول الاستفتاء الذي أصبح محسوبا عليه وعلى حزبه.

في ظلّ هذا الوضع المعقّد داخليا وخارجيا، هل سيواصل بارزاني تمسّكه برأيه أم سيتراجع في آخر لحظة ليصبح التلويح بالاستقلال مجرّد ورقة ضغط على بغداد للحصول على مزيد من المكاسب؟

من المبكّر الإجابة عن هذا السؤال، لكنّ الثّابت أنّه أيّا كانت نتيجة الاستفتاء، فإنّ الدولة الكردية المستقلّة لا يمكن أن تُعلن من طرف واحد ودون موافقة دولية. كما أن قرار الاستفتاء قد لا يكون سوى مناورة من مسعود بارزاني للخروج من الأزمة الدّاخلية التي يعيشها داخل إقليم كردستان.

ح.ز.

www.atb.tn
ATB TUNISIE
FCA!
Epargne الخـــيـر
Le meilleur des cadeaux
L'ATB félicite les élèves et les étudiants qui ont réussi dans les divers examens et leur souhaite encore plus de succès.
ATB
البنك العربي لتونس
Des professionnels pour vous.
سبّق الخير...
تلقى الخير بزايد.

• بقلم الشاذلي القليبي

أحمد اللغماني
شاعر المجاهد الأكبر وأبو فراس تونس

لا أزال أذكر ذلك الرجل، في عنفوان قوّته، واقفا بين يدي مَن يُسمّيه «القائد»، في عُكاظيّة أولى، أرادها الرئيس بورقيبة «تأصيلا لكِيان».لا أزال أذكر بَساطة محيّاه، لا مُرتجفًا أمام القائد، ولا مُتصنّعًا لصَلَف الخطباء. لكنّه سُرعان ما احتلّ منزلة عالية، عند «القائد»، لم يُنافسه فيها أيٌ من أساطين المديح السياسي. ومنذئذ، وقف اللغماني شِعرَه على مَن فتق قريحتَه السياسيّة؛ فتمحّض لتخليد الملحمة البورقيبيّة، معتمدا على رصانة القَول وصدق المحبّة. فكان، بذلك، لدى المجاهد الأكبر، بمنزلة أبي فراس، لدى سيف الدولة؛ فقد صار يَخفِض له جناحًا من الودّ، ويدعوه إلى مجالسه الخاصّة، مشيدا بما يُلقيه من «روائع»، لا حشو فيها ولا ابتذال ؛ وإنّما هي فيض من مشاعر، تنسكب في عبارات سلسة، ومعان بريئة من التكلّف.

ومنذئذ، التزم أحمد اللغماني وقفتَه تلك، بين يدي «سيّد الأسياد»، يُخفِتُ له الصوت، ويتواضع عنده حِراكا، وليس إلاّ ما يتضوّع من جواهر القول، وما يَنْبِس به لسانُ المحبّة.

فإذا المجاهد الأكبر – أثناء كلّ عُكاظيّة – يشدّ السمع إلى نبضات شاعره المفضّل، فيكون أوّل من ينتبه إلى ما يرِد فيها من لطائف، تلمع كلمْح البرق، إشارةً إلى وقائع من التاريخ البورقيبي ؛ وإذا الرئيس أوّل من يُصفّق لها، وإذا اللغماني يُعيد البيت : وإذّاك ترتجّ القاعة مُصفّقة وُقوفا.

الذين سبقوه إلى المنصّة، من قُدماء شعراء المديح، كانوا أشادوا بخِصال الرئيس، ونوّهوا بأعماله. أمّا هو فمُقحِمٌ نفسه في أمجاد «القائد»، ذاكرا بالتلميح مآثر ملحميّة، فتنسكب أبياته، مَعينًا صافيا، تتمخّض بها مشاعره، من أعماق القلب.

من أبيات اللغماني، يَشعر السامع أنّ كلّ كلمة فيها هي التي أُريدَت عن قصد، لِما تحمل من معان، وليست آتية لِضرورة وزن، أو لمُلاءمة قافية.

يترشّح شعره بما عُرف به أبو فراس من لطافة اللفظ وسلاسة المعنى – لكن مذكّرا، أحيانا، بما يَرِنّ في الذاكرة، من إيقاعات أبي الطيّب.

معا، وبذات الأبيات، يُنافس اللغماني، في ذاكرة السامع، إثنيْن من أمراء الشِعر العربي بلا مُنازع ؛ ولكنّه، دوما، في تَماهٍ مع «القائد»، محبّة ووفاء وإخلاصا؛ فيأتي شِعره مُشتقًّا ممّا يُشعّ به كفاح القائد من أحلام وأمجاد ؛ فإذا السامع يُحسّ أنّ من الشِعر لسحرًا ؛ وإذا بالمجاهد الأكبر يَطلب مِن شاعره أن يرثيه، وهو حيّ.

فلم يَستجب له، حتّى حلّت بالقائد نكبة «التغيير»: إذّاك، قال قصيدته العصماء، التي اتّخذ لها عنوانا مصراع أحد أبياتها:

سيِّدًا كنتَ، سيِّدًا سوف تَبقى».■

ش.ق.

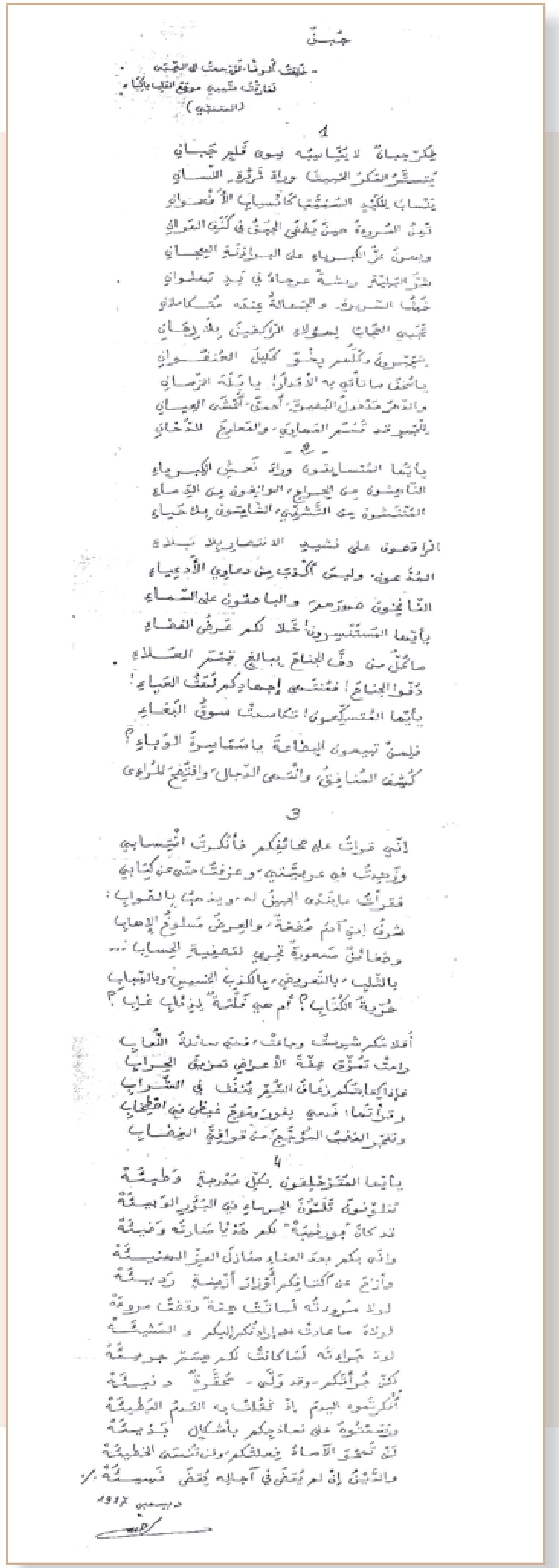

[illegible]

- خُلِقتُ أَلوفًا لو رجعتُ إلى الصّبا
لفارقتُ شَيبي موجَعَ القلب باكِيا
(المتنبّي)

1

[illegible]

2

يا أيّها المتسابقون وراء نعش الكبرياء

[illegible]

يا أيّها المستنيرون! خلا لكم عرض الفضاء

[illegible]

يا أيّها المتسكّعون! تكاسدت سوق البغاء
فلمن تبيعون البضاعة يا سماسرة الوباء؟

[illegible]

3

إنّي قرأت على صحائفكم فأنكرت انتسابي

[illegible]

4

[illegible]

ما الدَّيْنُ إنْ لم يُقضَ في آجاله يُقضى نسيئة./.

ديسمبر 1987

• بقلم عامر بوعزّة

المدرسة التّونسيّة في النّقد الأدبي
الموجود والمنشود

برحيل الدكتور محمد الباردي ، فقدت السّاحة الثقافية والجامعية علما آخر صرف حياته كلّها للنقد الأدبي، فالمتأمّل في سيرة هذا الرجل الذي اقترن اسمه بملتقى الرّواية العربية في قابس ينتبه إلى أنّه كان يسير بإخلاص في درب الرّاحل توفيق بكّار، يقول الباردي: «عن طريق بكّار استقدمنا محمود أمين العالم ومِنى العيد وعبد الرحمان منيف ونبيل سليمان وثلة من المنشغلين بالرّواية في تونس، عن طريقه عرفت قابس أثرى أيّامها الثقافيّة إذ استقبلت أبرز الكتّاب العرب وتحوّلت إلى عاصمة ثقافيّة تستقطب المنشغلين بقضايا الأدب من مدن الجنوب».←

يمكننا هذا الشاهد من الوقوف على المشترك في تجربة ناقدين ينتميان إلى جيلين مختلفين، فقد جمعا بين الدّرس الأكاديمي والعمل الثقافي خارج إطار الجامعة، ولطالما كانت المسافة بعيدة بين البحث العلمي بضوابطه الأكاديمية والتّجارب الإبداعية النابضة بإيقاع لحظتها الجارية. ويتنزّل هذا التجاذب بين العالمين في صميم الجدل حول واقع النقد الأدبي في تونس ومجاله الحيوي، ففي ضوء المنجزات المعرفية للجامعة التونسية في حقل الآداب والعلوم الانسانية وما تتّسم به من تشبّث بقيم الحداثة والعقلانيّة والانفتاح نتساءل عمّا إذا كان النّقد الأدبي في تونس قد اكتسب خصائص متفرّدة في التّنظير والممارسة ترقى به إلى مستوى «المدرسة»، أم إن الأمر لا يعدو أن يكون تجارب متفرّقة في مراحل مختلفة من السّياق الثقافي على غرار تجربة توفيق بكار في رعاية الأدب التونسي واحتضانه نقديا؟ هذه التساؤلات طرحناها على أربعة أساتذة من أجيال مختلفة مُتخصّصين في النّقد الأدبي.

العقل النّقدي أساس الحداثة

يقارب الدكتور نزار شقرون المتخصص في نظريات الفن المسألةَ من وجهة نظر تاريخية أوّلا فيؤكّد أنّ العلاقة الوطيدة التي استطاعت الجامعة التونسيّة أن ترسيها مع ما يستجدّ من أسئلة في المشهد الغربي والفرنسي تخصيصا قد سمحت بمحايثة كبيرة للتيارات والمناهج النقديّة، ومن البديهي القول بأنّ الجامعة التونسية استفادت أيما استفادة من الحراك النقدي الفرنسي وتمكّنت بفضل أساتذة أجلاء من بثّ هذه الاستفادة سواء في المقررات الدراسيّة أو في مسار الدروس نفسها داخل الجامعة ممّا أدّى إلى ظهور أجيال من المتعلّمين الحاملين لنسغ النقد. يرى شقرون أن الجامعة التونسيّة قد راهنت على الدرس النقدي باعتبار أنّ العقل النقدي هو أساس التحديث، ولذلك نشطت الترجمة في المقام الأوّل وظهرت الجامعة التونسية سبّاقة في الأخذ بالنصوص النقدية المؤسّسة سواء في اللسانيات أو المناهج النقدية، وهو ما جعلها تتلمّس قبل غيرها من الجامعات، وبشكل جوهري مسألة المصطلح النقدي وعكف الأساتذة على تناول إشكالياته باعتبار أنّ المصطلح هو مفتاح المعرفة. وتزامن هذا الاهتمام مع ظهور شخصيات أدبيّة حوّلت كرسيّ الجامعة إلى منبر للتأسيس النقدي وللتجريب المنهجي، وهو ما جعل الأعمال النقديّة التطبيقيّة تجد طريقها إلى المقرّرات الدراسيّة، وتجد إقبالا متزايدا من الطلاب، ولعلّ الإسهام النقدي التونسي نجح في استدعاء المناهج النقديّة الحديثة لمقاربة النصوص الأدبيّة التراثيّة قبل الحديثة وهو ما خلق ديناميكيّة في مستوى القراءة والتلقي عموما.

ويرجح نزار شقرون إمكانية القول بوجود نشاط نقدي متواتر ومتعلّق بأسماء دون غيرها أكثر من الإعلان الصريح بوجود مدرسة نقدية، كما يعتبر أن في بعض الرموز النقدية ومن بينها الراحل الأستاذ توفيق بكار علامات لبذور مدرسة تونسية في النقد تحتاج إلى البناء النظري، حيثُ نتلمّس ميولا ونزوعا إلى استخدام المناهج بمقاربة «تونسيّة» فيها من روح الناقد التونسي ومن انفتاحه وقدرته على الهضم وتطويع المنهج دون اتباع صارم للمنهج الأصلي، وربما كانت تجربة بكار منعطفا، ومن بعده عدد من مريديه، تأسيسيا لهذا المنزع لكنها ستحتاج في المستقبل إلى إعادة قراءة ونظر لتأسيس إطار نقدي. ويختتم الدكتور نزار شقرون مقاربته بالتساؤل عن أثر هذه الإسهامات في الساحة النقديّة التونسية نفسها، فالجامعة التونسية على حدّ قوله ليست المجال الأوحد للمقاربة النقديّة بل هي مجرّد ينبوع لنشاط نقدي غير أكاديمي في المشهد الأدبي عموما، وهو موضوع على غاية الأهمية، فلا معنى للدرس النقدي إن ظلّ أسيرا للجامعة.

هذا الموقف يؤكّده الدكتور محمد نجيب العمامي الأستاذ المحاضر في النقد الأدبي الحديث الذي يرى أنّ مصطلح مدرسة تونسيّة في النقد الأدبي لا يخلو من مبالغة، فالتونسيّون لا ينتجون المعرفة النقديّة، وأفضلهم من تمثّل المنتج النظري الغربي وأجراه على الإنتاج الأدبي العربي، لكنه يقرّ أنّ للمنجز النقدي التونسي خصائص هي مواكبة المنجز النظري الغربي والاستنارة به في تحليل النصوص العربيّة بكيفيّة تجعل المحكّم في الممارسة النقديّة النصّ لا النظريّة. فضلا عن الصرامة المنهجيّة والسعي قدر الإمكان إلى الدقّة والعمق. ولكن رغم وجود وحدات بحث نشطة في الجامعة، فإنّ الطابع الفردي هو المستبدّ بالإنتاج النقدي في تونس، فأغلب دارسي الأدب التونسيّين تتلمذوا على أساتذة بعينهم وهؤلاء كوّنوا تلاميذ واصلوا جهدهم، وفي هذا الإطار يبدو دور الأستاذ توفيق بكّار مهمّا جدّا، فهو من فتح الجامعة التونسيّة على المناهج الغربيّة ومن علّم طلبته التعامل الذكي مع هذه المناهج وجعل النظريّة في خدمة النصّ العربي.

في الحاجة إلى تأسيس مفهوم النّقد

يعتبر الدكتور منصف الوهايبي أستاذ التعليم العالي بجامعة سوسة ورئيس كرسي الأدب التونسي بها أنّ مردّ الإشكال في الكلام على «مدرسة تونسيّة» في النقد يعود إلى أنّنا نكاد لا نميّز بين الناقد والباحث، وهو يرى أنّ النّقد من المفاهيم غير المؤسّسة في ثقافتنا، والأخذ بمفهوم لم يتأسّس بعد، لا يخلو من بعض مجازفة، ومن قدر غير يسير من المغامرة، بل هو يمكن أن يفضي إلى خلل منهجيّ بسبب الخلط، دون سند من اختبار النصوص والاستئناس بها. وها هنا تكمن على حدّ قوله إضافة أستاذنا توفيق بكّار الذي أرسى أسس النّقد «النصّي».

يقول الوهايبي: «بكار هو الذي كان ينبّهنا (وقد أشرف على رسالتين لي) إلى أنّ «النموذج» النّقدي حجاب على أوجه الاختلاف بين النصوص، بل قد يوهمنا بوحدة ائتلاف لا سند لها من النص الذي ينبني هو أيضا على أكثر من شكل. الناقد يستأنس برؤية، فيما الباحث←

يعتمد عادة زمنيّة خطية أو تكاد، في ما نسمّيه l'état de la question أي «جوانب المسألة» أو «المسألة راهنا»، تتوزّع إلى ماض وحاضر ومستقبل، لا يجوز فيها الرّجوع إلى الوراء إلاّ على سبيل الدّراسة والتّحقيق، فيما زمنيّة الشّعر مثلا على ما نرجّح حاضر أبـــديّ، ولا يحتـــاج الشّعراء بموجبها إلى أن يعيدوا إحيـاء «الموتى» فهم حاضرون في قصائدهم وهم يحاورونهم باستمرار. وضمن الوعي بأنّ النصّ الإبداعي قائم على نوع من الوصف أو التصوّر أو البناء خاصّ به، يكون النصّ النّقدي منشدّا إلى نفسه مثلما هو منشدّ إلى لاحقه، بل ليس للنقد من غاية أو من هدف يتراءى في عقب قراءة النصّ، وهو لا يتأتّى من نسق أدبيّ أو فكريّ أو من منظومة عقديّة، إنّما النّقـــد في تقـــديـــري رؤيـــة هي حصيلة خبرة ومـــراس، ومثلما لا يســـلك شاعـــران في طـــريق واحـــدة أبدا، وحظ هذا ليس حظ ذاك، كذلك هو الناقد.

(..) وإذا كان ثمّة مشكل فقد يكون مردّه إلى خلط بين دلالة «المصطلح» ودلالة «المفهوم» الذي هو من عـــمـــل الفكر عـــامّة، أو عمل الفكر الفلسفيّ حصرا فيما المصطلح من عمل التّواضع الجمعيّ وربّما أيضا إلى نوع من التّجميع، تجميع المناهج وهو أقرب ما يكون إلى «تهجين» نقديّ ما يجعل الخطاب النّقدي مثار جدل وخلاف، خاصّة أنّه سمة مفارقة فيه وأمارة على تفاوت قيمته بسبب من مؤثّرات شتّى، قد تكون أجنبيّة (انجليزيّة وفرنسيّة خاصّة)، ولعلّ في هذا ما يسوّغ القول بأنّ الخطاب النّقدي عندنا، خطاب قلق لا يكاد يجري على وتيرة حتّى يحرفها على أخرى، بل لعلّه بدأ اليوم يصطنع رواسمه الخاصّة كلّما تعلّق الأمر بإعادة استعمال كلمات وصيغ وتراكيب بعينها أو بإطلاقها « رواسم» في فضاء الذّاكرة النصيّة، حتّى تبتعثها وتحمّلها ثانية سلطة جديدة، ولعلّ خير دليل على ذلك هذه البحوث الجامعيّة التي تحوّلت إلى «نسج على المنوال» حيث العناوين هي نفسها، والتصوّر هو نفسه.

النّقد الأدبي مجـــاله السّاحة الثّقافيّة لا الجامعة

يتحفّظ الدكتور محمد صالح بن عمر وهو أحد النقاد الفاعلين بقوة في المشهد الثقافي التونسي منذ أكثر من نصف قرن، على استخدام مصطلح «المدرسة» الذي لم يوجد في النّقد الأدبيّ مطلقا، فما كتبه الشّكلانيّون الرّوس في العشرينات ورولان بارط في السّتينات وكذلك باختين وتودوروف وجيرار جينيت وقريماس قام على تطبيق المنهج البنيّوي الذي وضعه سوسير وقوامه دراسة اللّغة في ذاتها ولذاتها، كما أنّ النّصّانيّة التي طبّقتها جوليا كريستيفا ونظريّة جماليّة التلقّي التي استعملها يوس الألمانيّ ليسا إلاّ تطبيقين من زاويتين متقابلتين للنظرية التّداوليّة التي نظرت إلى النّصّ على أنّه خطاب وربطت سياقاته بالمقام ووجّهت عنايتها إلى كيفية استعمال المتكلّم للّغة وكيفية تلقّيها من لدن السّامع، هذه النماذج وغيرها يستعرضها الدكتور بن عمر ليخلص إلى القول بأنه «لم توجد قطّ مدارس نقديّة وإنّما يتعلّق الأمر بمناهج لم يضعها نقّاد بل فلاسفة ولغويّون وعلماء في مجالات شتّى»، أما بخصوص «النّقد» فهو يرى أن ما يمارس في الجامعة ليس نقدا وإنّما هو نوعان: أحدهما البحث العلميّ الأكاديميّ في الأدب وخاصّيته أنّ الذي يمارسه يتوجّه به إلى المتخصّصين دون غيرهم لا سيّما لجان المناقشة ولجان الانتداب والتّرقية واللّجان المشرفة على المجلاّت العلميّة، والنّوع الآخر هو ما يلقيه المدرّس الجامعيّ على الطّلبة في المدرج من محاضرات وما يقوم به في قاعة الدّرس من تطبيقات، فهذا ينتمي إلى تعليميّة الأدب لا إلى النّقد، والتّعليميّة هي فنّ توصيل المعلومات والمفاهيم إلى المتعلّمين، أمّا النّقد الأدبي فيمـــارس في السّاحة الثّقافيّة لا في الجامعة ولا يشتـــرط في ممارسه أن يكـــون جـــامعيّا مثل عبـــّاس محمود العقّاد وغـــالي شكري وادوارد الخرّاط في مصر وعيسى النّاعوري في الأردن ومحمّد الحليوي وبوزيّان السّعديّ وأحمد حاذق العرف في تونس، وخاصّيته أنّ ممارسه يتوجّه بخطابه إلى جمهور الأدب الذي لا يتألّف بالضّرورة من متخصّصين ومتعلّمين، ولا يخفى أنّ نوعيّة المتلقّي تؤثّر تأثيـــرا عميقـــا في الخطاب، يقول بن عمر «أنا مثلا حين ألقي محاضرة في دار ثقافة عن الأدب لا أستعمل من المصطلحات إلاّ ما شاع كثيرا وأعوّض ذكر المصطلح بشرح المفهوم الذي يدلّ عليه باللّغة العامّة أي غير العالمة حتّى أتواصل مع الجمهور».

وبهذا المعنى يفضّل محمد صالح بن عمر ألّا يختزل توفيق بكار في صفة النّاقد بل يشبّهه بلطفي السّيّد في مصر فهو أب من آباء الأدب التّونسيّ لحضوره المكثّف طيلة حياته في السّاحة الثّقافيّة واختلاطه بالأدباء والفنّانين تماما مثل زين العابدين السّنوسي ومنجي الشّملي وأبي القاسم محمّد كرّو ومحمّد العروسي المطوي رحمهم الله، لقـــد خـــدم هـــؤلاء الأدب التّونسيّ كلّ على طريقتـــه وفي المجـــال الذي يتحرّك فيه وكان تأثيرهم في مسيرة هذا الأدب عظيما.

هكذا إذن تطوّق المُساهمات الأربع التي بنينا عليها مقاربتنا السؤالَ من مختلف جوانبه، فالقول بموجود مدرسة تونسية في النّقد الأدبي ينطوي على مجازفة إذ الأمر أقرب إلى المشروع منه إلى المنجز المتحقّق، هذا المشروع ينطلق من تراكمات معرفية لعبت فيها الجامعة التونسية دورا بارزا منذ تأسيسها، لا سيما فيما يتعلق بتمثل المعرفة النّقدية الغربية وتطبيقها على متون تراثية ومنجزات إبداعية حديثة، وتبدو تجربة توفيق بكار في هذا الصّدد نموذجية، لكنّ هذا الدور لا يمكن أن يكون قويّا ومؤثّرا إلاّ إذا ما استمرّ بأشكال تواصلية شتّى خارج إطار الجامعة وأمام جمهور من العامّة، ليس النّقد الأدبي في هذا التصوّر درسا جامعيّا فحسب بل ممارسة ثقافية تأسيسية، فالعقل النّقدي أساس الحداثة وثقافتنا التي لم يتأسّس فيها مفهوم النّقد هي التي تجعل من الممارسة النّقدية اليوم أكثر من أيّ وقت مضى مغامرة ضرورية تأصيلا لكيان.

ع.ب.

Ets Zouari & cie
Matériels Agricoles & Manutention

TUNIS
Rte de Sousse, GP1 Km7 2033 - Mégrine
Tél. : (+216) 70 130 070 - 70 130 060
Fax : (+216) 71 425 253

SOUSSE
Rte de ceinture, 4022 Z.I. Akouda
Tél. : (+216) 70 130 040 - 70 130 050
Fax : (+216) 73 343 233

SFAX
Rte de Gabes, bvd de l'environnement, Km 2,5
Tél. : (+216) 74 281 000
Fax : (+216) 74 281 020

GABES
Rte de Tunis Km 0,5 BP 31 - 6001 Hached Gabès
Tél. : (+216) 75 270 044 - 75 277 560
Fax : (+216) 75 274 151

• بقلم عز الدّين عناية

المثقّف المسلم في الغرب
إشكالية الدّوْر... تحدّيات الواقع

من الخداع للذات والتحايل على الواقع الحديث عن المثقف الغربي في المطلق دون التطرق إلى خلفياته الدينية والتراثية، فكلّ مثقّف تحكمه بنية ذهنية عميقة، وأبرز ما يتجلى ذلك في المكوّن الأنثروبولوجي اليهودي المنضوي تحت الحضارة الغربية ؛ لكن ذلك التنوع في البنى الذهنية لا يلغي الولاء إلى حاضنة حضارية جامعة والإذعان إلى هياكل مؤسساتية شاملة، ولا ينفي كذلك وجود مشترك واسع يلتقي فيه المثقف المسلم في الغرب مع نظيره المستند إلى التراث المسيحي والمنظور العلماني.←

غالبا ما تعْمد الرؤى المغالية، على مستوى ديني وعلى مستوى سياسي، إلى طمس ذلك المشترك الرحب وتحويله إلى مواجهة حادة مباشرة. وضمن سياق حديثنا عن المثقف المسلم في الغرب نعاين ما لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، في العقود الأخيرة، من دور في فكّ العزلة عن المسلمين في الغرب. فبعد أن كان النظر إلى جموع المهاجرين المستوطنين بالغرب، على أنهم شذاذ آفاق، لا نفع منهم يرجى سوى ما يجلبونه من عُمْلة صعبة من المَهَاجر إلى بلدان الأصل، بات الانشغال بهم والتعويل عليهم حثيثا في العديد من الرهانات السياسية والاقتصادية، وربما الثقافية في المستقبل المنظور، بوصفهم رديفا لا غنى عنه في الحراك العام.

فتلك التحولات التي لحقت بالجموع التابعة فيما سبق إلى البلدان الإسلامية، أمْلت بالمثل إعادة نظر في دوْر شرائح المثقفين منهم أيضا، من حيث إسهامهم الإضافي والمرتقَب في مجتمعاتهم الأصلية، جنب أدوارهم الأساسية في مجتمعاتهم الغربية الحاضنة. بناء على أن تأثير المثقف وإشعاعه ما عاد رهين المجتمع الماكث فيه، بل يتعداه إلى غيره بفعل سرعة التواصل الحاصل اليوم. سوف لن ينصبّ حديثنا عن المهاجرين بشكل عام في هذه الورقة، بل سيتركّز حصرا في العامِلين في القطاع الثقافي. حيث يُشكّل الانتماء الحضاري الأصلي، لدى شريحة مهمّة من المثقفين المسلمين في الغرب، مرجعيةً مضمَرةً في الحضور في الغرب والتفاعل معه. ونقصد بالبُعد الثقافي الإسلامي وبالمثقف المسلم في الغرب، في هذه المداخلة، الانتساب الحضاري بوجه عام، وليس الإقرار الإيماني بمدلوله العقدي الفقهي، بما يجوز دمج المسيحي العربي وشتى أتباع النِّحل المشرقية غير المسلمة، التي احتضنها الفضاء الحضاري الإسلامي، ضمن هذا النعت العام. لِما بين تلك الشرائح المهاجرة والتي باتت مستوطِنة في الغرب من تواشج وتقارب في الملامح. فمن التسرّع القول إن المسيحي العربي المهاجر هو أقرب إلى المسيحي الغربي بدعوى وحدة الدين، بل يبقى في الواقع أقرب إلى صنوه المسلم المهاجر والمستوطن، في هواجسه وتطلعاته وإشكالياته . إذ يجد المثقف المسلم نفسه مشدودا إلى مجموعته الحضارية السالفة، حتى وإن شملته الحاضنة الكبرى للغرب. ورغم إسهام ذلك المثقف في أنشطة المؤسسات الثقافية الغربية: رسمية كانت أو عمومية أو خاصة، والتي عادة ما توظف الخلفية الثقافية للمنتمي إليها، أو تستعين به لطبيعة تكوينه الأكاديمي المتميز، بقصد إحداث إضافة نوعية للمؤسسة، أكان في المجال الإعلامي أو التعليمي أو البحثي أو ما شابهه. فالمثقف المسلم الغربي وعلى غرار نظيره المثقف الكاثوليكي أو اليهودي، ينظر جميعهم إلى الواقع بشتّى تفاعلاته من خلال خلفياتهم التراثية، وهو ما لا يعني ولاء والتزاما بالمدلول العقدي والمحدّد الإيماني الضيق، وإنما هو مجرد مرجعية ثقافية رؤيوية لا غير. بَيْد أنّ ذلك الاندماج المشار إليه للمثقف المسلم، في النشاط الثقافي في الغرب، لا يلغي ما قد يشكّله الانتماء الحضاري الأصلي للمثقف المسلم من إشكاليات مركّبة في لحظات التأزم. لتشهد أواصر الانتماء السالفة انتقادا، وقد تتطور إلى اتهام من طرف المؤسسة الجامعية المنتمي إليها أو جهات سياسية مناهضة. وبرغم المسافة المفترَضة -على مستوى تاريخي وواقعي- التي تفصل المثقف المسلم عن وقائع المجتمعات الإسلامية، فالمخيال الجمعي الغربي غالبا ما ينصّبه غصبا وعنوة ممثّلاً لتلك الحضارة المأزومة وطرفا فيها.

وضمن ما أسلفنا الإشارة إليه في مستهلّ حديثنا بشأن ما لثورة الاتصالات من أثر في فك العزلة عن الجموع المسلمة المستوطِنة بالغرب، ترافقت تلك التحولات بحرص في العقود الأخيرة في أوساط الجاليات المسلمة على التشبث بعناصر الهوية الأصلية والسعي في تطويرها داخل الغرب. وقد تجلى ذلك في أوساط الجاليات العربية خصوصا في الإصرار على تعليم الأبناء من مواليد المهجر العربية، بعد أن ساد إهمال لها طيلة عقود، حتى بلغ بالأجيال الأولى حدّ التفاخر برؤية الأبناء وقد تناسوا لغة الأجداد، هذا فضلا عن الحرص على أداء الشعائر الإسلامية والاحتفاء برموز الهوية السالفة، وصولا إلى التزيي بأزياء البلد الأصلي بشكل مريع أحيانا، والتي قد تتحول إلى أضاليل وأوهام خادعة في المهجر.

في هذه الأجواء مثّل العنصر الديني في الثقافة الإسلامية في الغرب عنصرا إشكاليا، جراء التعويل في استجلابه وتوريده من البلدان الإسلامية بشكل بضائعي، دون واقعية تنزيله في مجتمعات غربية يغلب عليها الطابع المسيحي العلماني ودون التنبه إلى شروط التعايش المطلوبة دون مغالاة.

والصواب أن الثقافة الإسلامية في الغرب تحتاج إلى تمتين عرى التواصل مع واقعها «الجديد»، من خلال خلق تفاعل مع المجتمعات الحاضنة، وألاّ يختلق المثقف المسلم الصِّدام المؤدي إلى الصراع مع الثقافة الغالبة والمهيمنة، بعد أن قطع شوطا في الانتماء إلى المجتمعات الغربية. وحتى في حال بروز خلافات أو تجاوزات ينبغي التعاطي معها برصانة، خالية من التشنج والانعزال. فالمثقف المسلم مدعو إلى الكف عن التعامل مع الغرب بمثابة الآخر، بل بوصفه جزءا منه، وإن تخلّلت انتماءه مصاعب أو عثرات، وهي بالفعل موجودة ومتفاوتة بين بلد وآخر، ينبغي أن يعمل من داخل مؤسسات الغرب لتغييرها وتحويرها.

لنتمعن تكتّل المثقفين المسلمين المقيمين في الغرب: الجلي أن ثمة نوعين من هؤلاء: شقٌّ مندمج ضمن المؤسسات الغربية، وعادة ما هو خاضع إلى ضوابط تلك المؤسسات وتوجهاتها واستراتيجياتها، وما لا يعني أنه في مأمن من أي ضغط أو أي حرج، قد لا يكون مقصودا أحيانا، وإنما جرّاء تحوّلات اجتماعية ومؤسساتية موضوعية، تسير وفق نسق بطيء؛ وشق آخر عائم في الغرب وغير متجذر ماديا فيه، يميزه تواصل أمتن مع بلدان المأتى، وانشغاله الثقافي بالأساس متوجه نحو تلك البلدان، ونضرب مثلا في ذلك بعديد الكتّاب والصحافيين والإعلاميين العرب والمسلمين ممن يرتزقون من العمل مع جهات عربية وإسلامية، بما يجعلهم خاضعين لتقلبات سياساتها وتوجهات أنظمتها←

التي يشتغلون لديها إعلاميا أو سياسيا أو دينيا. وبوجه عام هناك ثلاثة قطاعات مهمة عادة ما تستقطب المثقفين المسلمين في الغرب، وهي قطاع التدريس والإعلام والبحث العلمي، ولو نظرنا إلى نسب العرب المسلمين العاملين فيها نجد عددَهم ضئيلا مقارنة بعدد المستوطنين الجملي منهم.

فالمسلمون في المَهَاجر الغربية (بما يفوق عددهم خمسين مليونا)، السواد الأعظم منهم يعيشون استيراد ثقافتهم الدينية، وليس هناك قدرات حقيقية تسمح بخلق ثقافة مسلمة غربية محلية، وهو عائد لكون الجموع المليونية هي فئات عمالية، بدأت بالكاد شرائح منها تستثمر في الثقافة مع الجيل الثاني. فقد يرى الزائر مَعلمَ «معهد العالم العربي» في باريس فيتوهّم أن دول الغرب تزخر بالأنشطة الثقافية والواقع خلاف ذلك. فلو نظرنا إلى الجارة إيطاليا على سبيل المثال التي تضم ما يناهز مليوني مسلم وتُعدّ أكثر الدول الغربية استقبالا للقادمين من العالم الإسلامي، لا يزال النشاط الثقافي فيها محدودا للغاية، حيث لا يتعدى عدد الكتب العربية المترجَمة إلى الإيطالية فيها 400 كتاب، ولا تتواجد فيها صحيفة أو مجلة أو إذاعة نابعة من هذين المليونين، من هنا ندرك عمق التفاوت بين أوضاع المسلمين في الغرب.

خلّفَ وضعُ –محدودية النشاط الثقافي- فتوراً في أوساط العاملين في ذلك القطاع من المسلمين، على قلّتهم، من حيث التواصل مع جالياتهم الأصلية المنتمين إليها، وذلك لضعف الإمكانيات بينهم، فتراهم ينحون للتعامل مع دوائر الثقافة المهيمنة في الغرب أو مع مؤسسات ثقافية تابعة لبلدان المأتى، التي غالبا ما تملي شروطها على المثقف المسلم الباحث عن تجسير الهوة الثقافية بين الشرق والغرب.

لقد شكّل الإسلام المهاجر حقلا زاخرا في عديد الأبحاث السوسيولوجية والسياسية في الغرب، لم يُخفِ بعضها التحيز أو التوظيف السياسي في بعض الأحيان. ولو تمعّنا في الأبحاث التي أسهم بها منتمون إلى الثقافة الإسلامية، ممن يقيمون في الغرب، نلحظ قلة إسهامهم في ذلك؛ وعلى صعيد آخر نعاين شحّ المتابعة العلمية لظاهرة الإسلاموفوبيا من قِبل الغربيين، رغم ما لتلك الظاهرة من آثار سلبية على الجموع المسلمة، وهو عائد بالأساس إلى أن الوجود الإسلامي يمثّل مشكلة وتهديداً وخطراً (الاندماج، الإرهاب، المخاطر الأمنية، التحديات المستقبلية) وهو مُدان وليس ضحية. وحتى الراهن لم تخلق الشرائح الاجتماعية المتضررة من الإسلاموفوبيا أدواتها ووكلاءها لمعالجة الظاهرة. وهو ما يكشف عن قلة العاملين في المجال الثقافي .

ناهيك عن تلك النقائص في أوساط المثقفين المسلمين في البلدان الغربية، حالة التشتت المميزة لهم، تجدهم يفتقرون إلى برامج جامعة وغالبا ما تكون إسهاماتهم فردية. فالمثقفون المسلمون المستوطنون في الغرب، وبإمكانياتهم الثقافية المتواضعة، ومحدودية أدواتهم المعرفية، لا يجدون مناصا من ضرورة تكثيف التواصل مع شق واسع من المثقفين الغربيين الأصيلين، يشتغلون على الثقافة العربية والإسلامية، في أقسام الاستعراب والإسلاميات بوجه عام ومراكز الأبحاث، في مجالات التاريخ وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والسياسة والآداب والفنون. ينبغي العمل على تطوير تلك الشراكة الثقافية مع هؤلاء المستعرِبين وخبراء الإسلاميات، وهو ما يبقى رهين خلق ديناميكية في فهم الإسلام لدى من ينصّبون أنفسهم أوصياءَه التاريخيين، ولا يتركون الفرصة في ذلك حتى للمهتدين الجدد بوصفهم «أعاجم»، ولعل المثاقفة الإسلامية الغائبة مع ثقافة المكان هي السبيل لإيجاد تسوية موضوعية هادئة لما يشهده العالم الغربي من ارتياع من الإسلام والمسلمين..

ع.ع.

أستاذ تونسي بجامعة روما لاسابينسا

كان الباحث الإيطالي أدريانو فابريس قد بيّن في كتابه «الفكر اليهودي في القرن العشرين» أثر فاعلية تلك البنية لدى شقّ واسع من المفكرين الغربيين من أصول يهودية:
Il pensiero ebraico nel novecento, A cura di Adriano Fabris, Carocci editore, Roma 2015.
في كتابيهما «ما لم يُصرَّح به بشأن الهجرة»، يتعرض ستيفانو آلياڤي وجامبيرو دالا زوانا إلى مسألة التقارب بين الجماعات المهاجرة بناء على مخيالها الحضاري السالف:
Stefano allievi – Giampiero Dalla Zuana, Tutto quello che non vi hanno mai detto sull›immigrazione, Laterza, Roma 2016, 75.
Stefano allievi, Le trappole dell'immaginario: islam e occidente, Udine, Forum 2007, p. 76.
راجع كتاب إنّزو باتشي، الإسلام في أوروبا. أنماط الاندماج، ترجمة: عزالدين عناية، كلمة، أبوظبي 2010، ص: 67 وما بعدها.

انظر مؤلفنا الدين في الغرب، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت 2017، ص: 150.

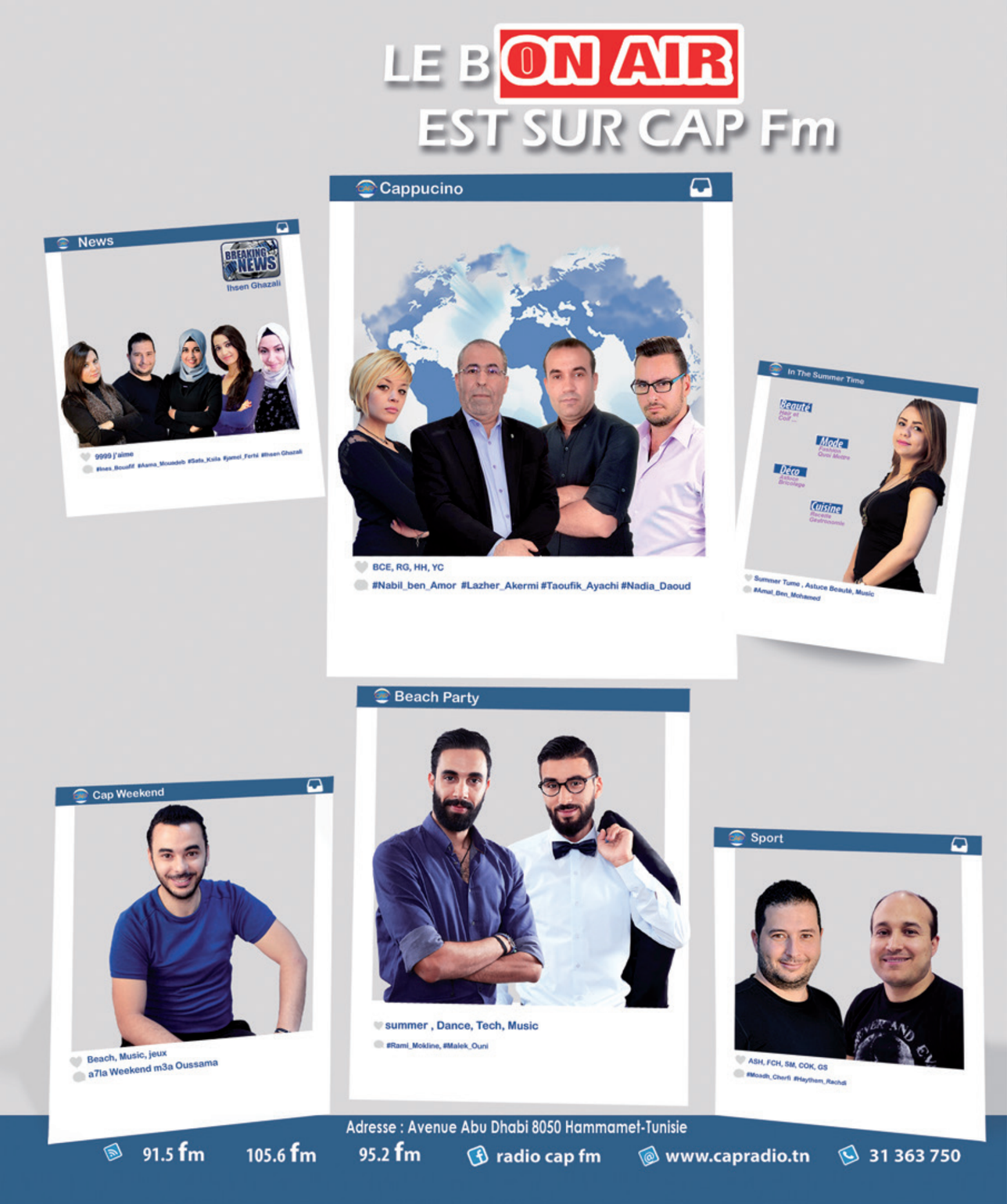

• بقلم الحبيب الدريدي

«سيرة مصطفي بن إسماعيل»

عندما آلت الدّولة التّونسيّة إلى ملك عضوض

حالما فرغتُ من قراءة كتاب «سيرة مصطفى بن إسماعيل» حضرتني أبيات مأثورة لشاعر لبنان الكبير بشارة الخوري المعروف بالأخطل الصّغير (1890 – 1968) تُلخّص على نحو صادق ووفي حال البلاد التّونسيّة في تلك المرحلة العصيبة أواخر القرن 19 حيث يقول:

يَا أُمَّـــةً غَـــدَتِ الـــذِّئَابُ تَسُـــوسُـــهَا غَـــرِقَتْ سَفِينَـــتُـــهَا فَأَيْـــنَ رَئِيسُـــهَـــا؟
غَـرِقَـــتْ فَلَيْـــسَ هُنَـــاكَ غَيْرُ حَـــطَائِمِ يَبْـــكِي مُـــؤَبِّنُهَا وَيَضْـحَـــكُ سُـــوسُـــهَا
تَتَمَـــرَّغُ الشَّهَـــوَاتُ فِي حُـــرُمَـــاتِـــهَا وَتَعِيـــثُ فِي عَظَمَـــاتِـــهَا وَتَـــدُوسُـــهَا
تَعْسًـــا لَهَـــا مِـــنْ أُمَّةٍ، أَزْعِيـــمُـــهَا جَـــــلَّادُهَا وَأَمِينـــهُـــهَا جَـــاسُـــوسُـــهَا؟

والحقّ أنّ المطّلع على سيرة ذلك الرّجل يدهش لسقوط أخلاقه وبشاعة شروره وفظاعة خياناته ولا يملك إلّا أن يشعر بأنّ اللّقب الذّي كان يجدر أن يحمله بدلا من لقب «الوزير الأكبر» هو «الشّيطان الأكبر»، فهو كما قال عنه مؤلّف الكتاب «أَشَرُّ مِنَ الوسواس الخنّاسِ».

أمّا الكتاب فهو وثيقة نادرة اهتمّ بتحقيقها الدّكتور رشاد الإمام (1932-2007)، وهو مؤرّخ وجامعي درّس بكليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بتونس وعمل بعدد من مراكز الدّراسات والبحث الوطنيّة والعربيّة، وتولّت وزارة الشّؤون الثّقافيّة نشر هذا الكتاب سنة 1981. وقد عزّزه المُحقّق وأثراه بعدد هامّ من الملاحق والوثائق والفهارس.

ولا يتضمّن المخطوط اسم المؤلّف الذّي ظلّ مجهولا، إلّا أنّ المحقّق يُرجّح أن يكون للكتاب مؤلّفان إثنان: الجزء الأوّل منه ينسبه إلى محمّد السّنوسي صاحب «الرّحلة الحجازيّة» (1851-1900)، أمّا الجزء الثّاني فيميل إلى اعتباره من تأليف علّالة بن الزّاي وهو كبير أعضاد مصطفى بن اسماعيل وأنصاره. فماهي أهمّ ملامح سيرة مصطفى بن إسماعيل؟ وماهي جناياته على البلاد التّونسيّة قبيل انتصاب الحماية الفرنسيّة؟

«كلّ إناء بما فيه يرشَح»

إذا عُدنا إلى نشأة مصطفى بن إسماعيل وجدنا أنّه عاش طفولة هامشيّة قادته إلى الانحراف والشّذوذ، فقد وُلد سنة 1850 من أب مسلم وأمّ يهوديّة اعتنقت الإسلام في بيت زوجها، وتوفّي والداه وهو ما يزال طفلا فتسكّع في شوارع مدينة تونس ممزّق الثّياب رثّ الهيئة، ثمّ عمل نادلا بخمّارة لأحد المالطيين، ولم يدم ذلك طويلا فاشتغل معاونا لأحد الحلّاقين بسوق البلاط، ثمّ انتهى في كفالة أحد موظّفي قصر الحكومة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ المؤلّف يصف هذا الانتقال الأخير بقوله «ثمّ ألقته يد الفساد»، والمقصود بذلك أنّ الصّبيّ بن إسماعيل انساق إلى سيرة الشّواذّ والمُجّان وأنّ ذاك الموظّف الحكوميّ اتّخذه غلاما من غلمانه.

والغريب أنّ صفة الغلام هي التّي ستدخله قصور البايات وتدفع به بعد ذلك إلى الارتقاء في المناصب، فلمّا اعتلى محمّد الصّادق باي العرش طلب أميرُ لواء حراسته غلمانًا يخدمونه فكان مصطفى بن إسماعيل أحد أولئك الغلمان. وهكذا ولج حياة القصر وارتقى في الخطط وتولّى عديد الوظائف فأسندت إليه مهامّ وكيل مشتريات القصر وأمير لواء حرس الباي ووزارة الحربيّة ووزارة الشّورى ثمّ الوزارة الكبرى من 1878 إلى 1881 وتحوّل بسرعة مذهلة من غلام للخدمة إلى «رجل دولة»! ، ولم يكن ذلك طبعا لكفاءة أبداها أو نجابة أظهرها وإنّما لمكانته في قلب الباي الذّي كان مغرما بغلامه غراما شديدا، ولما كان يتقنه من نسج للمكائد والدّسائس والمؤامرات.

«الطّيور على أشكالها تَقَع»

لمّا كان بن إسماعيل قد نشأ في بيئة اجتماعيّة متدهورة قيما وأخلاقا وتقلّب في مستنقع آسن من الرّذالة والفساد فقد أحاط نفسه بمجموعةٍ من الأعوان الذّين لا يقلّون عنه فسوقا وخُبثًا وهم: علّالة بن الزّاي نديم مصطفى بن إسماعيل وأوّل مساعديه، وإلياس مصلّي وزوجته لوجيا مصلّي، أمّا الزّوج فهو من أصل سوريّ التحق بخدمة البايات منذ 1847، عُيّن مترجما بالقصر ثمّ مستشارا بوزارة الخارجيّة، ولكنّه عُزل لأسباب تتعلّق باحتيالات وسرقات ولم يعد إلى وظيفته إلّا سنة 1879 بعد وساطة قام بها قنصل فرنسا «روسطان»، وأمّا الزّوجة فهي من أصل إيطاليّ، ويذكر أنّها كانت فائقة الجمال، وقد اعتمد زوجها على جمالها ليتمكّن من الارتقاء في وظائف هامّة بالحكومة التّونسيّة.

ومن القصص التّي تُروى عنها أنّها لمّا زارت باريس سنة 1853 أبهرت بجمالها الفائق معظم رجالات الحكم هناك حتّى أنّ أحد موظّفي وزارة الخارجيّة الفرنسيّة طعن نفسه بالسّيف الذّي اجتاز صدره إلى ظهره فداءً لجمالها السّاحر.

وسيكون هذا الثّالوث أعضادا لمصطفى بن إسماعيل في المكـــر والاحتيال والارتشاء وخيانة الوطن وبيع الذّمّة إلى قناصل الدّول الأجنبيّة.

إن يسرق بن إسماعيل فقد سرق بن عيّاد من قبلُ

لم تكد الماليّة التّونسيّة تستردّ بعض أنفاسها مع وزارة خير الدّين باشا بعد الخسائر الهائلة التّي تكبّدتها بسبب سرقات محمود بن عيّاد ومصطفى خزندار حتّى ابتُليت البلاد في شخص مصطفى بن إسماعيل بلصّ لا يقلّ عنهما نهمًا وشراهة إلى المال. فقد انتهز فرصة عزل الوزير الأكبر مصطفى خزندار ومصادرة أملاكه ليسارع إلى الاستيلاء على كلّ ما في بيته من أثاث ومتاع وأموال ومصوغ. كما استغلّ انتقال الباي من قصر باردو إلى القصر السّعيد ليستولي كذلك على معظم مصوغ القصر وملبوسه وأثاثه. ويذكر الكتاب أنّه اختزن أموالا كثيرة منهوبة ومُغتصبة من أملاك الدّولة والبايات والأمراء والأهالي وأموالا قبضها من رشاوٍ من مسؤولين تونسيّين وأجانب، وقد هرّب مقادير كبيرة من تلك←

الأموال والمجوهرات خارج البلاد التّونسيّة مستندا إلى حصوله على الجنسيّة الفرنسيّة.

«الفتنة أشدّ من القتل»

لعلّ أشنع ما برع فيه مصطفى بن إسماعيل هو التآمر على الدّولة ورجالها وحياكة الدّسائس والفتن وترويج الأكاذيب والأراجيف وبثّ الضّغائن والشّحناء لإبعاد رؤسائه ومنافسيه حتّى يخلو له وجه الباي ويستأثر بأخذ القرار في القصر، وهكذا تسلّق بن إسماعيل سلّم الوظائف العليا والمناصب في الدّولة التّونسيّة عبر الإيقاع بين الباي ووزرائه وإلقاء العداوة بينه وبين أفراد عائلته وحاشيته والسّعاية بمعاونيه، من ذلك أنّه تآمر مع طبيب الباي «نيكولا فيانالي» لقتل شقيقه محمّد العادل باي مسموما وهو ما تمّ فعلا سنة 1870، كما أهدى خمرة مسمومة لشقيقه الثّاني الطّاهر باي فأودى ذلك بحياته.

كما زرع الفُرقة والتّباغض بين الباي ووزيره الأكبر المصلح خير الدّين باشا باختلاق الأكاذيب حتّى يُنابذ الباي خير الدّين، ذلك أنّه لمّا سافر وزير الحرب رستم إلى دار الخلافة العثمانيّة أوهم بن إسماعيل الصّادق باي بأنّ رستم حمل معه إلى الخلافة مكتوبا من خير الدّين بموافقة أهل المجلس الشّرعيّ لطلب الولاية على تونس وتنحية البايات، وفي هذا الصّدد أرشى بن إسماعيل عددا من الصّحف لمهاجمة خير الدّين وتعيّبه ثمّ أتى بها إلى الباي حجّة على ما يدّعيه، كما أرشى بعض أعوان الباي ورُسله إلى خير الدّين حتّى يتحدّثوا أمام الباي بما يوغر صدره على وزيره الأكبر، ومازال بن إسماعيل يلحّ في إرباك خير الدّين وبثّ الشّقاق بينه وبين الباي حتّى اضطرّه إلى الاستقالة من الوزارة الكبرى. وكذلك فعل مع خلف خير الدّين الوزير الأكبر محمّد خزندار حيث ادّعى أنّ القناصل يشكون سوء معاملته ثمّ استأجر طبيب الباي «ماسكوري» بخمسين ألف ريال ليُشير على الوزير الأكبر بالاستعفاء، وأغرى كلّ من يلتقي الباي أو وليّ عهده بأن يتحدّث إليهما بسوء معاملة الوزير الأكبر للنّاس حتّى دفع محمّد خزندار إلى طلب الاستقالة من الوزارة فتولّاها مصطفى بن إسماعيل في 25 أوت 1878.

ولم يكتف بالوزارة الكبرى بل طمح إلى ولاية العهد فسعى إلى التّفرقة بين الباي وأخويه علي باي والطّيب باي حتّى يتيسّر له قتلهما فتتمهّد له السّبيل إلى الاستئثار بولاية العهد، فكان يوهم الباي بأنّ أخاه الطّيّب باي يتآمر مع فرنسا لطلب الملك لنفسه مقابل منحها الحماية على تونس فانتهى الأمر بالباي إلى إيداع أخيه السّجن. وللتّخلّص من علي باي زعم بن إسماعيل أنّه يتآمر مع إيطاليا للإطاحة بالباي فعرّضه لغضب أخيه وعداوة فرنسا وقنصلها «روسطان».

«إنّ الغلمان لأنجَاسٌ مناكيدُ»

يُجمع كلّ المؤرّخين الذّين اهتمّوا بدراسة القرن 19 في تونس على الدّور المحوريّ الذّي اضطلع به مصطفى بن إسماعيل في انتصاب الحماية الفرنسيّة بتونس، وقد جاء في كتاب «سيرة مصطفى بن إسماعيل» من الأحداث والوقائع ما يؤكّد هذا الدّور. فقد وضع هذا الرّجل نفسه تحت إمرة القنصل الفرنسيّ «روسطان» من أجل تنفيذ خطّة فرنسا الاستعماريّة مقابل رشاو وأطماع في نيل مناصب عليا. من ذلك حادثة طلب فرنسا مدّ سكّة الحديد من دخلة جندوبة إلى الجزائر تسهيلا لدخولها البلاد التّونسيّة، وأمام امتناع الوزير الأكبر آنذاك محمّد خزندار لجأ «روسطان» إلى طلب مساعدة مصطفى بن إسماعيل مقابل وعود بالوزارة الكبرى فلم يزل مع الباي يراوده إلى أن استجاب لمطلبه.

ثمّ كانت الخيانة العظمى وهي اتّفاقه مع قنصل فرنسا على إقناع الباي بقبول إمضاء معاهدة الحماية الفرنسيّة على تونس مقابل 5 ملايين فرنك ومساعدة فرنسا له على نيل ولاية العهد. ولمّا امتنع الباي عن قبول الحماية مارس عليه بن إسماعيل كلّ أشكال الضّغط والتّخويف وأشار على «روسطان» بإدخال الجيش الفرنسي إلى تونس ومحاصرة قصر الباي لوضعه أمام الأمر الواقع وإرغامه على الإذعان لمشيئة فرنسا وإمضاء المعاهدة، بل إنّ بن إسماعيل كاتب جميع الجهات التّي يريد العسكر الفرنسيّ أن يدخلها بأن لا يتعرّضوا له بأيّ وجه فكان للفرنسيّين ما أرادوا في 12 ماي 1881.

« تُقطّع أعناقَ الرّجال المَطامع»

أمّا نهاية مصطفى بن إسماعيل فجاءت مصداقا لقول الشّاعر:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ إِهْـــلَاكَ نَمْلَة
سَمَتْ بِجَنَاحَيْهَا إِلَى الجَوِّ تَصْعَدُ

فقد توفّي محمّد الصّادق باي سنة 1882 وعُزل «روسطان» فلم يجد بن إسماعيل سوى الهرب إلى فرنسا فأقام هناك مـدّة باع فيهـــا معظم ما تبقّى له من ممتلكات ثمّ انتقل إلى اسطنبول حيث مات سنة 1887 فقيرا مشرّدا كما بدأ.

غير أنّ المتأمّل في هذه السّيرة يقف على ما أصاب الدّولة التّونسيّة عصرئذ من ضعف ووهن وما تردّت في أحوال البلاد السّياسيّة والاقتصاديّة والفكريّة من تدهور وانحطاط، فقد أُبعدت نُخب التّنوير والإصلاح وقُبر دستور 1861 وأُطيح بالأكفاء من رجال الدّولة أمثال خير الدّين، وصعدت فئة ممّن عُرفوا بالنّقص في التّكوين والضّعف في الإرادة والخمول وعدم الاكتراث بشؤون البلاد لا همّ لهم إلّا الإثراء الفاحش وجمع الأموال فتفشّت في أوساط «الطّبقة السّياسيّة» سلوكات الارتشاء والفساد والخيانة والعمالة للأجنبيّ وائتمر الحكّام بأوامر قناصل الدّول الأوروبيّة حتّى وقعت البلاد فريسة للأطماع الأجنبيّة وآلت الدّولة التّونسيّة إلى ملك عضوض في زمن كانت فيه الأقطار المتمدّنة تستحثّ الخطى نحو أفق الحداثة الرّحيب، ألم يقل ابن أبي الضّياف قبل ذلك بسنوات : «إنّ القوم سبقونا إلى الحضارة بأحقاب ولله فينا علمُ غيب نحن سائرون إليه»؟.

ح.د.

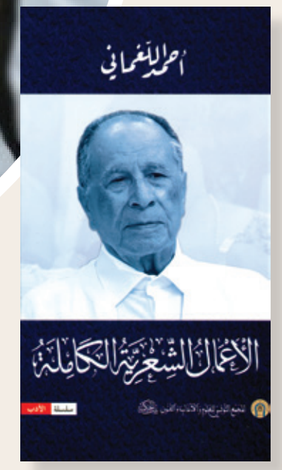

أحمد اللغماني، «أنا وزماني»

ننثر في هذا العدد ورقات من النصّ النثري الوارد في الأعمـال الكاملـة للشاعــر أحمد اللغماني، الصـادرة في الأشهر الأخيرة عن المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون «بيت الحكمة». عنوان النصّ «أنا وزماني»، وقد اقترن فيه جمال اللفظ بروعــة التعبير ودقّة الوصف وطلاوة الأسلوب القصصي ، وهو بمثابة ترجمة ذاتية، استعرض فيها عددا من الأحداث التي عاشها.

في المقتطفات التالية ، يحمل أحمد اللغماني القارئ إلى عالم طفولته في مسقط رأسه، قرية الزّارات من ولاية قــابس:

أيّها القارئ العزيز،

....لا أعلمُ ولا أحدٌ يعلمُ للزّارات تاريخًا واضحًا فشأنها في ذلك شأن وليّها «سيدي أحمد البكّاي».

أمّا أبناء الزّارات فكيف لي أن أصفهم لك وأنا واحد منهم؟ ما يكون حالُ قوم نشأوا على الحرمان وتطبّعوا به وألفوا الشظف ورضوا عنه فكانت القناعة أولى فضائلهم؟ جاهدُوا الأرض فاقتلعوا منها أقلّ ممّا يُرضي الحــاجة واكْتفوْا بــه، ذلك أنّ حـاجتهــم طوعُ إرادتهم: يمــدّونها عند الوجد ويشدّونها عند الإملاق. فمنهم «الثريّ» بالقياس إلى مفهوم الثروة عندهم وهو امتلاك بُستانٍ أو غابتين في الواحة أو مزرعتين في البادية وقطيعٍ من الغنم ورأسٍ أو رأسين من الإبل.

وأمّا المعدمون – وما أكثرهم – فلا يبيتون على الطّوى ذلك أنّ للقرية نظامًا في التّضامن قلّ أن يوجد له مثيل في الجهة توارثوهُ جيلاً عن جيل فكان من ثوابتِ خصالهم، فهم –على ما كانوا عليه من حاجة– مُكتفونَ بما قسم الله لهم، مُنغلقون على أنفسهم تتلخّص الدّنيا عندهم وتختصرُ، فهي تقف عند سوادهم وراء ضريح «صيد الواد» غربًا وعند شاطئ البحر شرقًا وسور المدرسة شمالا وعند منتهى الواحة جنوبًا: ذلك كان عالمهم وإنّه ليتسع لعالمهم ولا يضيقُ بآلامهم. ينقسم الخضوع والنّفوذ في الزّارات إلى حيّين يقتسمان جغرافيّة القرية هما «أولاد منصور» ومن يليهم لهم الشطر الغربيّ من القرية، وحيّ «أولاد الأحول» ومن يليهم ولهم الشطر الشرقيّ.

ظلّ هذان الحيّان يتنازعان النفوذ جيلًا بعد جيل. وربّما لجأ أحدهما إلى استظهار «المستعمر» على مناوئه والاستعانة بـ «المعمّر تريبولي» (TRIOLET) الذي قدم إلى الزّارات أوائل القرن الماضي وامتلك أخصب المزارع المتاخمة للشاطئ، وابْتنى له قصْرًا فخمًا تعلوهُ منارةٌ غريبةٌ يُسميه أهل القرية «برج المعمّر» وأثناء الحرب الثانية كثيرًا ما كان أهل القرية يشاهدون إشارات ضوئيّة ترسلها المنارةُ ليلا. وبعد أن حصلت بلادنا على استقلالها أمّمت بُرج «المعمّر» وأصبح ذلك البرج معملا عصريًا لتصبير السمك، أحدثه أحد شبّان الزّارات الناشطين رحمه الله.

ولأطوف بك أيضًا – أيّها القارئ العزيز – هذين الحيّين وأعرّفك بأولاد منصور وأولاد الأحول وقد التفّ حولهما حلفاء وتفرّعوا إلى فروع وغصون: فتفرّع في حيّ أولاد منصور «اللّغامنة» وانحازت إليهم أحياءٌ أخرى أهمّها «المعاييف» و«البطائنة» و«الدّحامنة» وكلّ هذه الفسيفساء من العروش يسكنون الجهة الفوقيّة من القرية، وظلّت هذه الفسيفساء مقيمة في الجهة العلويّة.

أمّا «أولاد الأحول» فكانوا يضمّون: «أولاد عمّار» و«أولاد المخاتير» و«أولاد الحجّاج» و«أولاد عيّاد» وغيرهم. وهؤلاء كلّهم مقيمون في الجهة التحتيّة وظلّت هذه الفسيفساء القبليّة مقيمةً على نسق من الحياة لها أخلاقها وتقاليدها وقوانينها، وهي إن اتّخذت مظاهر عصريّة وأشكالاً حضاريّة لا تزال تخضع لدستور «العشيرة» وقانون «العصبيّة» في كلّ شأن من شؤون حياتها. أمّا إذا طرأ طارئ من خارج الزّارات يريد بها شرًا فإنّ هذه الأحياء المتنافرة تلتفّ وتلتحمُ فتكون واحدة على الدّخيل أو المغير، وهكذا تنطبق عليها العبارة: المأثورة «أنا وأخي على ابن عمّي، أنا وابن عمّي على الدّخيل».

وحدث أن تصاهر الحيّان المتنافسان وأنجبا من الأولاد من له خَوَلٌ في الحيّ المُناوئ، وحين يبلغ الولد لا يرى ضيرًا في التعصّب إلى حيّ أبيه ونصرة أعمامه على أخْواله. والزوجة من الحيّ المنافس تظلّ هي أيضًا على ولائها لحيّها، وانحيازها الصامت إليه. وإذا ألمّ بها مرضٌ وأحسّت بقرب أجَلها فقد يحدث أن تعود إلى أهلها لتقبرَ في مقبرتهم. عرفتُ هذا كلّه عن قريتي وأنا صبّي وعشته كما عاشه أترابي، واغتربت بي الأعوام عن الزّارات وأهلها في فجر شبابي فتباعدت زيارتي لها فامّحت – أو كادت –ميولي لتلك العصبيّة القبليّة.

وعدت إلى الزّارات وتقاربت زياراتي لها وتطاولت فإذا تلك العصبيّة لم تفقُد شيئاً من شحنائها، ولم يزدها ازدهار القرية إلاّ شراسة.

وإلى هنا بيّنتُ موقع الزّارات: شوارعها ومتاجرها، وساكنيها واتصالهم ببعضهم في «أحيائهم» المنفصلة.

والزّارات هذه هي الزّارات القديمة التي حطمتها الحرب الأخيرة ولم يبق منها إلاّ «صيد الواد»: سيدي أحمد البكّاي. والصخرة العظيمة التي استنتجتُ منها أنّ الزّارات ربّما قد كان لها شأن في العهد الروماني. والمكان الذي سمّوه «فم القصر» يُشيرٌ إلى أنّه كان موضعًا لقصر من القصور الرومانيّة. «والله أعلم».

نشأتُ في حجر لا أدري هل عرف غيري من الأطفال حِجرًا في عطفهِ وحنانه وتقلّبتُ في حُضن مازلتُ إلى يومنا هذا أحسّ «دفأه» وحنانه وكلّما اسْتذكرتهُ والتصقتُ به وعيتُ تمام الوعي ما كانت تسرّ به إليّ خفقاته. وحاضنتي في كلّ هذا هي جدّتي للأمّ «أمّي عزيزة» كما كنتُ أدعوها. ذلك لأنّي كنتُ في كفالة جدّي وإن لم أكن يتيما.←

لم يكن والدي – مثل سائر وُجهاء القرية – يكتفي لزوجة واحدة. فقد تزوّج والدي أوّل زواجه بفتاة من اللّغامنة وأنجب منها ثلاثة أبناء وبنتًا. ثمّ بدا له أن يخطُبَ امرأة من «أولاد الأحول» ذلك الحيّ المناوئ لحيّنا وأنجبتْ له طفلا هو «ضوءُ» ثمّ فارقها وتزوّج بنت عمّ له توفّي زوجها «الكروي» وكنت أنا ثمرة هذا الزواج. ثمّ فارق أمّي واسترجع بنت الأحول، كما كانت تسمّيها اللّغامنة. جرى كلّ هذا وزوجة والدي الأولى لم تبرح بيتها، عائشة مع أبنائها الأربعة صابرة مصابرة.

كلّ هذا حدّثتني به أمّي عزيزة جدّتي: قالت لقد خرجت من بيت أبيك وأنت جنين. وكانت هنا في هذه السّقيفة التي نجلس عليها الآن. وكان ذلك في ليالي الرّبيع القلائلة التي إذا عصفت جنّت.

وتزوّجت أمّي من حيّ أولاد عيّاد الذين كانوا من حُلفاء أبناء الأحول. فكأنّها أرادتْ أن تُحدثَ مُعادلة لزواج والدي من الحيّ المناوئ لحيّنا.

كانت أمّي تأتيني إلى بيت جدّي في المواسم لتراني، وكنت ألقى منها ما يلقى الأبناء من أمّهاتهم، لكنّها – رحمها الله – لم تكن تلقى منّي ما تلقاه جدّتي من الميل. فكانت تتألّم من ذلك في صمت.

أمّا والدي فلم أكن أراه إلاّ في المواسم فكنت أذهب إليه في تلك المناسبات فتتلقّاني زوجته بنت الأحول بكلّ حفاوة وتبجيل فلم تكن تدعُ شيئاً ممّا يستميل الأطفال إلاّ أحضرته لي فأقضي اليوم مكرّما مبجّلا. غير أنّ ذلك كان تكريم الضيف وتبجيله، حتى إذا قرَبَت الشمس الغروب عدت إلى جدّتي.

وأستجدُّ ذاكرتي لأرى في طفولتي الواعيةَ صورةً واحدةً من الإهمال واللاّمبالاة فلا أرى شيئاً من ذلك. بل كنت أمرحُ بين جدّتي وجدّي ولا أرى إلاّ السّعادة والتدليل. فكنتُ سيّد البيت حتى عند أخوالي وأعمامي.

وأدركتُ – في ما بعد – هذه المفارقة الغريبة التي كانت تسمّى «حياتي».

يقع مسجد القرية في الجهة الفوقيّة بين متجر «بن كريم» ومتجر «أحمد المبروك» له بابان يفتحان على الشمال أحدهما يفضي بالدّاخل إلى باحة صغيرة. وثانيهما يفتحُ مباشرةً على قاعة الصلاة.

إذا دخلت المسجد من باب الباحة وجَدتَ على يمينك قاعة الصلاة وعلى شمالك غرفةٌ صغيرة هي «الخلوة» وإن شئت «الكُتّاب» وإلى جانب الخُلوة من الجنوب توجد البئرُ ودورة الطهارة.

أذكر يومي الأوّل في الكتّاب. أيقظتني جدّتي مع الفجر وهيّأت لي فطوري ثمّ أخذتني إلى المسجد قبل شروق الشمس. وقفتْ بي جدّتي أمام باب الخلوة ونادت: «يا سيدي المؤدب». فخرج إلينا. كان رجلا ربعة نحيلا ذا وجه طويل تحوطه لحيةٌ سوداءُ. كان يلبس «جبّة» من الكتّان الأبيض متعمّما عمامةً بيضاء قد تدلّى من عنقه خيط أسود يُشبه القلادة انتهى إلى «جيب سدريّة» علمتُ في ما بعدُ أنّه يشدّ ساعتهُ العتيقةَ. ذلك هو «سيدي أحمد الزموري» مؤدّب القرية وإمامها. قالت له جدّتي في لهجة المستعطف «يا سيدي أحمد الزموري»! «يا سيدي المؤدّب»! أتيتُ إليك بابن بنيّتي لتحفّظه كلام الله فابصق في فمه ليأخذ عنك ما أودع الله في صدرك من العلم».

ثمّ دسّت في يده بيضتين. أخذ المؤدّب البيضتين في يدٍ وشدّ على يدي بيده الأخرى بدون أن يقول لها كلمةً، وأدخلني الخلوة بعد أن صرف جدّتي بدون أن يقول لها كلمة واحدة. وقضّيت ذلك اليوم بحصّتين: الصّباحية والمسائيّة في ركن من الخلوة بين يديْ لوحةٍ عليها نقوش ونقطٌ لا أفقه منها شيئًا.

يدخلُ الصّبية الخلوة فيجدون المؤدّب متربّعًا على دكّة عبارةً عن مرتفعٍ مبنيّ في طول كنْبَةٍ عرضها يعلو أرضيّة الغرفة بنحو الذراع بُسطت عليه حصير باليّة، ووُضعت في زاويته قلة صغيرةٌ.

يبادرُ الصبية حال دخولهم بالازدحام حول المؤدّب يقبّلون ظاهر يده المبسوطة مغمغمين تحيّة مبهمَةً يلقونها إلقاءً سريعًا، ثمّ يُسارعون إلى ألواحهم المسندة إلى الجدار في زاوية من زوايا الخلوة، متزاحمين متشاجرين لأخذها، ويجدون في الاهتداء إليها عناءً أيّ عناء! ولكنّ ذلك الزّحام وتلك الجلبة لا يلبثان أن يهدءا ذلك أنّ المؤدّب أهوى من مجلسه ذلك المرتفع بعصاه الطويلة التي اصطنَعَها من جريد النخل على جمعٍ من الصّبية فيفرّون صارخين مُولولين يلتمسون ألواحهم في هدوءٍ ونظام.

تبدأ الحصّة في الصباح بعد صلاة الصّبح مُباشرة. يخرج المؤدّب من المصلّى بعد أن أتمّ الصّلاة بالنّاس فيدخل الخلوة إلى دكّته←

←ثمّ يأخذ الصّبية المتثاقلين ومازال النّعاس يُثقلُ أجفانهم فيُقبّلون يد سيّدهم المبسوطة، ثمّ يأخذون أماكنهم ويشرعون في ترديد ما أملى عليهم سيّدهم صباح أمس، ويكرّرون، ويردّدون بأصواتهم الخافتة التي لا تلبث أن تعلُوَ شيئاً فشيئاً وتخرجُ إلى ساحة المسجد فإلى الحيّ كلّه. وتختلط الأصوات وتتسابقُ وعصا المؤدّب تجول بين رأس هذا وظهر ذاك حاثّة على الجدّ والاجتهاد في الحفظ. فإذا أشرقتْ الشمسُ وارتفعتْ وقصُرَ ظلّ الجدار الجنوبي من سُوَر المسجد قدرًا مُعيّنا شرعَ المؤدّبُ في اختبار حفظ الصّبية ما أملاهُ عليهم بالأمس واحدًا واحدًا.

يتقدّم الصّبيّ من المؤدّب وجلاً من العصا الطويلة المسنّدة إلى فخِذِ مؤدّبه وإلى ذلك الشيء المرعب الذي يدعونه «الفلقة» المركونُ في الزاوية المحاذية للدّكة فيقلب لوحته ويأخذُ في استظهار ما كتبه أمس. فإذا نجح غمغَمَ له المؤدّب هذه الجملة «فتَحَ الله عليك» وإذا أخفق نال جلدات خفيفةً من العصا الطويلة إن كان من النجباء أمّا إذا كانَ من المقصّرين الكُسلاء فَتُشَدُّ رجلاهُ بحبل الفلقة وينال جلداتٍ تتفاوتُ عددًا وعُنفا حسب درجة تقصيره وكسلهِ ويُحرمُهُ من تناول فطوره، في حين يُسرّحُ الحفظة لتناول فطورهم الذي أتوْا به من بيوتهم. ثمّ يمحُون ألواحهم ويعدّونها للإملاء الجديد.

كان فطورُ الصّبية يتكوّن من «البسيسة» المتكوّنة من الدّقيق الرّطب المختلطُ بالزّيت فيلتهمونه التهامًا ثم يقبلون على جُرنٍ صخريّ يدعونه «المحّابة» فيمحون ألواحهم ثم يطلونها بنوعٍ من الطين الناعم حتى تُصبح بيضاء ملساءَ ثم يرْمونها إلى أشعّة الشّمس لتجفّ وفي انتظار أن تجفّ الألواح لهم أن يمرحوا ما شاؤوا. فإذا جفّت الألواح أخذوها ومسّحوا عليها بأيديهم لإزالة ما عَلِقَ بها من نُثارِ الطّين، ودخلوا الخلوة لتلقّي الإملاء الجديد.

يقسمُ المؤدّب صبيته قسمين: قسم الكبار الذين تقدّموا شوطا في الطّلب وأصبحوا يتفنّنون في الكتابة والقراءة وهؤلاء يُملي عليهم المؤدّب سُورهم الجديدة آية آية بدون أن يغفل تنبيهةَ كلّ طالب إلى كيفيّة رسم الكلمة على طريقةِ الرّسم «التّوفيقيّ» الصّعب من إثبات المدّ وكيفيّة الرّسم إلى غير ذلك... من صعوبة هذا الرسم التوفيقيّ الذي يحيّر البالَ ويُذهبُ الذهن. ولسيدي أحمد براعة عجيبة في الإملاء. فهو يذكُرُ الجملةَ التي انتهى إليها إملاؤه عند كلّ طالب، فإذا حدث أن نسيها – وهذا نادر جدّا – طلب من الطّفل قراءة آخر آية أملاها عليه ليُواصل إملاءه. وبعد أن يفرغ المؤدّب من الإملاء على الكبار ومن تكتيب الصّغار يأمرهم جميعًا بترديد ما كتبوا إلى أن يصل ظلّ الجدار قدرًا معيّنًا فيُسرح الأطفال وتكون الساعة آن ذاك التاسعة ضُحًى. أمّا حصّة العشيّة فتبدأ عند آذان الظّهر وتخصّص لقراءة ما كتبهُ الأطفال في الصّباح وتكراره فيُقبل الأطفال على التلاوة المنغّمة متبارين في رفع أصواتهم والمؤدّب يُصلح ما يسمع من تصحيف وينشّط من بدأ يأخذه النّعاسُ بزجرة من صوته الأجشّ أو بمدّة العصا الطويلة حتى إذا حلّ وقت آذان العصر سرّح الصبية وصعد الدّرج المؤدّي إلى سطح المسجد ليُؤذّن.

حدث ذات يوم أن رجعتُ إلى البيت أضلعَ لما نال رجليّ من جَلدٍ لأنّي لم أحفظ السورة التي كان عليّ حفظها فنالني من الجزاء الوفاق الذي كان سيدي أحمد يجزي به كلّ مقصّر من الصبية دون تمييز. رأتْ جدّتي ذلك فثارت، وزمجرت، وأرْعَدتْ، وأبْرقت وكالتْ للمؤدّب ما شاء الله أن تكيل من الشّتم واللّعن وكنتُ أصغي إلى ذلك الإبداع المشجّع المقفّى من أدب الشّتيمة باستمتاع كبير.

وحالما عاد جدّي من مجلسه في متجرِ كُريم لقيتْه جدّتي شاكيةً مُشنّعة بقسوة المؤدّب وغلظة طبعه وختمت مرافعتها المدينة تلك وحثّتْ جدّي على الذّهاب إلى المؤدّب لمُحاسبته على صنيعه الشّنيع. فيُجيبها جدّي بضحكة طويلة فيها شيء من الرّقّ وكثيرٌ من الهُزء: «أيّتها العجوز الخرفة! كيف تضيقين بهذه الجلدات الخفاف التي نفَحَ بها المؤدّب أحمد؟ ألا تعلمين أنّ الجسم الذي تنالهُ عصا المؤدّب لا تنالهُ جهنّم؟ دعيني من هذا الهراء! فما على أحمد بأس من عصا مؤدّبه! » وغمغمتْ الجدّة غمغمتها المعهودة عندما تكون ثائرة ولا تستطيع إرضاء ثورتها، ونهضت إلى مطبخها لتُشرف على الغداء الذي كانت تُهيّئه إحدى نساء أخوالي...

برج الضيافة بصفاقس

لمن يبحث عن الطابع المميّز

ارتقى نزل برج الضّيافة بصفاقس وهو من فئة 5 نجوم إلى ترتيبه ضمن مجموعة «النّزل ذات الطابع المميّز» Hôtel de Charme من قبل وزارة السياحة إقرارا بخصائصه الفائقة وتتويجا لمجهود تطويري مكثّف. وتشترط الوزارة لمنح هذا التّرتيب العالي، المحافظة على المقوّمات المعمارية والتاريخية العريقة للبناية وإسداء خدمات مشخّصة تخضع لقواعد التّصرف الفندقي المحدّدة وعدم تجاوز طاقة الإيواء 50 سريرا وذلك وفق القرار الوزاري المؤرّخ في 29 جويلية 2013.←

السرّ في برج الضيافة هو الحرص على أدقّ التّفاصيل والتّفاني في خدمة الزّائر وهو ما يثابر عليه كلّ العاملين في النزل، من الاستقبال إلى الإدارة العامّة، وفق معايير دولية حصلت على شهادة إثبات في الجودة من صنف ISO 9001 وISO 22000 وتكمن دقة التفاصيل حتّى في تخصيص عون يتولّى ركن سيّارة الحريف بمأوى السيارات وأيضا مضيّفة تعتني باستقبال الحريف إلى حدّ إيصاله باب غرفته حيث وضعت على ذمته تشكيلة من الحلويّات الصفاقسيّة وسلّة فواكه طازجة وقارورة ماء معدني وكذلك نوعية موادّ عالية الجودة للتجميل والاستحمام، إلى جانب العديد من الخدمات المتميّزة الأخرى.

ومن المهمّ الإشارة إلى أنظمة السّلامة والحراسة التي أرساها النزل مما جعله الأكثر أمنا في الجهة، الشيء الذي يشجّع، كلّ هذه المتطلّبات وأكثر تتوفّر بامتياز في برج الضيافة الذي يقع على بعد 10 دقائق فقط من وسط المدينة والمطار في نفس الوقت وامتزجت هندسته المعمارية بالطّابع العربي الأندلسي وازدانت فضاءاته بتناغم المرمر مع النّقوش فيما أثرته قطع الأثاث الأصيلة والتّحف بجماليّة رائعة، وتبقى كلّ أرجائه على اختلافها، من مقهى ومطاعم وقاعات اجتماعات وغرف إيواء، في أبهى مظاهر الضّيافة. وبقدر ما يشتهر برج الضّيافة بحسن القبول وكرم الوفادة، فإنّ مطاعمه تقدّم أرقى الأكلات من اختصاصات صفاقسية أصيلة وأطباق إيطالية أوروبية وغيرها،يحرص على إعدادها أمهر الطّهاة. وتوفّر غرف برج الضّيافة الفسيحة الإقامة المريحة للأفراد بكلّ مرافق الرفاهة والخدمات، فضلا عن 60 شبكة تلفزيونية بستة لغات مختلفة والترابط بالانترنيت.

فضلا عن الخدمات الراقية المسدات من قبل النزل، أكبر المؤسسات العالمية وكبرى شركات النفط على اختياره لإقامة أفرادها. للسياحة وللأعمال يبقى برج الضيافة، خاصّة بعد ارتقائه إلى مجموعة النزل ذات الطابع المميّز، الوجهة المثلى لكلّ من يزور صفاقس إذ ينعم بطيب الإقامة في فندق يجمع بين التراث المعماري الأصيل ورفاهة الغرف، ومرافق قاعات الاجتماعات وألذّ الأطعمة والأكلات.

برج الضيافة نزل ذو طابع مميز
طريق سكّرة كلم 3 - 3052 صفاقس
الهاتف: 777 677 74 216+
الفاكس: 777 676 74 216+
sfax@hotelborjdhiafa.com

برج
Borj Dhiafa

مـــاذا بقـــي فـــيَّ مـــن المـــدرسة؟

سنة 1978 كانت آخرَ عهدي بمقاعد الدّراسة، وإنْ كنت مازلت جالسا إلى مـدرسة الحيـاة والمـوت! وسنة 1958، أوّلَ عهدي بالمدرسة، في السّبيخة، قريةٍ من قرى القيروان، ومعلّمنا سي سالم بوسنينة، طيّب الله ثراه، يقف علينا في الفصل وفي المطعم المدرسيّ، كلّ التّلاميذ يتناولون أكلة دافئة، فقراؤنا وأغنياؤنا! ولم يكن بيننا فقراء أو أغنياء! ولم نكن نفهم ما معنى أن تكون فقيرا وما معنى أن تكون غنيّا! ومازلت، وأنا على هذا العمر، أعمل بالحكمة التي تقول: «أنا غنيّ بالأشياء الكثيرة التي أستطيع أن أستغنيَ عنها»، ليت حكومتنا تعمل بتلك الحكمة!

1959 كان معلّمنا سي المنصف الوحيشي شفـاه الله ومتّعـه بالصّحّة والعافية يقتطع من راحته كلّ عشيّة جمعة، وكنتُ وأقراني ننتظر تلك العشيّة بفارغ صبر؛ حيث تتحوّل قاعة الدّرس البسيطة صالةَ سينما، تعرض صورا شفّافة متلاحقة، تروي قصّة من القصص التي تملأ قلوبنا الصّغيرة، أحيانا حزنا، وأحيانا فرحا؛ ويرافق صوتُ المعلّم كلَّ صورة بالشّرح والتّفصيل.

سنة 1960، أدركت أنّ فمي يشبه مغارة الثّعلب، ومعلّمي سي عبد الله عيّاد يقول لي وأنا أتثاءب: «أغلقْ مغارة الثّعلب يا ولد!»، ولم أتثاءب بعدها أبدا!

1961، في بداية كلّ حصّة محفوظات ينادي معلّمي سي الحبيب القلاّل: «صحبي، إلى السّبّورة»، وأنا أستعرض مهارتي في الإلقاء؛ خذلني قدري، كان مقدّرا أنْ أكون ممثّلا موهوبا، ولم أكُ!

1962، مرّت أشهر تسعة، ولم أرَ معلّم العربيّة واقفا على رجليه، ندخل القاعة وهو جالس ونغادرها وهو جالس؛ وأمّا معلّم الفرنسيّة، فقد بالغ في الحزم، حتّى باتت حصّته كابوسا!

1963، كان يكفي أن أختلـق موضـوعـا حتّى يغفل سي عثمان فيّالة معلّـم العربيّـة ويشرد عن الدّرس؛ وكانتْ حصّته تمرينا على الحكايات العجيبة الغريبة، وأزعم أنّ مَلَكة الكتابة بدأت تسكنني أيّامها.

1964، سـي حمّادي المسروقي طيّب الله ثراه، كان مدير المدرسة وحارسَها ومعلّمها، وكان يخصّص ساعةً كلّ صباح من السّابعة إلى الثّامنة لدروس مجّانيّة وإجباريّة.

1965، كانت بدايتي مع المرحلة الثّانويّة، مسيو بْليسّـون أستاذ الفرنسيّة لم يختلف مع أمّ كلثوم وهي تغنّي: «فمـا أطال النّـوم عمرا ولا قصّر في الأعمار طول السّهر»، وحبّب إلينا المطالعـة والسّهر، «ذلك وقتٌ نقتطعه من الموت لفائدة الحياة!»؛ وسي محمّد الحليوي، لروحه السّلام، وهو الذي درّس أخي منصف من قبل، أشبعَ غروري: «أنتم أبناء الوهايبي متفوّقون في العربيّة»؛ والسّيد غيغان أستاذ الجغرافيا سرّب الشّكّ إلى قناعـاتي: «ليس صحيحا أنّ واحـدا مع واحد يساوي دائما اثنـين!»؛ وأمّا أستاذ الرّياضيات سي الحبيـب غُمام، طيّب الله ثراه، فقد كان يقول لي: «إجابتك صحيحة، ولكنّك سلكتَ إليها مسلكا لا يستقيم! دلّني كيف سلكتَ هذا المسلك! النّتيجة لا تكفي، لا بدّ من مسلك سويّ!»؛ وسي يوسف عبد العفو أستاذ التّربية الإسلاميّة، زيتونيّ سَمحُ الرّوح والمُحَيّا، لا يستنكف ولا يجد حرجا في أنْ نجادله ويأخذ رعونتنا بكثير من اللّطف واللّين! جنسٌ من المدرّسين انقـرض! ومسيـو فيـروج، أستـاذ الفيزياء، بلجيكيّ لطيف ودود، لا يستقرّ على نتيجة حتّى يمحُوَها من السّبّورة: «ما هذا الذي كتبتُ؟ نعيد التّجربة! لا بدّ أنّ هناك نتيجةً أخرى!».

1971، بدأت رحلتي مع المرحلة الجامعيّة، ودَرَسْنا على تونسيين وأمريكان وفرنسيين وبلجيكيين وسويسريين، كوكتال من المعارف بلذّة لا تضاهيها لذّة! هذا ما بقي فيَّ من المدرسة، نسيجٌ من ألف خيط، وألوانٌ لا تَبْلى! هل مازالت مدرسة اليوم كما كانت تلك؟

ص.و.